تقريب المدى
بنظم
قطر الندى وبلّ الصدى

نَظمُ وتعليق وتحقيق

أحمد بن اجاه بن محمد الأمين بن عبد الرحمن بن ابوه اليعقوبي الموسوي الشنقيطي

تصدير

بقلم: العالم المدرس المصنف الكاتب، شيخ محظرة (لفريوه): محمد يحظيه (اباه)

ابن العلامة محمد عال (ابوه) ابن نعم العبد

ملاحظة: يحتوي هذا الكتاب على أكثر من أربعمائة شاهد من القرآن

جئت بها لأرتبط وأربط بالقرآن ، ولي فيها مآرب أخرى

تصدير

بقلم: العالم المدرس المصنف الكاتب،

شيخ محظرة (لفريوه): محمد يحظيه (اباه)

ابن العلامة محمد عال (ابوه) ابن نعم العبد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

وبعد: فإنه من المعلوم أن العناية بالمتون العلمية حفظًا ودرسًا من أهم الأسس التي يقوم عليها طلب العلم، وفيه المنثور والمنظوم إلا أن النفوس أكثر تعلقًا بالمنظوم؛ لأنه أعذب في الأسماع وأعلق بالجنان وأيسر للحفظ وأسهل على اللسان ، لذلك اعتنى العلماءُ به على مختلف العصور ومر الدهور فنظموا متونًا كثيرةً في معارف عديدة، وقد قال ابن عاصم في مرتقى الوصول إلى علم الأصول:

وبعد فالعلم أجل مُعتنى ... به وكل الخير منه يجتنى

والنظم مدن منه كل ما قصى ... مذلل من ممتطاه ما اعتصى

فهو من النثر لفهم أسبق ... ومقتضاه بالنفوس أعلق

وقال النابغة الغلاوي في بعض أنظامه :

وإنما رغبت في النظام ... لأنه أحظى لدى المرام

وهو الذي تصغى له العقول ... إلخ.

وقد كان لعلماء الشناقطة -رحمهم الله- من ذلك نصيب مشكور ، وحظ موفور مشاهد بالعيان وغني عن البيان .

ثم كان من أهم المتون العلمية في الفرائد النحوية كتاب: قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، وهو من المتون النثرية المختصرة البالغة الأهمية التي يعتبر نظمها من أهم وسائل تسهيل حفظها وتيسير تحصيلها لطالب العلم،

وامتدادًا لمجهود السلف في ذلك فهذه خدمة جديدة تأتي على لسان شبل من أشبال العلماء، ولد ونشأ في بيت من بيوت العلم والفضل، ألا وهو الشاب الأديب: أحمد بن اجَّاه ولد ابُّوه الموسوي حفظه الله وبارك فيه فجاء بنظم بديع سهل الألفاظ واضح العبارة لطيف الإشارة ليس بالطويل الممل ولا القصير المخل ، عقد به منثور قطر الندى المذكور وزاد عليه زيادات لا غنى عنها فهو:

كتاب رأيت الحسن فيه مفصلا كما فصل اليواقوت بالدر ناظمه

فكان له نشر يفوح وبهجة كما افتر عن زهر الرياض كمائمه

تقبل الله منا ومنه وجزاه أحسن الجزاء، ونفع بهذا النظم ويسر لطلبة العلم حفظَه ووفقهم للعناية به ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

قيده المعترف بجهله وقصوره : إباه بن محمد عال بن نعم، تيب عليهم.

مقدمة الناظم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، إياك نعبد وإياك نستعين، اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

أما بعد؛ فهذا نظم لـ«قطر الندى وبل الصدى» للإمام ابن هشام رحمه الله تعالى، يحتوي على ما يحتوي عليه «قطر الندى»، ويزيد عليه زيادات قليلة، فلا يخرج بها عن كونه نظما لـ«قطر الندى» مفيدة، فلا يُستغنى عنها، منبه عليها، فلا تلتبس بالأصل.

وقد شهد العلماء الذين قرظوه، بسلاسته وعذوبة ألفاظه، وجودة نظمه، وحسن سبكه ورصانته، وبعده عن التعقيدين اللفظي والمعنوي، وأنه ضم إلى سلاسة الأسلوب وضوح العبارة وأنه نظم أنيق، محكم بنسج وثيق، صحيح المعاني، سليم المباني، جامع بين الحسنيين: حسنى تسهيل الحفظ المعهودة للأنظام، وحسنى تقريب المعنى المعهودة للتآليف المنثورة، وأنه جاء رصينا سلسا سهلا بأكمل إيجاز، وأحسن بيان، وأنه هو «قطر الندى»، إلا أنه أسهل حفظا، وأقرب وأوضح معنى، وأنه:

نظم أحاط بما أحاط بجمعه قطر الندى وربى على قطر الندى

وأنه:

نظم بما من حسن لفظ ومن صحة معنى حاز قد فردا
فالنحو فيه جمعه سالم لكن أتى في حسنه مفردا

وأنه:

أبياته كقطع المرجان قطوفها دانية للجاني
فلا يقول من رآها إن سئل أوردها سعد وسعد مشتمل

وأنه:

بلـــغ في التقريـــب والتهـــذيب مـــداهما والحســـن والترتيـــب
وفـــاق في جمـــع وترتيـــب وفي مـــا شـــئت مـــن حســـن وتحقيـــق وفي
وفيـــه مقصـــد جليـــل الشـــان ربـــط لقارئيـــه بـــالقرآن

وأنه صيغ:

...نظمـــا بـــديعا صـــوغه فـــاق في الحســـن المصـــوغ العســـجدا

وأنه جاء على ما أراد له ناظمه، وأنه أهل لأن يقرر في المراكز العلمية

ليـــت المراكـــز والمعاهـــد قـــررت أن لا يفـــارق مركـــزا أو معهـــدا

وأنه:

حـــاز بحســـن النظـــم مـــع جـــودة الـــ ـألفـــاظ والأمثـــال ســـبق المـــدى

وأنطلق من هذا البيت فأقول: إن الأمثال التي في هذا النظم تنقسم إلى أربعة أقسام: أمثلة من القرآن جئت بها لأرتبط وأربط القارئ بالوحي، ولي فيها مآرب أخرى، من ذلك على سبيل المثال:

مـــيز بتـــا التأنيـــث حيـــث ســـكنت مـــاض كـــ﴿كـــورت﴾ إلى ﴿مـــا أحضرت﴾

وقولي:

وبنـــوا الحـــروف طـــرا والـــكلام لفـــظ مفيـــد كـــ﴿لهم دار الســـلام﴾

وقولي:

وللتناســـــب يضـــــم وهـــــوا مـــع واو جمـــع كـــ﴿أسروا النجـــوى﴾

وقولي:

وقـــد يـــجي الخـــبر فيهـــا يتلـــو فعلا كـــ﴿ليس الْـــبِرَّ[1] أن تولـــوا﴾

---

[1] – يقرأ بتغليظ الراء لئلا يكون فيه جمع بين قراءتين في كلمة واحدة.

وقولي:

وربما من بعد مفعول ذكر كـ﴿ولقد جا آل فرعون النذر﴾

وقولي:

هذا ولا يحسب مما قد ذكر ﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾

ومن الارتباط بالسنة قولي:

ولام "أل" تبدل عند جِمْيرا ميما وقد ثبت عن خير الورى

عليه ما ينشرح الصدر به من صلوات وسلام ربه

وقولي:

بلم ولما وبلا وبلا طالبا اجزمه كلا يرفث ولا

هذا إضافة إلى أني استعملت فيه لغة القرآن والحديث، ليرتبط القارئ بالوحي ويستفيد منه تفسير كلمة، ومن ذلك قولي:

ثم النواسخ لحكم المبتدا والخبر اعددها ثلاثا قددا

وقولي:

وإن أتت مضافة وهي من "ال" خالية فما عن النصب حِوَلْ

وقولي:

أمس الحجاز وتميم قد عرف عنهم على سنن ما لا ينصرف

وقولي:

الافراد والتذكير مع فرعيهما كالفعل جا شبرا بشبر فيهما

القسم الثاني من الأمثلة قسم أربط فيه نفسي والقارئ بصحابة رسول الله غ، أذكر فيه بعض مناقب من أمثل به، أو أذكر اسمه فقط، ولا مناقب فوق ذلك، وقد اشتمل هذا النظم

المبارك على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم تحت راية المصطفى:

عليه ما ينشرح الصدر به من صلوات وسلام ربه

ومن ذلك على سبيل المثال:

ويعرب الفعل بجزم ويجر الاسم كلم يحف عن العدل عمر

القسم الثالث أمثلة تربوية، كقولي:

فردا وجملة يجيء الخبر كالذنب لا يحقر وهو أصغر

وقولي:

والفصل مع واسط معمول الخبر كإن الآخرة لهي المستقر

وقولي:

وَإِنَّمَا الْقَابِلُ مَا تَصَرَّفَا مخصصا كسير المصطفى

عليه ما ينشرح الصدر به من صلوات وسلام ربه

وقد وضعت عليه شرحا لا يقل عنه شأنا، ضمنته ما يناهز أربعمائة شاهد من القرآن وذلك مالم يتضمنه غيره من كتب الفن فيما أعلم، ﴿**وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾ [هود: ٨٨].

وسبب نظمي هذا الكتاب أنه كان بعض الطلبة يدرسه عليّ، فوقع في خاطري أن أنظمه، فاستخرت الله سبحانه وتعالى، وشرعت فيه، منطلقا من أن نظمه لا يجب عليّ، فعليّ أن أنظمه نظما جيدا أو أتركه نثرا جيدا ولله درالشاعر الحساني إذيقول:

حَدْ اسْكتْ عَنْ كَوْلْ الْمَوْزُونْ مَاهِ شَيْنْ غيرْ الِّ شَيْنْ

حَدْ اِكولُ ماهُ مَوْزُونْ والَّل مَوْزُونْ ؤلاهُ زَيْنْ

فلما شرعت فيه منّ الله فيه عليّ بما لم أكن أحتسب من التيسير والتوفيق، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

وفي الختام أترحم على شيخي وأستاذي ووالدي العلامة الشيخ محمد سالم بن محمد عال بن عبد الودود (عدود) أترحم عليه فبهداه اقتديت وبمناره اهتديت للاستشهاد بالقرآن، فجزاه الله عني خيرا، فقد كان لي منه شيخ وأستاذ ومرب ووالد وصاحب وخليل، فقد كان يقربني ويزيل بيني وبينه الحواجز ويساجلني، فقد التقيت معه أول ليلة من رمضان سنة ١٤٣٠هـ فقلت له:

بَدْرُ تِمٍّ غرة الشهر طلع فأضاء النور منه وسطع

طلع البدر ابن عدُّدَ الذي ما لبدر في سناه من طمع

فما إن انتهيت حتى قال لي:

ولعل النور في شعركم ما علاه من مشيب وصلع

ثم قال ابنه أحمد:

يابن جاه العلم طابت ليلة جمعتنا بكم في المجتمع

ومرة كان يلقي محاضرة في الجامع الكبير فأعطيت الصحفي هذين البيتين:

ما إن أعبر عن عظيم سروري بحضور نبراس الهدى والنور

لكن أحييه بخير تحية مختومة بالمسك والكافور

فلم ينشدهما إياه، فاتصلت بابنه عبد الله فأرسلتهما معه إليه وقلت له: أخبره أني أعطيتهما الصحفي لينشدهما على أمواج الإذاعة فلم يفعل، فرد عليّ الشيخ بهذين البيتين:

لن يحجب الإعلام عنك سروري بك حيث كنت وغبطتي وحبوري

دع حاسدي فيكم يموت بغيظه ما كل قادح زنده بالموري

وقد أرسلت إليه هذين البيتين أيضا:

يا ملتقى طرق العلوم وملتقى طرق المكارم والمحامد والتقى

أهـــدي لكـــم ســـلما مصـــفى منـــتقى مـــن منـــتقى ســـلم مصـــفى منـــتقى

فوصلته الأبيات وهو يطالع المنتقى للباجي، فرد بهذين البيتين:

جـــاءت إليّ هديـــة مـــنكم على مقـــداركم كالنَّـــور حـــين تفتقـــا

ومـــن الطريـــف مجيئهـــا لي باحثـــا في المنـــتقى عمـــا عـــزوا للمنـــتقى

وقلت له بمناسبة تصحيحه الحطاب في عمارة الخيمة، قلت له هذا الكاف:

يَلْعِمَـــــارَه مَـــــذَ شـــــطتِّ مَـــــذَ شـــــطتِّ مـــــنْ عِمَـــــارَه

فمْنَـــــيْنْ امْـــــن اتَّـــــاهْ اعْمـــــرتِ ويـــــهْ اعمـــــرت يلعمـــــارَه

وبعد ذلك قال لي هو هذا الكاف:

أحْمَـــــد للجّـــــاه امْنَـــــادمْ جَـــــاهْ جَـــــاه الْجَـــــاه أُجَـــــاه السُّرُـــــورْ

وامْنَـــــادمْ جَـــــاه احْمَـــــد للجَّـــــاهْ هُـــــوَ كَاعْ اشْ مَـــــزَالْ ادُورْ

وما أنس، لا أنس مرة التفت إليّ أنا خاصة في تجمع تعزية، فقال لي: (آنَ يَحْمَدْ) وقع من الأمر كذا وكذا، فقلت:

احـــرص إذا حـــورت أن لا تقحمـــا أكـــثر مـــن حرصـــك أن لا تفحمـــا

فالنـــاس ترقـــب تناوركمـــا ﴿والله يســـمع تحاوركمـــا﴾

وأعتز بأني أول من رثاه، فقد قلت له قبل أن يوارى الثرى:

تـــبكي عليـــك نـــوازل ومســـائل أمســـين بعـــدك مـــا لهـــن مفاصـــل

تـــبكي عطاشـــا واردات مـــوردا قـــد غاض وهـــو مـــن البحـــور الكامـــل

فيـــه مـــن النظـــر المســـدد منهـــل عـــذب ومـــن كل العلـــوم مناهـــل

مـــن بعـــدك المســـؤول عنهـــا ينثـــني متحـــيرا ويـــرد عنهـــا الســـائل

فلما ووري الثرى قلت له:

جـــادت ضريحـــك كل عـــين ثـــرة فيهـــا مـــن الرحمـــات غيـــث هاطـــل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

اللّٰهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللّٰهُمَّ بـارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، السلام عليك أيهـا النـبي ورحمة الله وبركاته.

أحمد بن اجاه

بتاريخ: ٢٨ شعبان ١٩٣٢هـ

الموافق: ٢٩ يوليو ٢٠١١م

المُقَدِّمَةُ

١. يَقُـــــولُ بَادِئًـــــا بِبِسْـــــمِ اللهِ والحَمْـــــدُ للهِ سَـــــلِيلُ اجَّـــــاهِ

٢. مُصَـــــلِّيًا بِـــــوَارِدِ الصَّـــــلاَةِ عَلَى الهُـــــدَى وَصَـــــحْبِهِ الهُـــــدَاةِ

٣. أَسْـــــأَلُكَ اللهُـــــمَّ أَنِي أَشْـــــهَدُ حَقًّـــــا بِأَنـــــكَ الإِلَهُ الصَّـــــمَدُ[١]

٤. الاَحَـــدُ أَسْـــأَلكَ مِـــنْ سَـــيْبِ[٢] نَـــدَا كَ أَبْجُـــرًا مُخْجِلَـــةً[٣] قَطْـــرَ النَّـــدَى[٤]

---

[١] – (و) الصمد (بالتحريك : السيد) المطاع الذي لا يقضى دونه أمر . وهو من صفاته تعالى وتقدس ، (لأنه) أصمدت إليه الأمور فلم يقض فيها غيره .

وقيل : الذي يصمد إليه في الحوائج ، أي (يقصد) ، وأنشد الجوهري :

علوته بحسام ثم قلت له .... خذها حذيف فأنت السيد الصمد

وقيل : الصمد : الذي لا يطعم . وقيل : الصمد : السيد الذي قد انتهى سوده . قال الأزهري : أما الله تعالى فلا نهاية لسوده ، لأن سوده غير محدود (و) قيل : الصمد : (الدائم) الباقي بعد فناء خلقه . وهو من الرجال : الذي ليس فوقه أحد . وقيل : الصمد : الذي صمد إليه كل شيء ، أي الذي خلق الأشياء كلها ، لا يستغني عنه شيء ، وكلها دال على وحدانيته . وروي عن عمر أنه قال : (أيها الناس ، إياكم وتعلم الأنساب والطعن فيها ، فوالذي نفس محمد بيده لو قلت لا يخرج من هاذا الباب إلا صمد ما خرج إلا أقلكم . تاج العروس.

[٢] السيب مصدر ساب أي جرى ومشى مسرعا. اهـ القاموس.

[٣] – خجِل ، كفرح خجَلا : فعل فعلا استحيا منه ودهش كما في المحكم . وفي العباب : الخجل : التحير والدهش من الاستحياء . وفي التهذيب : أن يفعل فعلا يتشور منه فيستحيي . قلت : وفرق بعضهم بين الخجل والحياء ، وقال : إن الخجل أخص من الحياء ، فإنه لا يكون إلا بعد صدور أمر زائد ، لا يريده القائم به ، بخلاف الحياء ، فإنه قد يكون لما لم يقع فيه ، فيترك لأجله ، نقله شيخنا . قلت : وهو مفهوم عبارة الأزهري ، فتأمل . قيل : خجل الرجل : إذا بقي ساكتا هكذا بالتاء الفوقية ، وفي التهذيب وفي المحكم : ساكنا بالنون لا يتكلم ولا يتحرك .تاج العروس.

[٤] أعني المطر لا الكتاب.

٥. فَلَيْسَ بِالنَّاقِصِ مِنْ نَدَاكَا نَدَاكَ بَلْ مَبْسُوطَةٌ يَدَاكَا

٦. فَكَيْفَ لاَ يَتْرُكُ لِلأَوَاخِرِ الأَوَّلُ[١] مِنْ بُحُورِهِ الزَّوَاخِرِ[٢]

٧. هَذَا وَلَمَّا أَقْبَلَتْ ذَاتَ صَدَى طَلَبَةُ الْعِلْمِ عَلَى قَطْرِ النَّدَى

٨. رَأَيْتُ أَنَّ مُقْتَضَى الْمَقَامِ وَالحَالِ[٣] نَظْمُ دُرَرِ[٤] الْهِشَامِي

٩. رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَجَزَا هُ أَحْسَنَ الْجَزَا عَلَى مَا أَنْجَزَا

١٠. فَجِئْتُ بِالدُّرَرِ فِي نِظَامِ مُطَابِقٍ لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ

١١. خَالٍ مِنَ التَّتْمِيمِ كَـ(افْهَمْ) وَ(اسْمَعِ) وَ(دُونَ مَيْنٍ) وَ(ادْرِ) وَ(اسْتَمِعْ) وَ(عِ)

١٢. ولْيَدْعُهُ الدَّاعِي بِتَقْرِيبِ الْمَدَى بِنَظْمِ مَا نُثِرَ مِن[٥] قَطْرِ النَّدَى

١٣. أو يَدْعُهُ الدَّاعِي[٦] كَفَافَ[١] الْمُبْتَدِي فِي النَّحْوِ أَوْ كَفَافَ غَيْرِ[٢] الْمُبْتَدِي

---

[١] قال ابن جني في الخصائص (١٩١/١): وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئا. وقال ابن مالك في مقدمة التسهيل: وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين.

[٢] زخر البحر – كمنع – زخرا وزخورا وتزخر: طما وتملأ. القاموس.

[٣] – الحال هو الأمر الذي يقتضي أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة تناسبه (أي الأمر) والإتيان بالكلام على صفة مخصوصة تناسب ذلك الأمر – الذي هو الحال – هو مقتضى الحال فـ"مقتضى" اسم مفعول من "اقتضى" فـ"مقتضى الحال" معناه الأمر الذي يقتضيه الحال, مثلا: إنكار المخاطب للحكم حالٌ يقتضي تأكيد الحكم, وتأكيد الحكم هو مقتضى هذا الحال الذي هو الإنكار, فقولك للمخاطب المنكر: إن زيدا في الدار كلام مطابق لمقتضى الحال.

[٤] – الدرر جمع درة بالضم : اللؤلؤ العظيم.

[٥] من: بيانية على حد قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٢٨] أي الذي هو الأوثان، ويمكن أن تكون تبعيضية، فيكون فيه تجريد على حد: لقيت من زيد أسدا، ولي من زيد صديق، ومنه: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٧].

[٦] دعاه سماه. [٢] الكفاف: ما يكفي. [٣] وبـ (غير) تغاير الاسمان، فلم يكن فيه إيطاء.

١٤. (هَـذَا[٣] وَإِنِّي لَـمْ أَكُـنْ جُذَيْلَـهْ[٤] لَكِـنْ تَطَفَّلْـتُ عَلَى سُـخَيْلَهْ[٥]

١٥. فَكَـمْ وَكَـمْ مِـنْ عَامِـرٍ[٦] فِي بَـلَدِي وَعَامِـرٍ لِمِثْلِـهِ لَـمْ يَهْتَـدِ[٧]

١٦. وَأَسْـأَلُ الْوَهَّـابَ عِلْمًـا نَافِعَـا وَطَيِّـبَ الْعَـيْشِ لِمَـنْ فِيـهِ سَـعَى

١٧. وَحُبَّـهُ لِـكُلِّ مَـنْ تَـدَبَّرَهْ حَـتَّى يَكُـونَ سَـمْعَهُ وَبَصَرَـهْ)

الْكَلِمَةُ

١٨. حَقِيقَـةُ الْكِلْمَـةِ [٨] قَـوْلٌ[٩] مُفْـرَدُ[١] وَاسْـمًا وَفِعْـلاً ثُـمَّ حَرْفًـا تَـرِدُ

---

[٣] هذا البيت والأبيات الثلاثة بعده من نظم كفاف المبتدي من فني العادات والتعبد للعلامة النظامة محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي الموسوي رحمه الله.

[٤] أي النظم أو الفن أو ما شئت. [٦] أمة عامر بن الظرب وقصتها مشهورة.

[٦] كناية عن نحوي نظام ولك أن تجعله للنسب كتامر.

[٧] كما أن عامر بن الظرب مع براعة ذكائه عمي عليه حكم إرث الخنثى ففهمه الله تعالى سخيلة وكان هو حكمه في الإسلام.

[٨] - في الْكَلِمَةِ ثلاثُ لُغاتٍ، : كلِمةٌ، على وزن نَبِقَةٍ، وهي الفُصْحَى ولغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التَّنْزِيلُ وجمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ، وكِلْمَةٌ، على وزن سِدْرَةٍ، وكَلْمَةٌ على وزن تَمْرَةٍ، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْمٌ كَسِدْرٍ، والثانية كَلْمٌ كَتَمْرٍ.

وكذلك كل ما كان على وزن فَعِلٍ ـ نحو: كَبِدٍ وَكَتِفٍ ـ؛ فإنه يجوز فيه اللغاتُ الثلاث، فإن كان الوسَط حرفَ حَلْقٍ جاز فيه لغةٌ رابعة، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر، نحو: فِخِذٍ وَشِهِدَ. ابن هشام في شرح الشذور.

[٩] والقول على الأصح عبارة عن اللفظ الدال على معنى ما. قال محمد بن عبد الله بن الأمين بن محمد المعروف بـ(ابن عبدم) الديماني:

في القـول خلـف هـل بـه يسـمى لفـظ بـه دُل علـى معـنى مـا

١٩. يُعْـرَفُ بِـالتَّنْوِينِ[٢] الاِسْـمُ وَبِـ(أَلْ)[٣] وَبِالْحَـدِيثِ عَنْـهُ[٤] نَحْـو اللهُ جَـلْ[١]

أو المركـــــب بغـــــير قيـــــد أو المركـــــب بقيـــــد الفيـــــد

تذييل:

أو رادف الكِلْمَـــــــةَ أو للكِلْـــــــمِ مـــــرادف كمـــــا لأهـــــل العلـــــم

[١] المفرد عكس المركب والمركب هو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة للمتكلم فخرج ما لا جزء له كباء الجر ولامه وما له جزء لا يدل كزيد وعبد الله وتأبط شرا والحيوان الناطق أعلاما، وما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة أعني عبد الله وما بعده إنما كان قبل جعلها أعلاما فهي قبل جعلها أعلاما مركبة أما بعد جعلها أعلاما فصارت أجزاؤها كزاي زيد لا تدل على شيء ودلالتها السابقة صارت نسيا منسيا.

[٢] نحـو: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ۝٣١ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝٣٢ لاَّ مَقْطُوعَةٍ وَلاَ مَمْنُوعَةٍ ۝٣٣ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٠- ٣٦]، ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّومِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَاراً﴾ [التحريم: ٥]، ﴿وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ اَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠- ١٣]. ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ انفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُومِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٩].

[٣] نحـو: ﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ۝٤ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝٥ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٣- ٥]، ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَمُ الْمُومِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٢٣ هُوَ اللَّهُ الْخَٰلِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الاَسْمَآءُ الْحُسْنىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤]، ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَٰتِ وَالْمُومِنِينَ وَالْمُومِنَٰتِ وَالْقَٰنِتِينَ وَالْقَٰنِتَٰتِ وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَٰتِ وَالصَّٰبِرِينَ وَالصَّٰبِرَٰتِ وَالْخَٰشِعِينَ وَالْخَٰشِعَٰتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَٰتِ وَالصَّٰٓئِمِينَ وَالصَّٰٓئِمَٰتِ وَالْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَٰفِظَٰتِ وَالذَّٰكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٣٥].

[٤] وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم وبها استدل على اسمية التاء في ضربت ألا ترى أنها لا تقبل أل ولا يلحقها التنوين ولا غيره من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط. شرح ابن هشام. ويعرف الاسم أيضا بالجر سواء كان بالحرف كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ السَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ [يس: ٢٧]، ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ وَّلِيٍّ

٢٠. وَهُـــوَ مُعْـــرَبٌ[٢] لَدَى تَغْيِـــيرِ آخِـــرِهِ فِي اللَّفْـــظِ[١] والتَّقْـــدِير[٢]

مِّنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [الشـــورى: ٤١]، ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِنۡ وَلِيّٖ وَلَآ يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٢٦] أو بالإضافة أو بالتبعية وقد اجتمع ذلك كله في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

[١] مثلت به عن قصد، وكان من فضل الله سبحانه وبحمده وتوفيقه أول مثال مثلت به في عقد هذا الكتاب المبارك.

[٢] الإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان. أي أظهر. لا أبان بمعنى فصل ولا أبان لازما بمعنى ظهر. وهذا – أي مجيؤه بمعنى أبان – أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الإعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قُدم معنى الإبانة، والأنسب به على أنه معنوي التغيير.

إذًا فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان. أو أجال – يقال أعرب زيد دابته أي أجالها ونقلها من مكان في مرعاها إلى آخر. أو حسن. أو غيّر أو أزال عرَب الشيء– بفتحتين – أي فسادَه يقال: عرِب يعرَب عرَبا من باب فرح أي فسد . أو تكلم بالعربية. أو أعطى العَرَبون بفتحتين وبضم فسكون ويقال: عُرْبان بضم فإسكان وبإبدال العين همزة في الثلاثة ففيه ست لغات. أو ولد له ولد عربي اللون. أو تكلم بالفحش. أو لم يلحن في الكلام. وهذا لازم للتكلم بالعربية، إلا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلى غيره. ومنه العروب المتحببة إلى زوجها.

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما: أنه لفظي واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.)) وقوله: "ما جيء به" أي شيء نطق به وإن لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشري. وقوله: "لبيان مقتضى العامل" أي مطلوبه. وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف.

والثاني: أنه معنوي والحركات والحروف دلائل عليه – أي الحركات وجودا وعدما ليدخل السكون والحروف وجودا وعدما ليدخل الحذف – واختاره الأعلم وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا. والأولى أنهما – أي "لفظا وتقديرًا" – راجعان إلى "تغيير" و"اختلاف العوامل" ليدخل التغيير لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما في جاء زيد وتقديرا كما في زيدا ضربته. وجعْل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار داله من الحركة ونحوها والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أي على الراجح. ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير تغييرَ واختلافَ لفظٍ أو تقديرٍ. والمراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواني. و"أل" في "العوامل" للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر. وخرج بقولهم: "لاختلاف" إلخ التغيير لإتباع أو نقل أو نحوهما.

٢١. بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الْمُخْتَلِفَهْ عَلَيْهِ مَبْنِيٌّ [٣] بِعَكْسِ ذِي الصِّفَهْ[١]

والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك. ويمكن أن يجاب بما تقدم للشنوافي من أن المراد بالاختلاف لازمُه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله. انتهى مصفًى من الأشموني والصبان.

وقوله : ((والأولى أنهما – أي "لفظا وتقديرًا" – راجعان إلى "تغيير" و"اختلاف العوامل" ليدخل التغيير لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما في جاء زيد وتقديرا كما في زيدا ضربته.)) بل الأولى أنهما راجعان إلى كل من "تغيير" و"أواخر" و"اختلاف" و"العوامل" فالتغيير لفظا كزيد والتغيير تقديرًا كالفتى, والأواخر لفظًا كزيد والأواخر تقديرًا كيد ودم , قال الصبان : ((أصلهما يدْي ودمْي بسكون الدال والميم. انتهى. تصريح. وحكي في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو.)) انتهى بحروفه.

واختلاف العوامل لفظا كجاء زيد... واختلافها تقديرًا كسبحان ومعاذ ولعمرُك إذ لا ما نع من اختلاف العوامل على كل من الثلاثة فمقدر أن كلا منها متى هب عنه العامل الملازم أتى عامل آخر, والعوامل لفظًا كجاء زيد ... والعوامل تقديرًا كزيدا جوابا لمن قال : من رأيتَ؟.

---

[١] كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت: ٢٤]، ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣١]، ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ۝ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟﴾ [غافر: ٤٤، ٤٥].

[٢] كـ(الهدى) في قوله تعالى: ﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٧١].

[٣] البناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت. احترازًا عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب.

وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل: ((ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين)) فعلى هذا هو لفظي. وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال؛ وعلى هذا هو معنوي؛ والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة. انتهى من الأشموني بتصرف. خفيف.

و قوله: "لا لبيان إلخ" خرج به الإعراب. قوله: "من شبه الإعراب" بكسر فسكون أو بفتحتين أي مشابهه في كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما. قوله: "وليس" أي ما جيء به.

وقوله حكاية إلخ أي لأجل الحكاية كما في من زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا، أو الإتباع كما في الحمد لله بكسر الدال إتباعا لكسر اللام، أو النقل كما في {فمن أوتي} بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست إعرابا ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات. ولا ينافي هذا عَدُّ الإتباع والتخلص من أسباب البناء على حركةٍ لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين وما هناك فيما إذا كان ذلك في كلمة، وكان عليه أن يقول: ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا إدغاما، ولكن درج على التعريف بالأعم. قوله: "لزوم آخر الكلمة" كان الأولى إسقاط "آخر" لأن المبني قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل. والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن في آخر "حيث" لغات: الضم والفتح والكسر. قوله: "حركة أو سكونا" كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا، وأمثلة الأربعة: هؤلاء، كم، لا رجلين، ارم، فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داما منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يردان لعروض بنائهما.قوله: "لغير عامل" متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على إعرابها والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح في الأول ومتعلق الظرف في الثاني والابتداء في الثالث. وقوله: "أو اعتلال" خرج به نحو الفتى، وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال في إخراج ما ذكر. ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه في اللزوم أتى بما يخرجه صريحا. انتهى من الصبان بتصرف أخف من أن يذكر. ثم قال : ((هذا وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله: لغير عامل راجع لقوله: حركة وقوله" أو اعتلال راجع لقوله: سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى. والأولى رجوع قوله: لغير عامل إلى الأمرين. قوله: "والمناسبة في التسمية" أي تسمية الإعراب والبناء باللفظي على المذهب الأول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني. قوله: "ظاهرة" لأن ما جيء به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة.)) انتهى بحروفه.

(١) كـ(من) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَّدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٤].

٢٢. والأَصْلُ فِي الْمَبْنِي السُّكُونُ نَحْو (كَمْ) وَقَدْيَجِي بِفَتْحٍ[١] أَوْ كَسْرٍ وَضَمْ[٢]

---

[١] – قدمه لأن الفتح أخف الحركات ويليه الكسر. الصبان.

[٢] – فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل. وكذلك الفتح لكونه أخفَّ الحركات وأقربَها إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل.

تنبيه: ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاث أسئلة: لم بني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه. وما بني منهما على حركة فيه سؤالان: لم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة: التقاء الساكنين كأين، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، أو عرضةً لأن يبتدأ بها كباء الجر، أو لها أصل في التمكن كأول، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا.

وأسباب البناء على خصوص الفتح: طلب الخفة كأين، ومجاورة الألف كأيان، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم مفعول. والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو، والإتباع نحو "كيف" بنيت على الفتح إتباعا لحركة الكاف؛ لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين.

وأسباب البناء على خصوص الكسر: التقاء الساكنين كأمس. ومجانسة العمل كباء الجر، والحمل على المقابل كلام الأمر كسرت حملا على لام الجر، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو أنت، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو "لِموسى عبد"، والإتباع نحو ذه وته بالكسر في الإشارة للمؤنثة.

وأسباب البناء على خصوص الضم: أن لا يكون للكلمة حال الإعراب نحو {لله الأمر من قبل ومن بعد} [الروم: ٣] بالضم، ومشابهته الغايات – وهي الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق. ا. هـ. فاكهي وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين. – نحو يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل: من جهة أنه يكون متمكنا في حالة أخرى، وقيل: من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب, أي وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الأول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام. وقال السيرافي: من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب.

ومما ضم لمشابهة الغايات "حيث"على لغة ضمها فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج إذا سمى به، والاتباع كمنذ. وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها همو. فالضم كالواو في كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد.

و حاصله: أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة

٢٣. فَـابْنِ عَلَى الْفَـتْحِ بِالإِجْمَـاعِ[١] (أَحَـدْ عَشَرَ) مَـعْ بَـاقِي مُرَكَّـبِ الْعَـدَدْ

٢٤. واثْنَـانِ مَـعْ عَشَرَ[٢] واثْنَتَـانِ مَـعْ عَشْرَةَ[٣] مِمَّـا[٤] لِلْمُثَـنَّى مِـنْ تَبَـعْ[٥]

٢٥. وابْـنِ عَلَى الْكَـسْرِ أُولاَءِ فَعَـلَى ذَلِـكَ قَـدْ أَطْبَقَـتِ الْعُـرْبُ[٦] الأُلَى[١]

كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له. وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال.

فائدة: الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الأول حرف لين أم لا، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين. وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الأول حرف لين حرك. كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد الخفيفة. ولو لم يكن الثاني مدغما حرك كغلامي ومن سكنه من القراء في و{محياي} فللوصل بنية الوقف، ولو لم يكن الثاني متصلا حذف الأول نحو: {دعوا الله} [يوسف: ٢٢]، {يقولوا التي } [الإسراء: ٥٣] {أفي الله شك} [إبراهيم: ١٠] وربما ثبت كقراءة: {عنه تلهى} [عبس: ١٠]، بإشباع الهاء وتشديد التاء {ما لكم لا تناصرون} [الصافات: ٢٥] بإثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل بإبدال الألف همزة مفتوحة قرىء {ولا جأن} [الرحمن: ٣٩] {ولا الضألين} [الفاتحة: ٧] بالهمزة. قال أبو حيان ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في الضرورة على كثرة ما جاء منه. همع بتلخيص وزيادة. الأشموني, والصبان. رحمهما الله تعالى.

[١] لا أعلم فيه خلافا، وهو من زياداتي.

تنبيه: ما يقرب من مائة بالمائة من زياداتي على الأصل إنما زدتها من شرح المؤلف الأصل.

[٢] كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ إِثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ إِثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾ [المائدة: ١٣].

[٣] كقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ إِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ إِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [الأعراف: ١٦٠]

[٤] خبر اثنان.

[٥] التبع يكون واحدا وجماعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً﴾ [إبراهيم: ٢٣] ويجمع على أتباع. انتهى الصحاح.

[٦] – قال ابن هشام في شرح القطر: ثم قسمتُ المبني على الكسر إلى قسمين : قسم متفق عليه نحو هؤلاء فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال.انتهى الغرض منه.

وقال في شرح الشذور : ((ومثالُ ما بني منها على الكسر: هؤلاء، ومثالُ ما بني منها على الضم ما حكاه قُطْرُبٌ من أن بعض العرب يقولون: هؤلاءُ ـــ بالضم ـــ فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين، أولاهما: تضبط بالكسر، والثانية: بالضم.))انتهى.

٢٦. أَمْسِ[٢] الْحِجَازِ، وَتَمِيمٌ[٣] قَدْ عُرِفْ عَنْهُمْ[٤] عَلَى سَنَنِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

٢٧. وَأَتْبَعَا[٥] أَمْسِ حَذَامِ[٦] حَرْفَا حَرْفًا بَنَوْا وَمَنَعُوهُ صَرْفَا[١]

وقال الصبان : وبناء آخره على الضم لغة. انتهى الغرض منه.

قال جامعه عافاه الله تعالى في دنياه وأخراه:

ويمكن – بل يجب – الجمع بين ما في شرح الشذور والصبان وما في شرح القطر : بأن جميع العرب تكسر "أولاء" ومنهم من يضمها أيضًا فلا منافاة. والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[١] قال في اللسان: وأما قولهم: ذهب العرب الألى فهو مقلوب من الأول لأنه جمع أولى مثل أخرى وأخر. وأنشد ابن بري:

رأيت موالي الألى يخذلونني على حدثان الدهر إذ يتقلب

[٢] أمس معطوف على أولاء بحذف العاطف، وأضفته للحجاز لأنه لا يبنى على الكسر إلا بأرض الحجاز، أي إلا عند الحجازيين، أي ساكني الحجاز، وإن شئت فقل:

كأمس بالحجاز وهو قد عرف عند تميم مثل ما لا ينصرف

[٣] تميم مبتدأ.

[٤] أي عن بعضهم وسيأتي بيان ذلك – إن شاء الله تعالى – بقولي:

عند تميم جاء مثلَ عمرا باب حذام حيث لم يختم برا

كأمس إن عين في رفع وبعـ ـضهم لصرف ذين مطلقا منع

فمما اختلف فيه التميميون أمس الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس فيقول مضى أمسُ بما فيه وبينيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام فيقول اعتكفت أمسِ وما رأيته مذ أمسِ وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا. ابن هشام رحمه الله تعالى.

[٥] أي الفريقان.

[٦] – قال الشيخ محيي الدين: ((اختلف النحاة في سبب بناء هذا النوع على الكسر في لغة الحجازيين, فذهب سيبويه إلى أن العلة التي اقتضت بناءه هي أنه أشبه "نَزالِ" في الصورة, و"نزال" – كما قلنا من قَبلُ – مبني لشبهه بالحرف شبها استعماليا , والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه وإن لم يشبه في كل صفاته , وذهب أبو العباس المبرد إلى أن سبب بناء هذا النوع هو اجتماع ثلاثة أسباب فيه من أسباب المنع من الصرف وقد علمنا أن وجود سببين منها يقتضي

منعه من الصرف. فوجود ثالث يستدعي زيادة على المنع من الصرف .... فحذام اسم امرأة بعينها فهو علم على مؤنث وهو معدول عن حاذمة.

وهذا الذي ذهب إليه المبرد – وإن روج له – ليس مستقيما أمام النظر السليم فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه أكثرُ من ثلاثة أسباب من موانع الصرف ولم يبنوه , ومن ذلك "أذربيجان" فهذا علم مؤنث مركب أعجمي فيه زيادة الألف والنون ولم يبنه أحد ممن تكلم به فعلمنا أن اجتماع ثلاثة أسباب أو أكثرَ لا يخرج الاسم عن المنع من الصرف إلى البناء, وقد وجدنا "حذام" وأخواته مبنيا على الكسر عند الحجازيين, فلا بد أن يكون للبناء سبب اقتضاه, وهو كما ذكره سيبويه : مشابهته للمبني في وزنه.)) انتهى بحروفه بحذف خفيف.

(١) على التوزيع على حد أخذ القوم رواحلهم، فالحجازيون بنوه، والتميميون منعوه من الصرف إن لم يكن آخره راءً فإن كان آخره راءً كسفار اسم لماء وحضار لكوكب ووبار لقبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف. ابن هشام رحمه الله تعالى.

وحاصله : أن ما كان على فَعَال، وهو علم على مؤنث: نحو: حَذَامِ وقَطَامِ ورَقَاشِ وسَجاحِ ـــ بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة ـــ اسم للكَذَّابة التي ادَّعَتِ النبوة، وكَسَابِ: اسم لكلبة، وسَكَابِ: اسم لفرس.

أن هذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر، أو غَيْرَ مختومٍ بها فَيُمْنَعَ الصرفَ، ومثالُ المختوم بالراء «سَفَارِ» بالسين المهملة والفاء اسم لماء، و «حَضَارِ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و «وَبَار» بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و «ظَفَارِ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده سيبويه:

مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا ... أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين:

أَلَمْ تَرَوْا إِرَماً وعاداً ... أَوْدى بِهَا اللَّيْلُ والنَّهَارُ

ومَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

فبنى «وبار» الأول على الكسر وأعرب «وبار» الثاني.

٢٨. واضْـمُمْ[١] كَـ(بَعْدُ)[٢] إنْ نَوَيْـتَ بَعْـدُ[٣] مَعْـنَى الَّذِي حُـذِفَ بَعْـدَ (بَعْـدُ)[٤]

وقيل إن «وبار» الثاني ليس باسم كوبار الذي في حَشْو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «هلكت»، وقال أولاً: «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً: «باروا» بالتذكير على معنى الحيّ، وعلى هذا القول فتكتب «وباروا» بالواو والألف كما تكتب «ساروا». من شرح شذور الذهب لابن هشام رحمه الله تعالى.

[١] وقد مر التمثيل لما يبنى على السكون بقولي: نحو كم.

[٢] المراد بـ"كبعد": قبل، وأسماء الجهات الست – وهي أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك – وأول ودون ونحوهن.

[٣] امتثلت ما أمرتك به:

فإنك إذ ما تات ما أنت آمر به تلف من إياه تامر آتيا

فـ(بعد) في الشطر الأول: ظرف، وفي الشطر الأخير: اسم للفظ. فلا إبطاء، قال في الكافية:

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وفي النظم أمثلة منه، فليكن منك على بالٍ

[٤] عبارة الأصل: وكقبل وبعد وأخواتهما في لزوم الضم إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه، قال في شرحه: ((ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم ومثلته بقبل وبعد وأشرت إلى أن لهما أربع حالات إحداها أن يكونا مضافين لفظا فيعربان نصبا على الظرفية أو خفضا بمن تقول جئتك قبل زيد وبعده فتنصبهما على الظرفية ومن قبله ومن بعده فتخفضهما بمن قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٠] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٥] وقال الله تعالى ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠] وقال الله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣] الحالة الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الإعراب المذكور ولا ينونان لنية الإضافة وذلك كقوله:

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

الرواية بخفض قبل بغير تنوين أي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرأ الجحدري والعقيلي: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٣] بالخفض بغير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف إليه وقدر وجوده. الحالة الثالثة أن يقطع عن الإضافة لفظا ولا ينوي المضاف إليه فيعربان أيضا الإعراب المذكور ولكنهما ينونان لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات فتقول جئتك قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد قال الشاعر:

الأَفْعالُ وأَقْسامُهَا

٢٩. مَـيِّزْ بِتَـا التَّأْنِيـثِ حَيْـثُ سَـكَنَتْ[١] مـاضٍ كَـ﴿كُوِّرَتْ﴾ إِلَى ﴿مَـا أَحْضَرَتْ﴾[٢]

٣٠. يُبْـنَى عَلَى الْفَـتْحِ[٣] وَحَيْثُمَـا اقْـتَرَنْ بِمُضْـمَرِ الرَّفْـعِ الْمُحَـرَّكِ[١] سَـكَنْ[٢]

فسـاغ لي الشـراب وكنـت قبلًـا أكـاد أغـص بالمـاء الفـرات

وقرأ بعضهم: ﴿لِلهِ ٱلأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۗ﴾ بالخفض والتنوين الحالة الرابعة أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على الضم كقراءة السبعة: ﴿لِلهِ ٱلأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۗ﴾ وقولي وأخواتهما أردت به أسماء الجهات الست - (وهي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال وما بمعنى أحدهما كخلف وقدام. محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى) - وأول ودون ونحوهن قال الشاعر:

لعمـرك مـا أدري وإني لأوجـل علـى أينـا تعـدو المنيـة أولُ

وقال آخر:

إذا أنـا لم أومـن عليـك ولم يكـن لقـاؤك إلا مـن وراءُ وراءُ)).

انتهى كلام ابن هشام وقوله "وراءُ" الأول ظرف مكان مبني على الضم و"وراءُ" الثاني توكيد للأول. سبل الهدى بتحقيق قطر الندى . بحذف.

[١] - واحترزتُ بالساكنة عن المتحركة، فإنَّهَا خاصَّة بالأسماء، كقائمةٍ وقاعدةٍ. ابن هشام رحمه الله تعالى.

[٢] مثلت بأكثر موضع وردت فيه تاء التأنيث الساكنة في القرآن فقد وردت في خمسة عشر فعلا تباعا في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۝٧ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ۝١١ وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ۝١٢ وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ۝١٣ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١- ١٤]، ولعل أكثر بيت من شعر العرب وردت فيه قول الحماسي:

ألـمـت فحيـت ثم قامـت فودعـت فلمـا تولـت كـادت الـنفس تزهـق

[٣] ابن بونه : (حرك - من اجل وحدة والساكنِ ... والشبهِ - المبنيِّ...) أي الشبه بالمعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صلةً وصفةً وخبرًا وحالاً وشرطًا وجوابَه . (وافتح لخفةٍ) نحو ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ

فَعَدَّلَكَ ۝ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٧، ٨]، ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٢- ٥] . **وقد توالى منه اثناعشر فعلا في قوله تعالى: {إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ } [المدثر: ١٨ - ٢٤] .**

والحاصل : أن الماضي يبنى على الحركة لمشابهة المضارع , ويبنى على خصوص الفتح لخفته أي الفتح.

يبنى عليه لفظًا كما في الآيات أو تقديرا كما في «رَمَى» و «عَفَا» فأصلهما رَمَيَ وعَفَوَ، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا ألفين؛ فسكونُ آخرهما عارضٌ، والفتحة مقدرةٌ في الألف, ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الواو والياء فقيل : رميت وعفوت.

(١) نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٨]، ﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٢٩] ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِيۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ [يوسف: ٧٣]. قال في شرح الشذور: ((واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه، نحو: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ» و «ضَرَبَنَا زَيْدٌ»، وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن، نحو: «ضَرَبَا»، و «ضَرَبُوا» فإنه لا يقتضي سكونَ الفعل أيضاً، بل يبقى آخرُ الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضم قبل الواو كما مثلنا، وأما نحو: {اشْتَرَوُاْ الضَّلَلَةَ بِالْهُدَى (البَقَرَة: الآية ١٦) } ونحو: {دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُوراً (الفُرقان: الآية ١٣) } فالأصل اشْتَرَيُوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودَعَوُوا بواوين أولاهما مضمومة قبل (الضمير) الساكن، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألِفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى «دَعَوْا هنالك ثُبُوراً» قالوا: يا ثُبُورَاه، أي: يا هَلاَكَاهُ.)) انتهى.

وكتب الشيخ عبد الرحمن بن البحر ابن عدود: ((سأل طالبٌ المرابط محمد سالم في حضرة الدرس عن مثال تاء الفاعل مكسورةً من القرآن ؟ فقال له مباشرةً:

إنكِ كنتِ, فإذا خفتِ, لقد ... جئتِ, هل امتلأتِ, أربعًا تُعَد

من تا فعلتِ قد أتتْ في الذكر ... بالكسر تكفي لجواب "الشهري"

وغيرُه مثاله إن رمتَه ... {إن كنت قلتُه فقد علمتَه}

والشهري: طالبٌ سعودي كان يقرأ في المحظرة)) انتهى.

٢ - **والسكون فيه حينئذ عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزء من فعله وقد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو**

٣١. وَلِلتَّنَاسُبِ[1] يُضَمُّ[2] وَهْوَا مَعْ واوِ جَمْعٍ كَـ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى﴾

ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة فكراهتهم توالي أربع متحركات أي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت, وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه إجراءً للباب على وتيرة واحدة. وإنما حمل الأكثر على الأقل لأن في حمله على الأقل دفعَ المحذور بخلاف العكس.

ولا يرد على كراهتهم ذلك عُلَبِطٌ للضخم من الرجال وناقة عُلَبِطَة أي: عظيمة، فذلك محذوف – أي مختصر- من فعالل.

القاموس : ((العُلبط والعُلابط بضم عينهما وفتح لامهما : الضخم والقطيع من الغنم كالعلبطة بهاء وأقلها الخمسون إلى ما بلغت.)).

التاج : ((وإنما صرح بضبطهما لأنه يزن بهما غالبا في كتابه.)).

إذًا فعُلَبِطٌ محذوفٌ – أي مختصر- من فعالل, وكذلك جَنَدِلٌ فإنه محذوف من جنادل: جمع جندل , القاموس : ((الجندل كجعفر : ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال . وكعلبط : الموضع تجتمع فيه الحجارة . وأرض جُنَدِلَة كعلبطة وقد تفتح : كثيرتها . وكعلابط : القوي العظيم . ودومة الجندل : موضع))

فهما – أي عُلَبِطٌ وجَنَدِلٌ – مزالان عن أصلهما وهو علابط وجنادل، ولا يرد على كراهتهم ذلك أيضًا نحو شجرة لأن تاء التأنيث على تقدير الانفصال.

نعم يرد على هذا الدفع الأخير أن نحو قلنسوة يدل على اعتبار تاء التانيث وعدم تقدير انفصالها وإلا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها.

وأيضًا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم, ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمْنا بالسكون وأكرمَنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على "نا" للمساواة في الرفع والاتصال. انظر الأشموني والصبان من أماكن متفرقة.

[1] قولي: وللتناسب من زياداتي.

[2] – لا يرد عليه نحو غزَوْا وقضَوْا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرًا إذ الأصل غزوُوا وقضيُوا قلبت الواو في الأول والياء في الثاني ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. الصبان.

٣٢. نِعْـــمَ وَبِـــيسَ وَعَسَـــى وَلَـــيْسَ تِي مِنْـــهُ إِذِ التَّـــاءُ بِهَـــا وُصِـــلَتِ[٢]

٣٣. وَالاَمْـــرُ مَـــا طَلَبُـــهُ بِالصِّـــيغَةِ[٣] مَـــعَ قَبُـــولِ يَـــا الَّـــتِي خُوطِبَـــتِ

---

[١] – فضمه مع واو الجمع عارض أوجبه مناسبة الواو. ولا يرد عليه نحو قضوا وغزوا كما تقدم آنفا وليس من هذا القبيل ـ أي المناسبة – على الأوجه – فتحة (ضربا) بل هي أصلية لا لمناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي. والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجرّ فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فإنها سابقة على ألف التثنية فتستصحب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق. الصبان بتصرف خفيف.

[٢] هذا الاستدلال من زياداتي، وهو يساوي قول الأصل: (على الأصح)، بل هو أبلغ منه، لأن فيه ذكر الدليل الذي كان به هذا القول أصح. فنعم وبيس ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم – وقد بشر بينت –: "والله ما هي بنعم الولد" وقول آخر – وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير –: "نعم السير على بئس العير".

وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة "ما" النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير.

وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة "لعل" وتبعهم على ذلك ابن السراج.

والصحيح أن الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن، كقوله عليه الصلاة والسلام: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل" والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، وتقول: "بئست المرأة حمالة الحطب، وليست هند خاسرة وعست هند أن تزورنا".

وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته. وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا وكما قال الآخر:

والله مـــا ليلـــي بنـــام صـــاحبه ولا مخـــالط الليـــان جانبـــه

أي بليل نام صاحبه. ابن هشام بتصرف.

[٣] بالصيغة: من زياداتي، ولا بد من زيادته ليخرج نحو: لتضرب فإنه للطلب ويقبل ياء المخاطبة لكن طلبه ليس بصيغته بل باللام.

٣٤. وَمِنْـــهُ فِي الْقَـــوْلِ الأَصَـــحِّ[١] (هَـــاتِ) (تَعَـــالَ)[٢] إِذْ قَـــدْ قُرِنَـــا[٣] بِالْيَـــا تِي[٤]

٣٥. وَمِنْـــهُ فِي قَـــوْلِ التَّمِيمِيِّينَـــا[٥] (هَلُـــمَّ) لاَ قَـــوْلِ الْحِجَازِيِّينَـــا

٣٦. وَكُلٌّ الْـــوَحْيُ أَتَى مُعَضِّـــدَا لُغَـــتَهُمْ[٦] نَحْـــو هَلُـــمَّ شُـــهَدَا[٧]

---

[١] – خلافاً للزمخشري في زعمه أنهما من أسماء الأفعال, ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء. ابن هشام رحمه الله تعالى.

[٢] قال ابن هشام: واعلم أن آخر هات مكسور أبدا إلا اذا كان لجماعة الذكور فإنه يضم فتقول هات يا زيد وهاتي يا هند وهاتيا يا زيدان أو يا هندان وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء وتقول هاتوا يا قوم بضمها قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١٠] وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول تعال يا زيد وتعالي يا هند وتعاليا يا زيدان أو يا هندان وتعالوا يا زيدون وتعالين يا هندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨] ومن ثم لحنوا من قال:

* تعالي أقاسمك الهموم تعالي * بكسر اللام.

[٣] هذا التعليل من زياداتي.

[٤] – قال :

إذا قلـــت هـــاتي نـــولني تمايلـــتْ علـــي هضـــيم الكشـــح ريـــا المخلخـــل

[٥] أي كلامهم فالكلام لغة القول وإطلاقه على المذهب لا يخلو من شائبة تجوز على أحسن تخريج لكنه شاع حتى تنوسي أصله والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[٦] فبلغة الحجازيين جاء القرآن، وبلغة التميميين جاءت السنة ففي الحديث المتفق عليه: ﴿إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ، يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا : هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ...﴾ أخرجه البخارى (٢٣٥٣/٥ ،ح ٦٠٤٥) ، ومسلم (٢٠٦٩/٤ ،ح ٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[٧] هذا البيت من زياداتي. ومعنى البيتين أن العرب اختلفت في (هلم) على لغتين: إحداهما: أن تلزم طريقة واحدة، ولا يختلف لفظها بحسب ما هي مسندة إليه، فتقول: هلم يا زيد، وهلم يا زيدان، وهلم يا زيدون، وهلم يا هند، وهلم يا هندان، وهلم يا هندات، وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: ﴿وَالْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] أي ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥١] أي أحضروا شهداءكم. وهي عندهم اسم فعل، لا فعل أمر،

٣٧. وَالأَمْـــرُ لاَ يُجْـــزَمُ[١] بَـــلْ بِحَـــذْفِ حَرَكَـــةٍ[٢] يُبْـــنَى وَحَـــذْفِ حَـــرْفِ

لأنها وإن كانت دالة على الطلب، لكنها لا تقبل ياء المخاطبة. والثانية أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب ما هي مسندة إليه، فتقول: هلم، وهلما، وهلموا، وهلممن، بالفك وسكون اللام، وهلمي وهي لغة بني تميم، وهي عند هؤلاء فعل أمر، لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة. وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومتعدية. ابن هشام بتصرف.

[١] هو من زياداتي, خلافًا للكوفيين الذين نفوه أصلا وقالوا إنه مضارع وجعلوا القسمة ثنائية وجزموه بلام الأمر محذوفة لأجل التخفيف فتبعها حرف المضارعة بدليل ظهورها في قوله :

لـــتقم أنـــت يـــا ابـــن خـــير قـــريش كـــي لتقضـــي حـــوائج المســـلمينا

ومن صحة التقدير الظهور في بعض الأحيان وإنما تبع حرفُ المضارعة لامَ الأمر دفعًا للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وهل المعتل العين والام – كقم وارم – والصحيح في الوصل عليه وتبعهم الأخفش, ومما ضعف مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار لأن الحرف أضعف من أن يعمل محذوفًا, ولهم منع ذلك في لام الأمر.

قال ابن هشام في المغني : ((وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وأن الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

لـــتقم أنـــت يـــا ابـــن خـــير قـــريش كـــي لتقضـــي حـــوائج المســـلمينا

وكقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول أغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فإذا ادعي أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل.)) انتهى بحروفه.

[٢] أي سكون فلا ثالث لهما، والضدان اللذان لا ثالث لهما كالنقيضين في امتناع الارتفاع، فمثال جزمه بالسكون قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١- ٥] ، ومثال جزمه بحذف حرف العلة والنون قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ

٣٨. وَابْـدَأْ مُضَـارِعًا بِنَـأْتِي[١] وَبِـ(لَمْ) مَـيِّزْهُ كَـ﴿الصَّمَدُ لَـمْ يَـلِدْ وَلَـمْ﴾

٣٩. وَهْيَ مِـنَ الرُّبَـاعِ بِالإِجْمَـاعِ[٢] تُضَـمُّ لاَ مِمَّـا سِـوَى الرُّبَـاعِي[٣]

بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿قُلِ ادْعُواْ اللَّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَآءُ الْحُسْنىَ وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِى هَذِهِ الْحَيَوةَ الدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧١] ﴿يَـمَرْيَمُ اقْنُتِى لِرَبِّكِ وَاسْجُدِى وَارْكَعِى مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[آل عمران: ٤٣]، ﴿فَاْتِيَاهُ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولاَ رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَآءِيلَ وَلاَ تُعَذِّبْهُمْ﴾ [طه: ٤٦]﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

[١] قال ابن هشام: وإنما ذكرت هذه الأحرف بسطا وتمهيدا للحكم الذي بعدها لا لأعرف بها الفعل المضارع لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسألة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نَرْجِسا ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرناء وهو الحناء وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول لم عليه. انتهى كلامه. القاموس: اليُرَنَّأ بضم الياء وفتحها مقصورة مشددة النون واليُرَنَّاء بالضم والمد : الحِنّاء . ويَرْنَأ : صبغ به كحَنَّأ وهو من غريب الأفعال . ابن بري : إذا قلت اليَرَنَّأ بفتح الياء همزت لا غير وإذا ضممت جاز الهمز وتركه .

[٢] بالإجماع من زياداتي.

[٣] اخترته عن قول الأصل ويفتح في غيره، لأنها لا يلزم فتحها في غير الرباعي إلا في لغة الحجازيين، فهي من المضارع المبني للفاعل في لغة العرب تضم وتفتح وتكسر، فتضم في لغة جميع العرب لزوما إذا كان الماضي رباعيا بزيادة أو دونها كأكرم وعلّم وضارب ودحرج، وتفتح عند الحجازيين إذا كان الماضي غير رباعي كضرب وشرب وظرف وتعلم وانطلق واستخرج وأما غير الحجازيين كقيس وتميم وربيعة وأسد فيجوز عندهم فيها الكسر مع الفتح في حالتين فيجوز عندهم كسر ما ليس ياءً من مضارع فعل بكسر العين غير واوي الفاء بشرط أن يكون جاريا على القياس كقوله:

لو قلت ما في قومها لم تِيثَم يفضلها في حسب وميسم

وقرئ: ﴿وَلاَ تَرْكَنُوٓاْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣] بكسر التاء، ﴿أَلَمَ أَعْهَدِ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٥٩]. بكسر الهمزة ويجوز عندهم أيضا كسر ما ليس ياء من كل مضارع ماضيه أو له همز وصل ولا يكون إلا خماسيا أو سداسيا، وقرئ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بكسر النون ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] بكسر التاء، أو تاء زائدة زيادة معتادةً ولا يكون إلا خماسيا متحركا ثانيه، هذه هي الحالة

٤٠. وَسَكِّنِ الْمُضَارِعَ الْمَقْرُونَا بِنُونِ نِسْوَةٍ[١] كَأَنْ يَعْفُونَا[٢]

الأولى التي يكسر فيها غير الياء من أحرف المضارعة وأما الحالة الثانية فتكسر فيها الياء وغيرها من أحرف المضارعة وذلك في موضعين اثنين: فيما إذا اتصلت بـ(أَبَى) أو بما فاؤه واو من كل مضارع لفعِل بكسر العين جار على القياس قال الشاعر:

قعيدَكِ أن لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فَيِيجَعَا

والخلاصة: أن لهم في غير الرباعي حالتين إحداهما كسر غير الياء من المضارع المبدوء ماضيه بهمز الوصل أو التاء الزائدة والمضارع من فعِل بِكَسر العين غير واوي الفاء إذا كان ـ أعني مضارع فعِل بكسر العين ـ جاريا على القياس.

الحالة الثانية كسر الياء وغيرها من أحرف المضارعة وذلك في (أَبَى) ومضارع فعِل بالكسر الواوي الفاء الجاري على القياس ويفتحون ما سوى ذلك.

فائدة: قال بدر الدين ابن مالك في شرح قصيدة والده (لامية الأفعال) قال: وأما (أَبَى) فجاءوا بمضارعه مفتوح العين على يأبى لأن من العرب من يقول في ماضيه أَبِي (بكسر الباء) فاستغنوا بمضارع المكسور العين عن مضارع المفتوحها، انتهى.

[١] سكونا حيا إن كان آخره صحيحا، أو ميتا إن كان آخره معتلا، وقد اجتمع من ذلك ثمانية، أربعة أواخرها صحاح وأربعة أواخرها معتلة اجتمعت في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُومِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لاَّ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْـًٔا وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلاَ يَاتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٢].

[٢] لا يلم الضرب ممن لا يميز للز زيدون يدعون والهندات يدعونا

قال ابن هشام في شرح القطر : ومنه ﴿إِلاَّ أَنْ يَّعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لأن الواو أصلية وهي واو عفا يعفو والفعل مبني على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه يَفْعُلْن وليس هذا كيعفون في قولك الرجال يعفون لأن تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع ووزنه يفعون وهذا يقال فيه إلا أن يعفوا بحذف نونه كما تقول إلا أن يقوموا.

٤١. وافْتَحْـــهُ إنْ بِنُـــونِ تَوْكِيـــدٍ مُبَـــا شِرٍ[1] وَصَـــــلْتَهُ[2] وَإلاَّ أَعْرِبَـــــا[3]

---

[1] لفظا وتقديرا فبناؤه على الفتح مشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا نحو ﴿كَلاَّ لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤] فخرج بذكر المباشرة نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيۤ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً﴾ [مريم: ٢٥] فإن الألف في الأول والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لا مبني وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرا كان الفعل أيضا معربا وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَصُدُّنَّكَ عَنۤ ـايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧] و﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ مثله غير أن نون الرفع حذفت تخفيفا لتوالي الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وقدر الفعل معربا وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظا لكونها منفصلة عنه تقديرا. ابن هشام.

قال أحمد محمود بن أحمدو بن عبد الحميد الجكني المعروف بـ(محمدن):

لتبلـــــون أصـــــلها لتبلـــــوون ووزنهـــا عنـــد النحـــاة تُنصـــرون

فقلبـــــوا الـــــواو الأَوَلَّ ألفـــــا ولالتقـــــاء الســـــاكنين حـــــذفا

وحـــذف نـــون رفعهـــا للأخـــرى أي نـــون توكيـــد يـــتم الأمـــرا

انتهى.

[2] نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

[3] – حملا على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد. انتهى من الأشموني بتصرف خفيف.

وقوله: "على الاسم" أي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله: "والجريان على لفظ اسم الفاعل" حيث لم يقل والجريان عليه.

وقوله: "في الإبهام إلخ" ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه: أما الأول والثاني فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدًا مثل رجل فإنه مبهم

ويتخصص بقرينة كالوصف وأل. فإن قيل مثلا : (يقوم رجل) فكل من "يقوم" و"رجل" مبهم وإن قيل : (سيقوم الرجل) خصص كل منهما.

وأما الثالث والرابع فظاهران.

ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال، ثانيها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة - وللأول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه - ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الأمر، ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون: "يصلي" من قول القائل: زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المتتالية واقعة في الحال. قاله الدماميني.

وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الأمر والطلب فحال.

قوله: "والجريان" أي ولو باعتبار الأصل ليدخل يقوم فإنه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لأن أصله يقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها للثقل. قوله: "في الحركات" أي مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة. قوله: "وتعيين الحروف الأصول والزوائد" أي تعيين مقدار كل منهما وإن اختلف محل الزائد أو شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق.انتهى من الصبان بتصرف خفيف.

هذا وقال الأشموني متصلا بكلامه السابق آنفا : ((وقال الناظم في التسهيل بجواز شبه ما وجب له، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبست. وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما في نحو: لا تعن بالجفاء وتمدح عمرًا، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع:؛ فيقال: لا تعن بالجفاء ومدح عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو؛ ومن ثم كان الاسم أصلًا

والمضارع فرعًا خلافًا للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء؛ قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في نحو الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم.

واجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم)) انتهى كلام الأشموني بحروفه.

قال الصبان معلقا عليه : ((قوله: "وقال الناظم في التسهيل" أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه "قد" تخصص بالقرب.

والثالث أيضًا يأتي في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جوابًا لـ"لو".

والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر.

ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر، وغلب غلبًا وأجلب جلبًا.

فالأوجه الأربعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل – وهو الاسم – حتى يترتب على ثبوتها في الفرع – وهو المضارع – حكمُ الأصل مع أن شرط القياس: ذلك.

وأجيب عن قوله : "وبتقدير تمامها لا تفيد إلخ" بأن وجود علة حكم الأصل في الفرع إنما يشترط في قياس العلة, ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه, وقد صرحوا بأنه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم.

لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الإعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها في الفرع بغير الإعراب كما سيأتي.

ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا – لأن علة إعراب الاسم توارُدُ المعاني التي لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقًا وهذا غير موجود في المضارع – لا يسلمها المصنف.

قوله: "بجواز شبه" أي مشابه والباء سببية متعلقة بـ"شابه" في كلام التسهيل حيث قال: "شابه الاسمَ بجواز إلخ" أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة.

ومعنى كون قبوله واجبًا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها - كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو ما أحسن زيدًا - مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره.

ومعنى كون قبول المضارع جائزًا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها - كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة والنهي عن الأول وإباحة الثاني - غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه. وإنما قال: "شبه" لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة - (يعني الوجوب والجواز) - لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضًا فسقط اعتراض الدماميني على ذكر "شبه" بأنه فاسد، وسقط ما قد يقال: المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعاني.

نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضًا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو: "ما صام واعتكف" فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف، وما صام معتكفًا، وما صام ولكن اعتكف.

وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر.

وفيه بحث تأمل.

قوله: "لالتبست" أي في بعض الأحيان, وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملًا على ما فيه الإلباس ليجري الباب على سنن واحد. انتهى. دماميني.

بقي له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الإعراب هو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعاني حينئذٍ على السواء من غير تبادر خلاف المراد, وقد قالوا: الإجمال من مقاصد البلغاء.

وجوابه: أنه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه.

قوله: "لأن معانيه" أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة. قوله: "مقصورة عليه" أي لا تحصل إلا بلفظه فتعين إعرابه طريقًا لبيانها. قوله: "لا تعن" بصيغة المجهول على المشهور لأنه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فمبني للفاعل. قوله: "كان الاسم" أي إعرابه أصلًا والمضارع أي إعرابه فرعًا. قوله: "خلافًا للكوفيين" أي ولمن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني.)) انتهى تعليق الصبان بحذف خفيف.

الْحُرُوفُ

٤٢. وَمَـا سِـوَى الْفِعْـلِ والاِسْـمِ الْحَـرْفُ،[١] لاَ يَقْبَـلُ مَـا الْفِعْـلُ والاِسْـمُ قَـبِلاَ

٤٣. حَرْفَـانِ فِي الأَصَـحِّ (مَـا)[٢] وَ(لَمَّـا)[٣] واسْـمَانِ فِي الأَصَـحِّ (إِذْمَـا)[١] (مَهْمَـا)[٢]

---

[١] - إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث.

[٢] المصدرية، وهي التي يسبك منها مع ما بعدها مصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي ودوا عنتكم، وقول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

أي يسر المرء ذهاب الليالي، وقد اختلف فيها فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة (أن) المصدرية وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) واقع على ما لا يعقل، وهو الحدث، والمعنى: ودوا الذي عنتموه أي العنت الذي عنتموه ويسر المرء الذي ذهبه الليالي، أي الذهاب الذي ذهبه الليالي، ويرد هذا القول أنه لم يسمع: "أعجبني ما قمته وما قعدته" ولو صح ما ذكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكورا، لا محذوفا. ابن هشام تحقيق.

[٣] الرابطة. فـ (لما) في العربية على ثلاثة أقسام:

١- نافية بمنزلة (لم) نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣] أي لم يقض ما أمره.

٢- وإيجابية بمنزلة (إلا) نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد الميم أي ما كل نفس إلا عليها حافظ، وقرأ الباقون بالتخفيف.

وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

٣- الثالث أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو: لما جاءني أكرمته فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء واختلف في هذه فقال سيبويه إنها حرف وجود لوجود، وقال الفارسي وجماعة إنها ظرف بمعنى حين، ورد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]، وذلك لأنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل فيها النصب وذلك العامل إما ﴿قَضَيْنَا﴾ أو ﴿دَلَّهُمْ﴾ إذ ليس مَعْنَا سواهما، وكون العامل ﴿قَضَيْنَا﴾ مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل

٤٤. وَبَنَـــوُا الْخُـــرُوفَ طُـــرًّا، والْـــكَلاَمْ لَفْـظٌ مُفِيـدٌ كَـ ﴿لَهُـمْ دارُ السَّـلاَمْ﴾

٤٥. أَقَلُّـــهُ اسْـــمَانِ كَزَيْـــدٌ قَـــائِمُ واسْـــمٌ وَفِعْـــلٌ كَـــيَجِيءُ الْقَـــادِمُ[٣]

الإعْرابُ[٤] وَأَنْوَاعُهُ[١]

﴿دَلَّهُمْ﴾ مردود بأن (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أنها لا موضع لها هنا من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية. ابن هشام والقرطبي رحمهما الله تعالى.

(١) اختلف في (إذما) سيبويه وغيره، فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة (إن) الشرطية، فإذا قلت: إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم. وقال المبرد وابن السراج والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: متى تقم أقم. واحتجوا بأنها قبل دخول (ما) كانت اسما والأصل عدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعا، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة، وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر. ابن هشام رحمه الله.

(٢) مذهب الجمهور أن (مهما) اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَاتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣١] فالهاء من به عائدة عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف، واستدلا على ذلك بقول زهير:

ومهمـــا تكـــن عنـــد امـــرئ مـــن خليقـــة وإن خالهـــا تخفـــى علـــى النـــاس تعلـــم

وتقرير الدليل أنهما أعربا "خليقة" اسما لـ(تكن)، و(من) زائدة، فتعين خلو الفعل من الضمير، وكون (مهما) لا موضع لها من الإعراب، إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له، وإذا ثبت أنها لا موضع لها من الإعراب؛ تعين كونها حرفا.

والتحقيق أن اسم (تكن) مستتر و(من خليقة) تفسير لـ (مهما) كما أن (من آية) تفسير لـ (ما) في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٥] و(مهما) مبتدأ والجملة خبر. ابن هشام رحمه الله.

(٣) مثلث به موعظة وذكرى للمؤمنين.

٤ - تقدم تعريفه لغة واصطلاحًا عند البيت العشرين أي قوله:

وَهُـــوَ مُعْـــرَبٌ لَـــدَى تَغْيِـــيرِ آخِـــرِهِ فِـــي اللَّفْـــظِ والتَّقْـــدِير

٤٦. رَفْعًا[٢] وَنَصْبًا[٣] اَعْرِبَنْ مُضَارِعَا واسْمًا كَـ"لِلْمَوْلَى أَظَلُّ ضَارِعَا"[٤]

٤٧. وَيُعْرَبُ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ وَيُجَرْ الاِسْمُ[٦] كَـ"لَمْ يَحِفْ عَنِ الْعَدْلِ[٧] عُمَرْ"[١]

---

[١] – وهي أربعة: رفع ونصب وجر – ويسمى أيضا خفضًا – وجزم, كما أن أنواع البناء أيضا أربعة : ضم وفتح وكسر وسكون، ويسمى أيضا وقفا.
فأنواع البناء وأنواع الإعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل. واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الإعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما. وفي البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا أو وقفًا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر. وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها؟ أو حركات الإعراب لدلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان؟ أو كل أصل أقوال. الأشموني الصبان.

[٢] نحو ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤١]، ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٠]. وبدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمد ولا يخلو منه كلام، وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر. قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصلٌ لاتَّجه أيضا. ا. هـ دماميني.الصبان.

[٣] نحو ﴿لَن يَّنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿بَلَن يُّضِلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٥] وقد اشتركا فيما يشتركان فيه وهو الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُّعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٥].

[٤] دعاء وتضرع.

[٥] – قال ابن هشام : ((وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب, وليس بشيء.)) انتهى. وقال الأشموني : ((وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب.)) انتهى. قال الصبان : ((قوله: "وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب" وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع. قاله الشيخ يحي.)) انتهى بحروفه.

[٦] نحو: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣١].

[٧] – فيه تضمين والتضمين نوعان نحوي وبياني أما النحوي فهو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه. وفي كونه مقيسا خلاف. ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس. وأما البياني فهو تقدير حال يناسب المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه. وقال ابن كمال باشا: الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوي وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل

المضمن. وعلى كل حال فالتضمين سواء كان نحويا أو بيانيا فهو كثير قد طفحت به اللغة العربية نثرا ونظما بل طفحت به أطراف الإعجاز العليا التي أعجزت أقحاح البلغاء أن يأتوا بسورة من مثلها ويكفيه ذلك فصاحة. قال الأشموني مشيرا إلى بعض أمثلة التضمين في أواخر شرحه تعدي الفعل ولزومه: ((نحو:{فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} أي يخرجون: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} أي تنب {أَذَاعُوا بِهِ} أي تحدثوا، {وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي} أي بارك لي. ومنه قول الفرزدق:

كيف تراني قالبًا مجني ... قد قتل الله زيادًا عني

أي صرفه بالقتل. ومنه قول الآخر:

ضمنتْ برزق عيالنا أرماحُنا ... .

أي تكفلت. وهو كثير جدًّا.)) انتهى كلام الأشموني.

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} : ((وتعدى" الرفث" بإلى في قوله تعالى جَدُّه: {الرَّفَثُ إِلى نسائكُمْ}. وأنت لا تقول: رفثت إلى النساء، ولكنه جئ به محمولا على الإفضاء الذي يراد به الملابسة في مثل قوله:{وَقَدْ أَفْضى بَعْضُكُمْ إِلى بَعْضٍ} ومن هذا المعنى: {وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ} كما تقدم. وقوله: {يَوْمَ يُحْمى عَلَيْها} أي يوقد، لأنك تقول: أحميت الحديدة في النار، وسيأتي ، ومنه قوله: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} حمل على معنى ينحرفون عن أمره أو يروغون عن أمره، لأنك تقول: خالفت زيدا. ومثله قوله تعالى: {وَكانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً} حمل على معنى رؤوف في نحو {بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ} ألا ترى أنك تقول: رؤفت به، ولا تقول رحمت به، ولكنه لما وافقه في المعنى نزل منزلته في التعدية. ومن هذا الضرب قول أبي كبير الهذلي:

حملت به في ليلة مزءودة ... كرها وعقد نطاقها لم يحلل

عدى" حملت" بالباء، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه، كما جاء في التنزيل:{ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً} ولكنه قال: حملت به لأنه في معنى حبلت به.))

وقال أيضا في تفسير قوله تعالى : {وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم}: ((إن قيل : لم وُصلت "خلوْا" بـ "إلى" وعرفها أن توصل بالباء ؟ قيل له : "خلوا" هنا بمعنى ذهبوا وانصرفوا ، ومنه قول الفرزدق :

.... قد قتل الله زيادًا عني

لما أنزل منزلة صرف.))انتهى الغرض من كلام القرطبي.

وقال في التحرير والتنوير المعروف بـ"تفسير ابن عاشور": ((والمخالفة: المغايرة في الطريق التي يمشى فيها بأن يمشي الواحد في طريق غير الطريق الذي مشى فيه الآخر، ففعلها متعد. وقد حذف مفعوله هنا لظهور أن المراد الذين يخالفون الله، وتعدية فعل المخالفة بحرف (عن) لأنه ضمن معنى الصدود كما عدي بـ(إلى) في قوله تعالى: {وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ} لما ضمن معنى الذهاب. يقال: خالفه إلى الماء، إذا ذهب إليه دونه.)) انتهى كلام ابن عاشور. هذا و ولا أحرج على من جعل (عن) في قولي: (لم يحف عن العدل عمر) بمعنى (بعْد) كما فسر به

٤٨. وارْفَعْ بِضَمٍّ[٢] واجْرُرَنْ[٣] بِكَسْرِ[٤] وانْصِبْ بِفَتْحٍ[٥] عَلَى الأَصْلِ تَجْرِ[٦]

٤٩. واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ[٧] كَـ"أَهْلُ الذِّكْرِ مَنْ يَاتِ بَابَهُمْ يَفُزْ بِالذُّخْرِ"[١]

الخليل وسيبويه: (عن) في قوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} و جعلا المعنى: يخالفون بعد أمره، كما قال:

ويضحي فتيت المسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضُّل

ومنه قوله:{ففَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ} أي بعد أمر ربه ومنه {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} أي بعد طبق . كما لا أحرّج على من نظر البيت بعين الرضى لحسنه ونبالة مضمونه . ولكنني أطلب من كل من لديه ملاحظة أن يبديها لي مشكورا وسأعمل بمقتضاه في الطبعة القادمة إن لم أجب عنها إن شاء الله تعالى.

[١] لم تكن عثرة لسان.

[٢] نحو: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣].

[٣] درجت على مذهب الكوفيين في رسم نون التوكيد الخفيفة بالنون لئلا أشوش على القارئ فعنهم أنها تصور نونا كما يأتي.

[٤] نحو: ﴿مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَالسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَالأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١٣٥].

[٥] نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُواْ هُوداً أَوْ نَصَٰرَىٰ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩].

[٦] (على الأصل تجر) من زياداتي.

[٧] نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًاۢ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوٓءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُوراً رَّحِيماً﴾ [النساء: ١٠٩]، وقد اجتمع ذلك كله في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

٥٠. بِـــالأَلِفِ انْصِـــبْ واجْـــرُرَنْ بِالْيـــاءِ وارْفَـــعْ بِـــواوٍ سِـــتَّةَ الأَسْـــماءِ

٥١. أَبٌ[٢] أَخٌ[٣] حَـــمٌ[٤] وَذُو[٥] مـــالٍ[٦] هَـــنٌ[٧] فُـــوهُ وَنَقْـــصُ الْهَـــنِ هُـــوَ الْأَحْسَـــنُ[٨]

٥٢. هَـــذَا إِذَا مَـــا أُفْـــرِدَتْ وَكُـــبِّرَتْ وَلِسِـــوَى الْيـــاءِ مُضـــافَةً أَتَـــتْ

---

[١] مثلث به ترغيبا في مجالسة العلماء.

[٢] نحو: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحاً﴾ [الكهف: ٨١]، ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١]، ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨].

[٣] نحو: ﴿وَءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّيٓ أَنَآ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝٦٩ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٩، ٧٠].

[٤] الحم قريب زوج المرأة كأبيه وعمه على أنه ربما أطلق على قريب الزوجة. ابن هشام رحمه الله.

[٥] نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿ءَان كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤]، ﴿وَبِذِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦].

[٦] – أي ذو بمعنى صاحب احترازا من ذو وذا الموصوليتين وذا وذي الإشاريتين.

[٧] الهن قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفرج خاصة. ابن هشام رحمه الله.

[٨] إذا استعمل الهن غير مضاف كان بالإجماع منقوصا، أي: محذوف اللام معربا بالحركات كسائر إخوته، تقول: "هذا هن" و"رأيت هنا" و"مررت بهن" كما تقول: "يعجبني غد" و"أصوم غدا" و"أعتكفت في غد".

وإذا استعمل مضافا فجمهور العرب تستعمله كذلك، فتقول: "هذا هنك" و"رأيت هنك" و"مررت بهنك" كما يفعلون في غدك، وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ، فيعربه بالحروف الثلاثة، فيقول: "هذا هنوك" و"رأيت هناك"، و"مررت بهنيك"، وهي لغة قليلة، ذكرها سيبويه، ولم يطلع عليها الفراء، ولا الزجاج، فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة. ابن هشام رحمه الله.

٥٣. وارْفَعْ بِواوٍ[١] وانْصِبَنَّ[٢] واجْرُرَا[٣] بِالياءِ جَمْعًا سالِمًا مُذَكَّرَا[٤]

٥٤. وَمِثْلَ[٥] ذَا الْجَمْعِ أَتَى أَهْلُونَا[٦] بَنُونَ[١] عالَمُونَ[٢] عِلِّيُّونَا

---

(١) نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٣].

(٢) نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

(٣) نحو: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٨]، وقد اجتمع ذلك كله في قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [آل عمران: ٢٨].

(٤) ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده وجمع السلامة المذكر والجمع على حد المثنى أي صورته لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة، وهو مقيس في كل علم أو صفة أو مصغر لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، ويشترط في العلم الخلو من التركيب الإسنادي اتفاقا، والمزجي على الأصح وقيل يجمع به المركب التركيب المزجي مطلقا، وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بـ"ويه" قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق الجزء الأول ويحذف الثاني فيقال سيبون. وأما المركب الإضافي فيكتفى فيه بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه.

(٥) هذا شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع، أسماء جموع كعشرين وأولي، وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين، وجموع سمي بها كعليين، وجموع تكسير كأرضين وسنين. اهـ الصبان.

(٦) فـ "أهل" ملحق بالجمع لأنه ليس علما ولا صفة قال تعالى: ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا﴾ [الفتح:

٥٥. وَشِبْهُهُ[٣] أُولُو[٤] وَابِلُونَا[٥] أَرْضُونَ[٦] نَحْو ضَجَّتِ الأَرْضُونَا

١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٩١]، ﴿إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٢].

[١] فـ "بنون" شاذ من الشاذ، فهو شاذ من باب سنين، قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا ۝ وَبَنِينَ شُهُودًا﴾ [المدثر: ١٣]، ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣].

[٢] لأنه إما أن لا يكون جمعا لـ "عالَم" لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء، والعالم يقال على ما سوى الله، ويجب كون الجمع أعم من مفرده فيكون اسم جمع له، وإما أن يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة. اهـ الأشموني، ومثاله في القرآن: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٧]، وفي الشعر قول جرير:

تنصفه البرية وهو سام ويمسي العالمون له عيالا

وقول الحطيئة:

تنحي فاجلسي مني بعيدا أراح الله منك العالمينا

[٣] عطف على "عليون" أي وشبهه مما سمي به من الجمع المذكر السالم فعليون جمع عِلِّيٍّ فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعلى الجنة وأعرب هذا الإعراب نظرا لأصله قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨، ١٩]. اهـ ابن هشام.

[٤] لأنه اسم جمع (ذي) بمعنى صاحب، ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين "إلى" الجارة في الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣]. اهـ الصبان وابن هشام رحمهما الله تعالى.

[٥] الوابل المطر الغزير فليس علما ولا صفة، هذا فضلا عن كونه لغير العقلاء.

[٦] أرضون بفتح الراء ولا تسكن إلا للضرورة، قال:

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر

وقد سكنتها للضرورة، ومثلت بشاهدها.

٥٦. بـــابُ سِـــنِينَ[١] نَحْـــوكَـــمْ سِـــنِينَ وَبـــابُ عِشْرِيـــنَ[٦] إِلَى التِّسْـــعِينَا

---

[١] وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر أي تكسيرا يعرب معه بالحركات وإلا فسنون جمع تكسير.

إذًا فالقيود ستة : كون الكلمة ثلاثية, والحذف منها , وكون المحذوف اللام, والتعويض عنها, وكون العوض هاء التأنيث, وعدم التكسير.

وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه إذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبرُ حذف لامه, فأصل سنة سنو أو سنه – و"أو" للتخيير لا للشك لثبوت أصالة كل منهما – بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء: سنوات وسنهات وفي الفعل : سانهت وسانيت.

ولا يقال: قولهم في الفعل : سانيت يدل على أن الأصل الياء لا الواو.

لأن أصل سانيت: سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت – متطرفة – ثلاثة أحرف بعد فتحة, ابن مالك :

والـــواو لامًـــا بعـــد فـــتح يـــا انْقَلـــبْ كالمعطيـــــــــان يُرضـــــــــيان.....

.إذًا فالأصل ما ذكر فلما حذفوا من المفرد اللام – وهي الواو أو الهاء – وعوضوا عنها هاء التأنيث أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم أي ختموا بالواو والنون رفعا، وبالياء والنون نصبا وجرا، ليكون ذلك جبرا لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول في نظائره وهي عضة وعضون وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون وإرة وإرون ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٧]، ﴿لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]. أي: فِرَقاً شَتَّى؛ لأن كل فرقة تعتزي إلى غير مَنْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى، وانتصابها على أنها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسْرِعين، وانتصابُ مهطعين على الحال

وعِضِينَ: مفعولٌ ثانٍ لجعل منصوبٌ بالياء، وهي جمع عِضَةٍ، واختلف فيها؛ فقيل: أَصْلُها: عضو من العضو واحد الأعضاء، أي أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي كالأعضاء في التفرقة أي مفرقا أي مفرقا فيه أي مفرقة أقوالهم في شأنه، يقال: عضَّيته – بالتشديد – وعضَوته – بالتخفيف إذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياءً لمجاورتها – متطرفة بعد فتح – ثلاثة أحرف – تعضيةً وعَضْوًا بفتح فسكون أي فرقته تفرقة.

قال رؤبة:

ولـــــــيس ديـــــــن الله بالمعضـــــــى .....

أي بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه، فقال بعضهم: سِحْرٌ، وقال بعضهم: كَهَانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين.

أو "عضة" من العِضَه – كعنب – وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: «لا يَعْضَهْ بعضكم بعضاً». – ويدل له تصغيره على عضيهة – والعِضَه أيضا السحر في لغة قريش: قال الشاعر:

أعـــــوذ بـــــربي مـــــن النافثـــــا ت في عقـــــد العاضـــــه العَضِـــــه

قال الصبان : ((والنافثات جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعَضِه مبالغة العاضه، والبيت يعطي أن النافثات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار في مقام الإضمار.)) انتهى.

وأصل عِزَة – وهي الفرقة من الناس– عزو، أو عزي على ما في التصريح وعليه فلامه ياءٌ.

وأصل إرة – كعدة وهي موضع النار– إرْي كعلم. انظر القاموس والتاج.

وأصل ثبة – وهي الجماعة – ثبو وقيل: ثبي من ثبيت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو.

وأما ثبة بمعنى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل: بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما.

وأصل قلة – وهي عودان يلعب بها الصبيان – قلو.

هذا ضابط باب سنين , ودونك محترزاته:

فلا يجوز ذلك في نحو زينب لمجاوزته ثلاثة أحرف وشذ إوزون جمع إوزة وهي البطة.

ولا في نحو تمرة لعدم الحذف وشذ إضون – قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ فالباب كله إنما شذ قياسا لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وبعبارة أخرى: إضون ونحوه مما شذ من الباب شاذ قياسا واستعمالا من شاذ قياسا لا استعمالا جمع أضاة كقناة وهي الغدير , قال الأشموني : ((وحرون جمع حرة، وإحرون جمع إحرة، والإحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود)) انتهى.

قال الصبان : ((قوله: "وإحرون" بكسر الهمزة – وحكي فتحها – وبفتح الحاء وتشديد الراء. وقوله : "جمع إحرة" بكسر الهمزة، وفي التصريح أن إحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أي فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن)) . انتهى.

ولا يجوز أيضًا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء، وشذ رقون في جمع رقة, الأشموني : ((وهي الفضة)) الصبان : ((ظاهره مطلقًا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة)).

كما شذ لدون في جمع لدة وهي الترب أي المساوي في السن ، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة.

فأصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة: وِعْد ووِزْن ووِرْق وولْد ووِحْش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث.

ولا يجوز ذلك أيضًا في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدْي ودمْي بسكون الدال والميم. كما في التصريح وحكي في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو, وشذ أبون وأخون وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل.

قال الدماميني: نحو أبون يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون الأصل أَبَوُون أي برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين, والثاني: أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة إفراده وعدم إضافته.

ولا يجوز ذلك أيضًا في نحو اسم. وأخت لأن المعوض غير الهاء إذ هو في الأول الهمزة وفي الثاني التاء. وشذ من باب اسم بنون في جمع ابن قال في التصريح : وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته : ابنان ولكن خالف تصحيحُه تثنيتَه لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة. انتهى.

قال الروداني: هي أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنون لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه – لسكونه – حاجزا غير حصين كلا فاصل.

ثم إن جمع ابن هذا الجمع خاص بما إذا أريد به من يعقل, قال في التسهيل: يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذي: بنون وأبون وأخون وهنون وذوون. انتهى. أي وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالألف والتاء.

وأما باب أخت فلا شذوذ فيه.

قال الصبان : ((قوله اسم وأخت " أصل الأول : سِـمْوٌ بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين.

وأصل أخت أُخْوٌ بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الروداني , حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه.

وكذا أصل بنت بِنْوٌ بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ما مر. وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح في النسب. قال في التصريح والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة. انتهى.)) انتهى.

ولا يجوز ذلك أيضًا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه.

أما شاة فأصلها شوْهَةٌ قال في التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة.

ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا.

وقال الروداني لو قيل أصله شوَهَة كرقبة لكان أقرب مسافة لأن إعلالا واحدا أولى من إعلالين ولكان كشفة إذ أصله شفَهَة. انتهى.

وأما شفة فأصله شفَهَة بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها.

وأصل " شياه" : شِواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وشذ من هذا الباب ظبون في جمع ظُبة - بكسر الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولامها واو كما في التصريح قال لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة - وهي حد السهم والسيف فإنهم كسَّروه على ظُبًى بالضم وأظْبٍ - كأرْجُلٍ أصله أظبو - ومع ذلك جمعوه على ظبين.انتهى مصفى من الأشموني والصبان وابن هشام.

قال مم بن عبد الحميد رحمه الله:

اللام يأ من إرة وفي ثبه قيل به وهو ضعيف المرتبه
والغير بالواو وبعض جاء في عضة وسنة بالهاء

قال المرابط محمد سالم بن أحمد رحمه الله:

باب سنين حده الذ علما إن أنت قد نظرته يخرج ما
كزينب وتمرة وعدة وكيد واسم وبنت شفة
لكثرة الحروف والتمام والحذف أي للفاء لا للام
وعدم التعويض أو تعويض ما لم يك هاء أو كتكسير السمى
شذت إوَزَّة أضاة ولده أب كذا ابن ظبة وواحده
لم تدخل الشذوذ وهي بنت ورتبن جميع ما بينت

(٦) وكله في القرآن قال تعالى: ﴿إِنْ يَّكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْراً حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٤]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً﴾ [العنكبوت: ١٣]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٢].

٥٧. بِـــالأَلِفِ ارْفَـــعْ وانْصِـــبَنْ واجْـــرُرْ بِيَـــا ثِنْتَـــيْنِ[١] واثْنَـــيْنِ[٢] وَمَـــا قَـــدْ ثُنِّيَـــا[٣]

٥٨. وَكَالْمُثَـــــنَّى اجْعَـــــلْ كِلاَ وَكِلْتَـــــا إنْ كُنْـــتَ لِلْمُضْـــمَرِ قَـــدْ أَضَـــفْتَا

٥٩. أُولاَتُ[٤] والَّذِي بِتـــــــاءٍ وَأَلِـــــــفْ[٥] جُمِـــعَ[١] نَصْـــبُهُ بِكَـــسْرٍ قَـــدْ أُلِـــفْ[٢]

---

(١) لغة في اثنتين، وهي لغة تميم، قال الحماسي:

فقـــالوا لنـــا ثنتـــان لابـــد منهمـــا صـــدوررماح أشـــرعت أو سلاســـل

فقلنـــا لهـــم تلكـــم إذا بعـــد كـــرة تغـــادر صـــرعى نوؤهـــا متخـــاذل

ولم نـــدر إن جضـــنا مـــن المـــوت جيضـــة كـــم العمـــر بـــاقٍ والمـــدى مُتَطـــاول

إذا مـــا ابتـــدرنا مأزقًـــا فرجـــت لنـــا بأيماننـــا بـــيض جلتهـــا الصـــياقل

لهـــم صـــدر ســـيفي يـــوم بطحـــاء ســـحبل ولي منـــه مـــا ضـــمت علينـــا الأنامـــل

قـــال تعـــالى: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غـــافر: ١٠]، ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٥].

(٢) نحـــو: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المائـــدة: ١٠٨]، ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحـــل: ٥١]، ﴿إِذَ ٱرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يـــس: ١٣] ﴿وَمِنَ ٱلإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعـــام: ١٤٥]، ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠].

(٣) كقولـــه تعـــالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسَـٰكِنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ۝ فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَـٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٥، ١٦].

(٤) وهي اسم جمع (ذات) بمعنى (صاحبة).

(٥) قولي بتاء وألف متعلق بقولي: جمع، أي ما كان جمعا بسبب ملابسته الألف والتاء، أي كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته فالباء سببية، وقد قيد في الأصل الألف والتاء بالزيادة، فقال: وما جمع بألف

٦٠. وَكُلُّ مَـــا يُسْـــمَى بِـــذَيْنِ يَجْـــرِي مَجْرَاهُمَـــا فِي نَصْـــبِهِ بِالْكَـــسْرِ

٦١. بِعَكْـــسِ ذَا[٣] اجْعَلَـــنَّ مَـــا لاَ يَنْصَرِـــفْ[٤] إِنْ لَـــمْ تَجِـــئْ مَعْـــهُ بِـــ(أَلْ)[٥] وَلَـــمْ تُضِـــفْ[٦]

وتاء مزيدتين ليخرج نحو بيت وأبيات، وميت وأموات مما التاء فيه أصلية ونحو قضاة وغزاة مما الألف فيه أصلية، ولا حاجة إلى ذلك إذ بجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنهما إنما يكونان سببا في الجمعية إذا كانتا مزيدتين، ولذلك عدلت عنه في النظم كما عدل عنه ابن مالك في الخلاصة. انظر الأشموني والصبان.

(١) هذا هو الحد الجامع لا جمع المؤنث السالم لأنه يشمل الذكور كطلحات وجمع التكسير كبنات.

(٢) نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَـٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، ﴿مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]، ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْقَـٰنِتَـٰتِ وَٱلصَّـٰدِقِينَ وَٱلصَّـٰدِقَـٰتِ وَٱلصَّـٰبِرِينَ وَٱلصَّـٰبِرَٰتِ وَٱلْخَـٰشِعِينَ وَٱلْخَـٰشِعَـٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَـٰتِ وَٱلصَّـٰٓئِمِينَ وَٱلصَّـٰٓئِمَـٰتِ وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

(٣) فهو بعكس ما جمع بالألف والتاء؛ فما جمع بالألف والتاء ينصب بالكسر، وهو يجر بالفتح. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَـٰنَ﴾ [النساء: ١٦٢].

(٤) قال ابن هشام: الباب الخامس مما خرج عن الأصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما فالأول كفاطمة فإن فيه التعريف والتأنيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير والثاني نحو مساجد ومصابيح فإنهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع تقول كلب وأكلب كفلس وأفلس ثم تقول أكلب وأكالب ولا يجوز في أكالب أن يجمع بعد وكذا أعرب وأعارب فلا يجوز في أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وآصال على أصائل فكأن الجمع قد تكرر فيها فنزل لذلك منزلة جمعين وكذلك صحراء وحبلى فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير وهو تأنيث لازم منزل لزومه منزلة تأنيث ثان ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه.

(٥) نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

(٦) نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٣].

٦٢. وارْفَعْ بِنُونٍ كُلَّ فِعْلٍ صاحَبَهْ واوُ الْجماعَةِ[1] وَيا الْمُخاطَبَهْ[2]

٦٣. أَوْ أَلِفُ الإثْنَيْنِ[3] واحْذِفْهَا إذَا أَنَتَ[4] نَصَبْتَ[1] أَوْ جَزَمْتَ[2] الْفِعْلَ ذَا

---

(١) كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۞ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الروم: ٥، ٦].

(٢) نحو: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٢].

(٣) نحو: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١١، ١٤، ١٦،...]، ﴿فَٱخْرَانِ يَفُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٩]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦].

(٤) قولي "إذا أنت نصبت" على حد قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير] إلى آخر ما في السورة من ذلك، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار] إلى آخر ما في السورة من ذلك، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق] إلى آخر ما في السورة من ذلك. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ﴾ [المرسلات] إلى آخر ما في السورة من ذلك، وقول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية لـه ولد منها فذاك المذرَّعُ

والمُذَرَّع من النّاسِ : من أمه أشرف من أبيه ، والهجين : من أبوه عربي وأمه أمة ، قال الجوهري : كأنه سمي مذرعا بالرقمتين في ذراع البغل ، لأنهما أتتاه من ناحية الحمار .

وفي اللسان : إنما سمي مذرعا تشبيها بالبغل ، لأن في ذراعيه رقمتين كرقمتي ذراع الحمار ، نزع بهما إلى الحمار في الشبه ، وأم البغل أكرم من أبيه ، هكذا ذكره الأزهري شرحا للبيت. تاج العروس.

وقول الآخر:

إذا القوم قالوا من فتى خلت أنني عنيت فلم أكسل ولم أتبلد

وقول الآخر:

إذا المرء لم يدْنَس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

والدَنَس ، محركة : الوسخ ، يقال : دنِس الثوب والعِرْض ، كفرح ، دنَسا ودناسة ، فهو دنِس : اتسخ . وكذلك التدنس ، واستعماله في العرض مجاز ، وكذلك في الخلق .تاج العروس.

وقوله:

إذا سيد منا خلا قام سيد قؤول لما قال الكرام فعول

وقول الآخر:

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات ووحدانا

٦٤. كَمِثْلِ تَفْعَلانِ تَفْعَلُونَا بِالْيَاءِ والتَّاءِ[٣] وَتَفْعَلِينَا

٦٥. واجْزِمْ بِحَذْفِ آخِرِ الْمُضارِعِ إنْ يَكُ مُعْتَلاً كَيَدْعُو وَيَعِي[٤]

٦٦. وَبَعْضُ الاَسْمَا فِيهِ الاِعْرابُ أَتَى مُقَدَّرًا كُلاً كَسَهْمِي والْفَتَى

٦٧. لِشَغْلِ الاَوَّلِ[٥] وَقَصْرِ الثَّانِي[٦] وَسَمِّ بِالْمَنْقُوصِ نَحْوَ الثَّانِي[١]

وقول الآخر:

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

وقول الآخر:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

سواء تأول ذلك سيبويه أو تمسك به الأخفش والكوفيون دليلا على إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية، قال ابن عقيل: وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدإ بعد إذا وإنما الخلاف بينهما في خبره، فسيبويه يوجب أن يكون فعلا والأخفش يجوّز أن يكون اسما، فيجوز في أجيئك إذا قام زيد جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والأخفش ويجوز أجيئك إذا زيد قائم عند الأخفش فقط. انتهى كلام ابن عقيل رحمه الله.

(١) نحو: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَنْ يُّصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾ [النساء: ١٢٧].

(٢) نحو: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿لاَ تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٥]، ﴿وَلاَ تَخَافِى وَلاَ تَحْزَنِىٓ﴾ [القصص: ٦]، وقد اجتمع الرفع والنصب والجزم في قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُّحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وفي قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لاَ هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُواْ وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

(٣) فيهما.

(٤) ونحو: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿فَلاَ تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهاً ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٢]، ﴿وَمَن يَّعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٥] ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـئاً﴾ [النساء: ١١١]، وقد اجتمع الجزم بالسكون وما ينوب عنه من حذف حرف العلة والنون في قوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُّرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لاَّ تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـئاً وَلاَ يُنقِذُونِ ۝ إِنِّىٓ إِذاً لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٢٢، ٢٣].

(٥) لشغل الاول من زياداتي.

(٦) فالمقصور هو كل اسم أعرب وآخره ألف لازمة بخلاف (يخشى) و(على) و(هذا) و(أباك) في حالة

٦٨. والرَّفْـــعُ كالْجَـــرِّ بِـــهِ يُقَـــدَّرُ وَلَـــيْسَ يَظْهَـــرُ[٢] وَنَصْـــبٌ يَظْهَـــرُ[٣]

٦٩. يُقَـــدَّرُ الضَّـــمُّ بِنَحْـــوِ "القَـــاضِي يَـــدْعُو وَيَقْضِي"[٤] ونَمَـــا ائْتِقَـــاضِ"[٥]

٧٠. وَيَظْهَـــرُ النَّصْـــبُ[٦] وَمَـــا كَيَقْـــوَى يَخْشَى فَعَـــيْرُ الْجَـــزْمِ[٧] فِيـــهِ يُنْـــوَى[٨]

نَواصِبُ الْفِعْلِ الْمُضارِعِ وَجَوازِمُهُ

٧١. ارْفَـــعْ مُضَـــارِعًا[٩] إِذَا لَـــمْ يَقْـــتَرِنْ بِناصِـــبٍ وَلاَ بِجَـــازِمٍ[١٠] كَـــ(إِنْ)

النصب.

[١] فالمنقوص هو كل اسم أعرب وآخره ياء لازمة مكسور ما قبلها كـ (الداعي) بخلاف (يرمي) و(في) و(الذي) و(أبيك) في حالة الجر و(ظبي).

[٢] نحو: ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٨٣]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَّالٍ﴾ [الرعد: ١٢].

[٣] نحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣٠]، ﴿قَانِيَ إِفْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿قَانِيَ عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، ﴿وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

[٤] نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠].

[٥] مثل في الأصل بـ: (إن القاضي لن يدعو ولن يقضي)، لكنني لم أقبل ذلك حمية مني للقضاة.

[٦] نحو: ﴿لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]، ﴿لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩].

[٧] وهو الرفع والنصب.

[٨] نحو: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

[٩] نحو: ﴿وَهِيَ تَفُورُ ۝ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧، ٨].

[١٠] قال ابن هشام رحمه الله: أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو فقال الفراء وأصحابه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم وقال الكسائي حروف المضارعة وقال ثعلب مضارعته للاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا إذا دخل عليه نحو (أن) و(لن) و(لم) و(لما) امتنع رفعه

٧٢. وَبِـــ(كَيْ)[1] انْصِـــبِ الْمُضَـــارِعَ وَ(لَـــنْ)[2] وَ(أَنْ)[1] وَرَجِّـحْ[3] نَصْـبَ (أَنْ) مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ

لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم وأصح الأقوال الأول وهو الذي يجري على ألسنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلا يقوم لان الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض.

[1] إنما تكون كي ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة(أن) وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى ﴿لِّكَيْلاَ تَاسَوْاْ﴾[الحديد: ٢٢]، ﴿لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى ٱلْمُومِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أو تقديرا نحو جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فإن لم تقدر اللام كانت (كي) حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت (أن) مضمرة بعدها إضمارا لازما، فهذا من المواضع التي تضمر فيها (أن) وجوبا ولم يذكره في الأصل لكنه ذكره في الشرح.

وبعبارة أخرى: (كي) تكون تارة حرف جر بلا تردد وتارة حرف نصب بلا تردد فتدخل في سلك الموصول الحرفي، فتكون حرف جر إذا دخلت على (ما) الاستفهامية نحو: كيمه أي لمه؟ فـ (ما) استفهامية مجرورة بـ (كي) وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت، وتكون حرف جر أيضا إذا دخلت على (ما) المصدرية كقوله:

إذا أنـــت لم تنفـــع فضـــر فإنمـــا يـــراد الفـــتى كيمـــا يضـــر وينفـــع

وقد يؤتى بلام الجر قبل (كي) فيقال: جئت لكي أتعلم، وقد يؤتى بـ(أن) المصدرية بعد (كي) فيقال: جئت كي أن أتعلم، وعلى الوجه الأول تكون (كي) مصدرية بلا تردد وهو الأكثر استعمالا وعلى الوجه الثاني تكون (كي) حرف جر بلا تردد وهو أقل استعمالا من سابقه، وقد يؤتى بـ (كي) غير مسبوقة باللام ولا سابقة لـ (أن) نحو: جئت كي أتعلم وهي حينئذ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها، وتحتمل أن تكون حرف جر دالا على التعليل و(أن) مقدرة بعدها، وحملها على الوجه الأول أولى لأنه الأكثر في الاستعمال كما سلف آنفا، ونلاحظ أنها في هذه الحالة ينتصب بعدها المضارع على كل حال، وانتصابه إما بها أو بـ (أن) مضمرة بعدها.انظرشرح بن هشام وابن عقيل وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل ولا تقتصر عليهم.

[2] لن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق ولا يقتضي تأبيدا خلافا للزمخشري في أنموذجه ولا تأكيدا

خلافا له في كشافه بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد ولا تقع لن للدعاء خلافا لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٦] مدعيا أن معناه فاجعلني لا أكون لإمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه، ولا هي مركبة من لا وأن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل ولا أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء. ابن هشام رحمه الله.

[1] (أن) المصدرية لا المفسرة أو الزائدة فإنهما لا ينصبان الفعل المضارع، فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: كتبت إليه أن يفعل كذا، إذا أردت به معنى (أي) والزائد ة هي الواقعة بين القسم و(لو) نحو: أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمته. وهي أم الباب، ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة. ارجع لابن هشام في شرح القطر.

وقال في شرح الشذور: ((وأما «أنْ» فشرط النصب بها أمران:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، لا زائدة، ولا مُفَسِّرَة.

الثاني: أن لا تكون مخفَّفة من الثقيلة، وهي التابعةُ علماً أو ظنًّا نُزِّلَ منزلته.

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: {وَالَّذِى أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى يَوْمَ الدِينِ } (الشُّعَرَاء: الآية ٨٢) {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ (النِّساء: الآية ٢٧) }.

ومثالُ ما انتفى عنه الشرطُ الأول قَوْلُكَ: «كَتَبْتُ إليه أنْ يَفْعَلُ» إذا أردت بـ(أنْ) معنى (أيْ) فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك: (كتبت)؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصبَ كما لا تنصبُ لو صرحتَ بـ(أيْ)، فإن قَدَّرْت معها الجار ـــ وهو الباء ـــ فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

وإنما تكون (أنْ) مُفَسِّرَةً بثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدم عليها جملة.

والثاني: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه.

والثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك كقوله تعالى: {فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ (المؤمنون: الآية ٢٧) } {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى (المَائدة: الآية ١١١) } {وَانطَلَقَ الْمَلا مِنْهُمْ أَنِ امْشُواْ (ص: الآية ٦) }، أي: انطلَقَتْ ألسنتُهُمْ بهذا الكلام.

بخلاف نحو: {وَءاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَـلَمِينَ (يُونس: الآية ١٠) }؛ فإن المتقدم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَآ أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ (المَائدة: الآية ١١٧) }؛ فليست «أنْ» فيها مفسرة لقلت، بل لأمرتني، وبخلاف نحو: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ».)) انتهى الغرض منه بحروفه.

[4] ورجح: من زياداتي.

٧٣. وَإِنْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ اَهْمِلَنْ نَهَا[١] وَبَعْضٌ مُطْلَقًا أَهْمَلَ (أَنْ)[٢]

٧٤. وَبِـ(إذن[٣])[٤] إِنْ صُدِّرَتْ والفِعْلُ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ والْفَصْلُ

٧٥. بِقَسَمٍ دُونَ سِواهُ[٥] يُغْتَفَرْ كَقَوْلِ حَسَّانَ "إذن واللهِ نَرْ"[٥]

---

[١] والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات إحداها أن يتقدم عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها أمران أحدهما رفعه والثاني فصله منها بحرف من حروف أربعة وهي حرف التنفيس وحرف النفي وقد ولو فالأول نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ١٨]، والثاني نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٧] والثالث نحو علمت أن قد يقوم زيد والرابع نحو ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ وذلك لأن قبله ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣٢] ومعناه فيما قاله المفسرون أفلم يعلم وهي لغة النخع وهوازن قال سحيم:

أقول لهم بالشعب إذ يأسرونني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم

أي ألم تعلموا ويؤيده قراءة ابن عباس: "أفلم يتبين" وعن الفراء إنكار كون ييأس بمعنى يعلم وهو ضعيف الثانية أن يتقدم عليها ظن فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا ويجوز أن تكون ناصبة وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿أَلَآ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١] واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فقرئ بالوجهين الثالثة أن لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]. ابن هشام رحمه الله.

[٢] وبعض مطلقا أهمل أن من زياداتي.

[٣] – فالنواصب أربعة : "لن" و"أن" و"إذن" و"كي".

[٤] إذن حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة بها هنا. انتهى من ابن هشام رحمه الله. وقد درجت في رسم (إذن) بالنون على مذهب الفارسي والمبرد لئلا أشوش على القارئ. وكتب الشيخ عبد الرحمن ابن البحر ابن عدود :((دأبكم رفع الخلاف "ورفع الخلاف لا أحل حراما"))

[٥] قال ابن هشام رحمه الله في شرحه: إنما تكون ناصبة بثلاثة شروط: الأول: أن تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت: (زيد إذن) قلت: أكرمه بالرفع. الثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت: إذن تصدق رفعت، لأن المراد به الحال. الثالث: أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم نحو إذن أكرمَك وإذن والله أكرمَك قال الشاعر:

إذن والله نرميَهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

٧٦. وانْصِبْ بِـ(أَنْ) ذاتَ ظُهُورٍ وَخَفَا فِعْلاً عَلَى اسْمٍ خالِصٍ[١] قَدْ عُطِفَا[٢]

٧٧. وَبَعْدَ لامِ الْجَرِّ إلاَّ إنْ صَحِبْ (لاَ) بَعْدَهَا الْفِعْلَ الذِي بِهَا نُصِبْ

٧٨. فَأَظْهِرَنَّهَا وُجُوبًا مُدْغِمَا[٣] لَهَا بِـ(لاَ) نَحْوِ "لِئَلاَّ يَعْلَمَا"

٧٩. وَحَيْثُ لامُ الْجَرِّ جَا مَصْحُوبَا بِنَفْيٍ كَوْنٍ أُضْمِرَتْ وُجُوبَا[٤]

ولو قلت: إذن يا زيد، قلت: أكرمُك بالرفع، وكذا إذا قلت: إذن في الدار أكرمُك وإذن يوم الجمعة أكرمُك كل ذلك بالرفع اهـ وأنا أنظم قطر الندى بالمعنى الذي يريد الإمام ابن هشام رحمه الله.

(٥) إشارة إلى قول حسان بن ثابت:

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

١ – أي: من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد، فالاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو: "الطائر فيغضبُ زيد الذباب" فـ"يغضب" واجب الرفع؛ لأن "الطائر" في تأويل "الذي يطير" ومن العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار "أن". كما سيأتي – إن شاء الله تعالى – عند قولي :

كَبَعْدَ (أَوْ) مَعْنَاهُ (إلاَّ) أَوْ (إلَى) .....

وقد يقال: المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص؟!

ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود؛ لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم.

تنبيه: إنما قال: "على اسم" ولم يقل: "على مصدر" كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به، فتقول لولا زيد ويحسن إلي لهلكت. الأشموني والصبان رحمهما الله تعالى.

٢ – فيه تجوزٌ فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر المؤول من "أن" والفعل. الأشموني والصبان.

(٣) مدغما من زياداتي.

(٤) فتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بـ(لا) وجواز الوجهين وذلك فيما بقي قال الله تعالى ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال تعالى ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢]. ابن هشام رحمه الله:

وكل لام بعد نفي كانا أو لم يكن فللجحود بانا

٨٠. كَبَعْـــدَ[١] (أَوْ) مَعْنـــاهُ (إلاَّ) أَوْ (إلَى[٢]) وَبَعْـدَ(حَـتَّى)[١] كـ"اسْعَ[٢] حَـتَّى تُكْمِـلا"[٣]

---

[١] الكاف في قولي كبعد اسم بمعنى مثل على حد قول الأعشى:

هـــل تنتهـــون ولـــن ينهـــى ذوي شـــطط كـــالطعن يـــذهب فيـــه الزيـــت والفُتُـــل
حـــتى يظـــل عميـــد القـــوم مرتفقـــا يـــدفع بـــالراح عنـــه نســـوة عُجُـــل
أصـــــابه هنـــــدواني فأقصـــــده أو ذابـــل مـــن رمـــاح الخـــط معتـــدل
كـــلا زعمـــتم بأنـــا لا نقـــاتلكم إنـــا لأمثـــالكم يـــا قومنـــا قُتُـــل
نحـــن الفـــوارس يـــوم العـــين ضـــاحية جنـــبي فطيمـــة لا ميـــل ولا عُـــزُل
قـــالوا الركـــوب فقلنـــا تلـــك عادتنـــا أو تنزلـــون فإنـــا معشـــر نُـــزُل
قـــد نخضـــب العـــير مـــن مكنـــون فائلـــه وقـــد يشـــيط علـــى أرماحنـــا البطـــل

[٢] – قال في شرح القطر : ((المسألة الثانية: بعد "أو" التي بمعنى "إلى" أو "إلا" فالأول: كقولك لألزمنك أو تقضيني حقي أي إلى أن تقضيني حقي وقال الشاعر:

لأستســـهلنَّ الصـــعب أو أُدركَ المُـــنى فمـــا انقـــادت الآمـــالُ إلا لصـــابر

والثاني : كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم أي إلا أن يسلم وقول الشاعر:

وكنـــتُ إذا غمـــزتُ قنـــاة قـــوم كســـرتُ كعوبهـــا أو تســـتقيما

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح أن تكون هنا بمعنى "إلى" لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.)) انتهى.

وقال الأشموني : ((تنبيهات: الأول: قال في شرح الكافية: وتقدير "إلا" و"حتى" – في موضع "أو"– تقدير لُحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل "أو" مصدر وبعدها "أن" ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بـ"أو" على المقدر قبلها، فتقدير "لأنتظرنه أو يقدم": ليكونن انتظار أو قدوم، وتقدير "لأقتلن الكافر أو يسلم": ليكونن قتله أو إسلامه، وكذلك العمل في غيرهما.

الثاني ذهب الكسائي إلى أن "أو" المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بـ"أن" مضمرة بعدها لأن "أو" حرف

عطف فلا عمل لها، ولكنها عَطَفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم، ومن ثم لـزم إضـمار "أن" بعدها.)) انتهى الغرض منه.

قال الصبان : ((قوله: "انتصب بالمخالفة" أي: مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شـريكا لـه في المعنى ولا معطوفا عليه. انتهى. همع.

ونقض بنحو: ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثـاني خـالف الأول في المعـنى ولم يختلف في الإعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الإعـراب.... قولـه: "ولكنهـا عطفت" لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف مـن ظهـور المتعـاطفين كمـا هـو الغالب. قوله: "متوهم" إنما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا. قوله: "ومن ثم" أي: مـن أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم إضمار أن بعدها, وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم إضمار "أن" ولا [إظهارها] إذ لو ظهرت لم تخـرج عن عطفها مصدرا مقدرا أي: من "أن" والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلـل اللـزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر, وبهذا علم ما في قـول الـبعض تبعـا لشـيخنا؛ الأولى أن يقال ومن ثم أضمرت "أن" بعدها؛ لأن عطفها ما ذكـر لا يقتضـي لـزوم إضـمار "أن".)) انتهـى بحذف.

(1) قال ابن هشام رحمه الله: ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩٠] وكقولك لأسيرن حتى تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين معا كقولـه تعـالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩] ﴿وَقَٰتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] يحتمل أن المعنى كي تفيء أو إلى أن تفيء.

والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتما لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين لأنها قد عملـت في الأسماء الجـر كقولـه تعـالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القـدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسـف: ٣٥] فلـو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية.

وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط: الأول: كونه مسببا عما قبلها ولهذا امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى أدخل البلد لأن انتفاء السير لا يكون سببا للدخول وفي قولك سرت حتى تطلع الشـمس لأن السـير لا يكـون سـببا لطلوعها. والثاني: أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب إلا أن الحـال تـارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالأول كقولك سرت حتى أدخلهـا إذا قلـت ذلـك وأنـت في حالـة الـدخول

٨١. وَبَعْـدَ واوِ (مَـعْ)[٣] وَفـاءِ [١]السَّـبَبِ[٢] إنْ سُـبِقَا بِـنَفْيٍ اَوْ بِطَلَـبِ[٣]

والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٢] لأن الزلزال والقول قد مضيا. والثالث: أن يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى أدخلها وفي نحو كان سيري حتى أدخلها إذا حملت كان على النقصان دون التمام.

[١] – قال في الأصل: كإضمارها بعد حتى إذا كان الفعل مستقبلا نحو حتى يرجع إلينا موسى. وقد استغنيت بالمثال عن قوله: إذا كان مستقبلا. وإن شئت– وأود أن لا تشاء – فقل:

..... وبعـد حتى إن يكن مستقبلا

[٢] – اسع حتى تكمل.

[٣] قال في شرح الشذور : ((وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فسُمع في خمسةٍ، وقاسه النحويون في ثلاثة.

فالخمسة المسموع فيها، أحدُها: النفيُ، كقوله تعالى: {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَـهَدُواْ مِـنكُمْ وَيَعْلَـمَ الصَّـبِرِينَ (آل عِمرَان: الآية ١٤٢) } والمعنى والله أعلم: إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنّة، وإنَّما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والواو من قوله تعالى: {وَلَمَّا } واو الحال، والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنَّة وحالكم هذه الحالة.

والثاني: الأمر، كقوله:

فَقُلْـتُ: ادْعِـي وَأَدْعُـوَ؛ إنَّ أَنْـدَى لِصَـوْتٍ أَنْ يُنَـادِيَ دَاعِيَـانِ

والثالث: النَّهْي، كقول الشاعر:

يَـا أَيُّهَـا الرَّجُـلُ المُعَلِّـمُ غَيْـرَهُ هَلّـا لِنَفْسِـكَ كَـانَ ذَا التَّعْلِـيمُ

ابْـدَأ بِنَفْسِـكَ فَانهَهَـا عَـنْ غيِّهَـا فـإذا انتهَـتْ عَنْـهُ فَأَنْـتَ حَكِـيمُ

فَهُنَـاكَ يُسْـمَعُ مَـا تَقُـولُ، وَيُشْـتَفَى بِـالْقَوْلِ مِنْـكَ، وَيَنْفَـعُ التَّعْلِـيمُ

لاَ تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

وتقول: «لا تأكل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ» فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جَزَمْتَ الثاني، وكان شريكَ الأولِ في النهي، وكأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل

التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدرِ الفعلِ على مصدرٍ مقدرٍ مما قبله نصبتَ الفعلَ بأن مضمرة، وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني.

والرابع: التمني، كقوله تعالى: {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [الأنعام: ٢٧].

والخامس: الاستفهام، كقوله وهو الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ والإخَاءُ))

انتهى بحروفه.

وقال في شرح القطر: ((وتقول لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبن» فتنصب «تشرب» إن قصدتَ النهيَ عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدتَ النهيَ عن كل واحدٍ منهما، أي لا تأكل السمك ولا تشرَب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول، وأبَحْتَ الثاني، أي : لا تأكل السمكَ ولكَ شربُ اللبن.)) انتهى.

[١] – قال في التوضيح : ((واحترز بتقيد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستئنافيتين؛ نحو: {وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ}, فإنها للعطف؛ وقوله:

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ .....

فإنها للاستئناف؛ إذ العطف يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النصب.)) انتهى الغرض منه.

وعجز البيت :

..... وهل تخْبرنْك اليوم بيداء سَملقُ

والقواءُ كسَحاب: الخالي الذي لا أنيس به "ينطق" : يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه و "بيداء" صحراء سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أي يهلك, "سملق" كجعفر :الأرض التي لا تنبت شيئًا. محيي الدين عبد الحميد بتصرف.

[٢] – قال في شرح القطر : ((المسألة الثالثة بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب بالفعل فالنفي كقوله تعالى : {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا } [فاطر: ٣٦] وقولك: "ما تأتينا فتحدثنا" واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو: "ما تزال تأتينا فتحدثنا" و "ما تأتينا إلا فتحدثنا" فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفعهما أما الأول فلأن "زال" للنفي وقد دخل عليه النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني فلانتقاض النفي بـ"إلا" وأما الطلب فإنه يشمل الأمر كقوله :

يا ناقُ سيري عنَقًا فسيحا ... إلى سليمان فنستريحا

والنهي نحو قوله تعالى: {وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي } [طه: ٨١] والتحضيض نحو: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ } [المنافقون: ١٠] والتمني نحو : {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ

فَأَفُوزَ } [النساء: ٧٣] والترجي كقوله تعالى : {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ } [غافر: ٣٦، ٣٧] في قراءة بعض السبعة بنصب أطلع والدعاء كقوله :

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

والاستفهام كقوله:

هل تعرفون لباناتي فأرجوَ أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

والعرض كقوله :

يابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازا من نحو قولك نزال فنكرمك و صه فنحدثك خلافا للكسائي في إجازة ذلك مطلقا ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد نزال و دراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.)).

قال في شرح الشذور : ((وهو – يعني التحضيض – والعَرْضُ متقاربان، يجمعهما التنبيه على الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحثٍ.)) . انتهى.

وأما قوله تعالى: {لَوْلاَ أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ (المنَافِقون: الآية ١٠) } فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء.)) انتهى .

قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: ((اعلم أن بين العرض والتحضيض اجتماعًا وافترافًا فهما يجتمعان في أن كل واحد منهما طلب على معنى أن المتكلم طالب من المخاطب أن يحدث الفعل الذي بعد أداة العرض والتحضيض, وهما يختلفان في أن العرض طلب مع رفق ولين والتحضيض طلب مع حث وإزعاج ولكل منهما مواضع تليق به.)). انتهى بحروفه.

قال جامعه عافاه الله في دنياه وأخراه :

قول ابن هشام آنفًا قي شرح القطر :إن الطلب يشمل الترجي.

مخالف لقوله في شرح الشذور : ((وقولنا: «طلب» يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعَرْضَ، والتَّحْضِيضَ، والتمني، والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية.

وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية)) انتهى بحروفه. وهو مما اختلف فيه رأيه في الكتابين. وعلى ما في شرح الشذور قول بعضهم :

دُعًا نهيًا استفهامًا أمرًا تمنيًا وعَرضًا وتحضيضًا معًا شمل الطلبْ

حيث لم يعده شاملا للترجي وعلى ما في شرح القطر قول الآخر :

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسلْ واعْرضْ لحضِّهمُ تَمَنَّ وارجُ كذاك النفيُ قد كملا

٨٢. مَحْضَـــيْنِ[٢] واجْـــزِمْ طالِبًـــا والْفـــاءُ قَـــدْ سَـــقَطَتْ وَقُصِـــدَ الْجَـــزاءُ[٣]

هذا وقد قال الدسوقي في حاشيته على مختصر السعد إن الترجي ليس من أقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقب الحصول. والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[١] - قال في التوضيح : ((وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ} الآية؛ لأن "فتطردهم"؛ جواب النفي، و"فتكون" جواب النهي)) انتهى بحروفه عليه سحائب الرحمة والرضوان.

[٢] معنى كون النفي محضا أن يكون خالصا من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصا منه وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: ما تزال تاتينا فتحدثنا، وما تاتينا إلا فتحدثنا، فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن زال للنفي وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات، وأما الثاني فلانتقاض النفي بـ "إلا" ومعنى كون الطلب محضا أن يكون مدلولا عليه بالفعل لا باسم الفعل ولا بلفظ الخبر فإن كان مدلولا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو: صه فأحسن إليك وحسبك الحديث فينامُ الناس، ونزالِ فأكرمُك، ولا يجوز النصب خلافا للكسائي في إجازة ذلك مطلقا، ولابن جني ولابن عصفور في إجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون "صه" و"مه" مما فيه معنى الفعل دون حروفه. ابن هشام وابن عقيل رحمهما الله تعالى.

وإنما لم يكن الطلب باسم الفعل محضًا؛ لأنه ليس موضوعًا للطلب بناء على الصحيح وهو أنه موضوع للفظ الفعل, وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل أفاده سم. الصبان رحمه الله تعالى.

[٣] إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء إذ المعنى تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو وقول الشاعر:

قفـــا نبـــك مـــن ذكـــرى حبيـــب ومـــنزل بســـقط اللـــوى بـــين الـــدخول فحومـــل

وتقول ائتني أكرمك وهل تأتي أحدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم نفيا أو خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده فالأول نحو ما تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو أنت تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين وأما قول العرب أتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بالجزم فوجهه أن اتقى الله وفعل خيرا وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى

٨٣. وَلَـــيْسَ بَعْـــدَ النَّـــهْيِ جَـــزْمٌ اِلاَّ إنْ صَـــحَّ أَنْ يَنُـــوبَ عَنْـــهُ (إنْ لاَ)

٨٤. وَشَـــذَّ فِي غَـــيْرِ الَّذِي قُـــدِّمَ أَنْ تَنْصِـــبَ إِلاَّ وَهْيَ ظَـــاهِرَةٌ(اَنْ)[1]

ما يجْزمُ فعلاً واحدًا[2]

٨٥. بِـــ(لَمْ[3] وَ(لَمَّـــا[4])[1] وَبِـــلامٍ[2] وَبِـــ(لاَ[3]) طالِبًـــا[4] اجْزِمْـــهُ كَـــ"لاَ يرفـــثْ[5] ولا"[6]

ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [الصف: ١٠-١٢] فجزم ﴿يَغۡفِرۡ﴾ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ [الصف: ١١] لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد. ابن هشام تنته.

[1] كقوله:

ألا أيهـــا ذا الزاجـــري أحضـــرَ الـــوغى وأنْ أشـــهدَ اللـــذات هـــل أنـــت مخلـــدي

أي: أن أحضر الوغى.

[2] – قال في شرح الشذور : ((وبينت أن المجزومات هي الأفعالُ المضارعةُ الداخلُ عليها أداةٌ من هذه الأدوات الخمس عَشَرَة، وأن هذه الأدوات ضربان: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعة: لم، نحو: : {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ } [الإخلاص: ٣، ٤] وَلَمَّا، نحو: {لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ} [عبس: ٢٣] {بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ } [ص: ٨] {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ } [آل عمران: ١٤٢]

ولام الأمر، نحو: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه } [الطلاق: ٧].

و «لا» في النهي نحو: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا } [التوبة: ٤٠]

وقد يُستعاران للدعاء، كقوله تعالى: {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ } [الزخرف: ٧٧] {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا } [البقرة: ٢٨٦]

وما يجزم فعلين، وهو الإحدى عشرة الباقيةُ، وقد قسمتها إلى ستة أقسام:)) انتهى الغرض منه الآن وسأنقل بقية كلامه عند البيت الموالي إن شاء الله سبحانه وتعالى.

[3] – نحو : {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ } [الإخلاص: ٣، ٤]

[4] – نحو: {لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ} [عبس: ٢٣] {بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ } [ص: ٨] {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ } [آل عمران: ١٤٢]

[1] وتشارك (لما) (لم) في أربعة أمور وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضي وتفارقها في أربعة أمور أحدها أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفي بلم فإنه قد يكون مستمرا مثل ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣] وقد يكون منقطعا مثل ﴿هَلَ أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع أن تقول لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام والثاني أن (لما) تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٧] أي إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه و(لم) لا تقتضي ذلك ذكر هذا المعنى الزمخشري والاستعمال والذوق يشهدان به والثالث أن الفعل يحذف بعدها يقال: هل دخلت البلد؟ فتقول: قاربتها ولما، تريد ولما أدخلها ولا يجوز قاربتها ولم والرابع أنها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف (لم) تقول: إن لم تقم قمت ولا يجوز إن لما تقم قمت. ابن هشام رحمه الله.

[2] – نحو: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ } [الطلاق: ٧].

[3] – نحو: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا } [التوبة: ٤٠]

[4] اخترت عبارته في القطر وهي : ((وباللام ولا الطلبيتين)) لشمولها الدعاء بخلاف عبارته في الشذور : ((ولامُ الأمر ولا في النهي)) فلا تشمل الدعاء ولهذا قال في شرحه : ((وقد يُستعاران للدعاء، كقوله تعالى: {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ } [الزخرف: ٧٧] {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا } [البقرة: ٢٨٦])) وقال في شرح القطر : ((الجازم الرابع : اللام الطلبية وهي الدالة على الأمر نحو {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} أو الدعاء نحو {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ } [الزخرف: ٧٧].

الجازم الخامس: "لا" الطلبية وهي الدالة على النهي نحو : {لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ} [لقمان: ١٣] أو الدعاء نحو: {لَا تُؤَاخِذْنَا } .)) انتهى.

[5] بالتثليث لمجيء ماضيه كنصر وكرم وضرب وفرح قال في التاج – ممزوجًا بالقاموس – : (((الرفث محركة : الجماع) وغيره ، مما يكون بين الرجل وامرأته ، من التقبيل والمغازلة ونحوهما ، مما يكون في حالة الجماع . (و) هو أيضا (الفحش) من القول (كالرفوث) بالضم . (وكلام النساء) كذا في سائر النسخ التي بأيدينا ، ومثله في الصحاح ووجد في نسخة شيخنا : (وكلام الناس) وهو خطأ ، ولو أبدى له توجيها (في الجماع) ، كذا قيده غير واحد من الأئمة . (أو ما ووجهن به من الفحش) . وروي عن ابن عباس (أنه كان محرما ، فأخذ بذنب ناقة من الركاب وهو يقول :

وهن يمشين بنا هميسا إن تصدق الطير نَنِك لميسا

فقيل له : يا أبا العباس : أترفث وأنت محرم ؟ : فقال : إنما الرفث ما روجع بـه النسـاء) فـرأى ابن عباس الرفث الذي نهى الله عنه : ما خوطبت به المرأة ، فأما أن يرفث في كلامه ، ولا تسمع امرأة رفثه فغير داخل في قوله (تعالى) : { فلا رفث ولا فسوق ولا جـدال في الحـج } (سـورة البقرة ، الآية : ١٩٧) كذا في اللسان .

وقيل : الرفث : هو التصريح بما يكنى عنه من ذكر النكاح ، ويقال : الرفث يكـون في الفـرج بالجماع ، وفي العين بالغمز للجماع ، وفي اللسان المواعدة به ، كما يفهم من عبارة المصباح .

وقال الأزهري : الرفث : كلمة جامعة لكل ما يريـده الرجـل مـن المـرأة ، نقلـه شـيخنا في شرح كفاية المتحفظ

وقال الزجاج : (لارفث) أي لا جماع ولا كلمة من أسباب الجماع وأنشد :

ورب أسراب حجـــــــيج كُظَّـــــــم عـــــن اللَّغَـــا ورفـــث التكلـــم

..... (وقد رفث) الرجل بها ، ومعها (كنصر) وضرب ، يرفث ويرفث رفثا ، والأخير صرح به عياض في المشارق ، (وفرح) ، رفثا ، محركة ، وقيل : هو اسم ، (وكـرم) ، وهـذا عـن اللحياني (وأرفث) كله : أفحش في شأن النساء ، كذا في اللسان ، والله تعالى أعلـم .)) انـتهى بحذف.

وفيه أيْضًا : والهميس ، كأمير : صوت نقل أخفاف الإبل ، وبه فسر ما روي عـن ابـن عبـاس ، رضي الله تعالى عنهما ، أنه تمثل فأنشد :

وهـــــن يمشـــــين بنـــــا هميســـــا إن تصـــــدق الطـــــير نَنِـــــك لميســـــا))

انتهى بحروفه.

وفيه أيضًا: ((واللميس ، كأمير : المرأة اللينة الملمس . ولَميس : علم للنساء ، ومنه:

وهـــــن يمشـــــين بنـــــا هميســـــا إن تصـــــدق الطـــــير نَنِـــــك لميســـــا

ولُمَيس ، كزُبير : علم للرجال ، وكذا : لماس ، كشداد .)) انتهى بحروفه.

والنيك معروف.

[1] يفسق، وقد مثلت به للتذكرة ولأربط نفسي ثم القارئ بالوحي.

مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ [1]

٨٦. تَجْـــزِمُ (إنْ) فِعْلَـــيْنِ مِثْـــلَ (إذْمَـــا) (أَيٍّ)(مَـــتَى)(مَـــنْ)(مَـــا)وَ(أَنَّى)(مَهْمَـــا)

---

[1] – قال في شرح الشذور من بقية كلامه المتقدم : ((وما يجزم فعلين، وهو الإحدى عشرة الباقيةُ، وقد قسمتها إلى ستة أقسام:

أحدها: ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو إنْ وإذ مَا، قال الله تعالى: {وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ (الأنفَال: الآية ١٩) } وتقول: «إذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ».

وهما حرفان، أما إنْ فبالإجماع، وأما إذْ مَا فعند سيبويه، والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم.

وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء، وذلك بالإجماع في غير «مَهْمَا» وعلى الأصح فيها، والدليلُ عليه قوله تعالى: {مَهْمَا تَأْتنَا بِهِ مِن ءايَةٍ (الأعرَاف: الآية ١٣٢) } فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود (الضمير) إلا على اسم.

الثاني: ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو "مَنْ"، نحو: {مَن يَعْمَلْ سُوءا يُجْزَ بِهِ (النِّسَاء: الآية ١٢٣) }.

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو "ما" و"مهما"، نحو قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ (البَقَرَة: الآية ١٩٧) } {مَهْمَا تَأْتنَا بِهِ مِن ءايَةٍ (الأعرَاف: الآية ١٣٢) } الآية.

الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشَّرْط، وهو "مَتَى" و"أيَّان"، كقول الشَّاعر:

وَلَسْـــتُ بِحَـــلاَّلِ الـــتِّلاَعِ مَخَافَـــةً ولكِـــنْ مَتَـــى يَسْـــتَرْفِدِ القَـــومُ أَرفِـــدِ

وقول الآخر:

أَيَّـــانَ نُؤمِنْـــكَ تَـــأْمَنْ غَيْرَنَـــا، وإذا لَـــمْ تُـــدْرِكِ الأَمْـــنَ مِنَّـــا لَـــمْ تَـــزَلْ حَـــذِرَا

الخامسُ: ما وضعَ للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو ثلاثة: أينَ، وأنّى، وحَيْثُمَا، كقوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ (النِّساء: الآية ٧٨) } وقول الشَّاعر:

خَلِيلَـــيَّ أَنَّـــى تَأْتِيَـــانِيَ تَأْتِيَـــا أخـــا غَيْـــرَ مَـــا يُرْضِـــيكُمَا لا يُحَـــاوِلُ

وقوله:

حَيْثُمَـــا تَسْـــتَقِيمْ يُقَـــدِّرْ لَـــكَ اللَّـــ ـــهُ نجاحـــاً فِـــي غَـــابِرِ الأَزْمَـــانِ

السادسُ: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة، وهي أيٌّ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك: «أَيُّهُـمْ يَقُـمْ أَقُـمْ معه» من باب مَنْ، وفي قولك: «أيَّ الدَّوَابِّ تركَبْ أركب» من باب ما، وفي قولك: «أيّ يَوْمٍ تَصُمْ أَصُمْ» من باب متى، وفي قولك: «أيّ مكانٍ تجلِسْ أجلس» من باب أيْنَ.)) انتهى بحروفه.

٨٧. (أَيَّـانَ) (أَيْـنَ[١]) (حَيْثُمَـا) والْفِعْـلُ الأَوَّلُ شَرْطٌ[٢] والْجَـزاءُ يَتْلُـو

٨٨. وَهْـوَ جَـوابَ الشَّرْطِ[٣] واقْرُنْـهُ[٤] إذَا لَـمْ يَقْبَـلِ الأَداةَ بِالْفَـا أَوْ (إذَا)[٥]

---

[١] – كقوله :

أيـن تصـرف بنـا العُـداة تجـدنا نصـرف العِـيسَ نحوهـا للتلاقـي

[٢] – قال في شرح الشذور : ((ثم بَيَّنْت أن الفعل الأول يسمى شَرْطاً، وذلك لأنه عَلاَمة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمى شرطاً، قال الله تعالى: {فَقَدْ جَآء أَشْرَاطُهَا (محَمَّد: الآية ١٨) } (أي: علاماتها) والأَشْرَاطُ في الآية جمع شَرَطٍ ـ بفتحتين ـ لا جمع شَرْط ـ بسكون الراء ـ لأن فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلا في معتل الوسَط كأَثْوابٍ وأَبْيَاتٍ.)) انتهى بحروفه.

وقوله: ((لأن فَعْلاً لا يجمع على أفعال...)) إلخ أي فلو كان جمع شَرْط ـ بسكون الراء لكان قياسه أن يجمع على أَفْعُلٍ قال ابن مالك :

لفَعْـلٍ اسمـا صـح عينًـا أفعُـلُ .....

وقال أيضًا :

وغـير مـا أفعُـل فيـه مطـرِدْ مـن الثلاثـي اسمًـا بأفْعـالٍ يـرِدْ

وذلك كثوب وأثوابٍ وجَمَل وأجمال وعضُد وأعضاد وحِمْل وأحمال وعِنَب وأعنابٍ وإبل وآبال وقُفْل وأقفال.

[٣] – قال في شرح الشذور: ((ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاءً تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يَقَعُ الجوابُ بعد السؤال، وكما يَقَعُ الجزاء بعد الفعل المُجَازَى عليه.)) انتهى بحروفه.

[٤] الضمير يعود على الجواب من حيث هو هو لا بقيد كونه فعلا لأن "إذا" لا تدخل على الفعل. فهذا إجمال يأتي تفصيله إن شاء الله سبحانه وتعالى.

[٥] الفجائية، أي إذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي ب(لن)أو (ما)أو مقرون بـ(قد) أو حرف تنفيس نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَّمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٨] ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨، ٣٩]، ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦] ﴿إِن يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾

[يوسف: ٧٧] ﴿وَمَنْ يُقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، ويجوز في الجملة الاسمية فقط أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٥]. ابن هشام بتصرف خفيف.

النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ[1]

٨٩. مَـا شَـاعَ فِي جِـنْسٍ وَلَـوْ مُقَـدَّرَا نَكِـرَةٌ مِثْـل "بُكُـورٍ وَسُرَى"[2]

٩٠. وَغَـيْرُهُ مَعْرِفَـةٌ فالْمُضْـمَرُ مَـا كانَ[3]لِلْغائِـبِ أَوْ مَـنْ يَحْضُرُ

٩١. طَـوْرًا يَـجِي مُسْـتَتِرًا[4] فَيَظْهَـرُ طَـوْرًا وَقَـدْ لاَ يَظْهَـرُ الْمُسْـتَتِرُ[5]

---

[1] – قال بعضهم :

أصـول الاسـم سـبعةٌ تنكـيرُ تـذكير افـرادٌ كـذا تكبـيرُ

كـذاك إعـرابٌ جمـودٌ قـد حكـوا وعـدم العـدل لـه أيضًـا رووا

[2] مثلت به حضا على علو الهمة. [2] مادل. نسخة.

[4] – وهو ما ليست له صورة في اللفظ.

[5] يقرأ بتغليظ الراء, وفيه إظهار للمستتر في محل إضمار, قال ابن عقيل عند قول ابن مالك: "ومن ضمير الرفع ما يستتر" إلخ قال: ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر، وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر. اهـ قال الخضري: قوله: ما يحل محله الظاهر أي بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام إلا هو بخلاف الواجب الاستتار، وليس المراد بالجواز صحة بروزه إذ لا يقال قام هو على الفاعلية لأن المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزا ومقابله واجبا مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه، فاندفع ما للموضح هنا. أفاده "سم".هـ ويعني بالموضح ابن هشام رحمه الله فقد قال في أوضح المسالك: وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ "قم" أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ "تقوم" أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ "أقوم" أو بالنون، كـ "نقوم" أو بفعل استثناء، كـ "خلا، وعدا، ولا يكون" في نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدا" أو بأفعل في التعجب أو بأفعل التفضيل، كـ "ما أحسن الزيدين"، و: ﴿أَحْسِنْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٧٤]، أو باسم فعل غير ماض، كـ "أوه، ونزال".

وإلى مستتر جوازا، وهو: ما يخلفه ذلك، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي نحو: "زيد قام، وهند قامت، وزيد قائم، أو مضروب، أو حسن، وهيهات"، ألا ترى أنه

٩٢. وَبَـــارِزٌ [١] مُتَّصِـــلٌ لاَ يَسْـــتَقِلْ بِنَفْسِـــهِ وَمُسْـــتَقِلٌّ مُنْفَصِـــلْ [٢]

٩٣. لاَ فَصْـــلَ مَـــعْ إِمْـــكَانِ وَصْـــلٍ [٣] اِلاَّ فِي بَـــابِ سَـــلْنِيهِ [١] وَفِيـــهِ قَـــلاَّ [٢]

يجوز "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" وكذا الباقي.

تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر إذ الاستتار في نحو: "زيد قام" واجب؛ فإنه لايقال: "قام هو" على الفاعلية، وأما "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام.انتهى كلامه وقد تبع في قطر الندى تقسيم ابني مالك ويعيش.

[١] وهو ما له صورة في اللفظ. وقولي: (وبارزٌ) مبتدأ خبره محذوف، أي ومنه بارز.قال في شرح القطر : ((وينقسم إلى مستتر وبارز لأنه لا يخلو إما أن يكون له صورة في اللفظ أولا فالأول البارز كتاء قمت والثاني المستتر كالمقدر في نحو قولك قم ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار فأما المستتر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه إلى قسمين: واجبِ الاستتار وجائزه, ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم أو بالتاء كتقوم ألا ترى أنك لا تقول أقوم زيد ولا تقول نقوم عمرو ونعني بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو زيد يقوم ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول زيد يقوم غلامه.

وأما البارز فإنه ينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كتاء قمت والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه كأنا وأنت وهو, وينقسم المتصل بحسب مواقعه في الإعراب إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه, فمرفوعه كتاء قمت فإنه فاعل ومنصوبه ككاف أكرمك فإنه مفعول ومخفوضه كهاء غلامه فإنه مضاف إليه, وينقسم المنفصل بحسب مواقعه في الإعراب إلى مرفوع الموضع ومنصوبه فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة أنا نحن أنت أنت أنتما أنتم أنتن هو هي هما هم هن ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضا إياي إيانا إياك إياك إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع تقول أنا مؤمن فأنا مبتدأ والمبتدأ حكمه الرفع و إياك أكرمت فإياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يعكس ذلك فلا تقول إياي مؤمن و أنت أكرمت وعلى ذلك فقس الباقي وليس في الضمائر المنفصلة ما هو محفوض الموضع بخلاف المتصلة)) انتهى بحروفه.

[٢] فالمتصل هو ما لا يستقل بنفسه والمنفصل هو ما يستقل بنفسه، وهذا التعريف من زياداتي.

[٣] – قال في شرح القطر : ((ولما ذكرت أن الضمر ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل, لا تقول: "قام أنا" ولا

٩٤. وَبَـــــابِ كُنْتَـــــهُ وَخِلْتَنِيـــــهِ وانْتَخَـــبَ الأَكْـــثَرُ فَصْـــلاً فِيـــهِ[٣]

"أكرمت اياك" لتمكنك من أن تقول: "قمت" و "أكرمتك" بخلاف قولك: "ما قام إلا أنا" و "ما أكرمت إلا إياك" فإن الاتصال هنا متعذر لأن "إلا" مانعة منه فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل)) انتهى محل الحاجة منه بحروفه.

[١] قال ابن مالك رحمه الله في الكافية:

ولاضـــطرار ســـوغوا (قـــد ضـــمنت إيـــاهم الأرض) فحقـــق مـــا ثبـــت

[٢] عبارة الأصل: ولا فصل مع إمكان الوصل إلا في نحو الهاء من سلنيه بمرجوحية وظننتكه وكتته برجحان. اهـ ونحو الهاء من سلنيه هو كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء. فإن كان غير أخص وجب الانفصال نحو أعطيته إياك، وإن كان مرفوعا وجب الاتصال نحو ضربته. وإن كان العامل فيهما ناسخا للابتداء فهو نحو الهاء من (خلتنيه). وأخص الضمائر أي أعرفها، وهو ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب، وأما نحو الهاء من كتته فهو كل ضمير وقع خبرا لـ(كان) أو إحدى أخواتها، سواء تقدمه ضمير نحو الصديق كتته، أم لا نحو الصديق كانه زيد.

[٣] قال ابن هشام رحمه الله: واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبيا نحو خلتكه وظننتكه، وفي باب (كان) نحو كنته وكانه زيد، فقال الجمهور: الفصل أرجح فيهن، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب (كان) واختلف رأيه في الأفعال القلبية، فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم. اهـ.

الْعَلَمُ

٩٥. واقْسِمْ إِلَى عَلَمٍ شَخْصٍ كَـ"قُثَمْ" وَعَلَمِ الْجِنْسِ كَـ"سُبْحانَ" الْعَلَمْ[١]

٩٦. وَكُنْيَةً وَلَقَبًا جَا واسْمَا وَأَخِّرِ اللَّقَبَ عَنْهُ حَتْمَا[٢]

٩٧. أَتْبِعْهُ مُطْلَقًا لِلِاسْمِ وَإِذَا مَا أُفْرِدَا فَأَضِفِ الإِسْمَ لِذَا[٣]

اسْمُ الإِشارَةِ

٩٨. أَشِرْ بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرِ ذِي ذِهْ وَتِي تِهْ تَا عَلَى الأُنْثَى اقْصِرِ

٩٩. ذانِ وَتانِ لِلمُثَنَّى بِالأَلِفْ فِي الرَّفْعِ والْيَا فِي سِوَى الرَّفْعِ أُلِفْ

١٠٠. وَبِأُولاَ بِالْقَصْرِ أَوْ أُولاءِ بِمَدِّهِ[٤] لِجَمْعِ ذِي الأَسْماءِ

---

[١] العلم مفعول به لـ(اقسم).

[٢] نزعة بيانية، فهذا هو الفصيح، والفصيح عند البلغاء واجب، أضف إلى ذلك أن ابن هشام رحمه الله قال في شرحه: وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب.

[٣] ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب، وذلك لأنه إن بدئ بأب أو أم كان كنية كأبي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو ضعته كقفة، وبطة، وأنف الناقة (قبل المدح) فلقب، وإلا فاسم كزيد وعمرو.

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - في الأفصح - تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفردا والثاني مضافا كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة، وجب كون الثاني تابعا للأول في إعرابه: إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه ويجوز أيضا قطعه عن التبعية إما برفعه خبرا لمبتدإ محذوف أو بنصبه مفعولا بفعل محذوف ويجيء أيضا في المفردين كذلك خلافا لجمهور البصريين، وإن كانا مفردين كزيد قفة، وسعيد كرز، فالكوفيون والزجاجي يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني إضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة والإضافة أكثر. ابن هشام رحمه الله.

[٤] - : فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة و"أولى" مبني.

١٠١. وَجِئْ لَدَى الْبُعْـــدِ بِكَـــافٍ دُونَ لاَ مٍ أَوْ مَـــعَ الـــلاَّمِ كَـــزُرْ ذاكَ الْمَـــلاَ

١٠٢. وَمَـــعْ مُثَـــنًّى مُطْلَقًـــا والْجَمْـــعِ ذِي الْمَـــدِّ أَوْ (هَـــا) الـــلاَّمُ ذاتُ مَنْـــعِ[1]

الاِسْمُ الْمَوْصُولُ

١٠٣. مَوْصُـولُ الاَسْـمَاءِ هُـوَ (الَّذِي) (الَّـتِي[2]) بِحَـــذْفِ تِي الْمَـــدَّةِ[3] أَوْ إِثْبَـــاتِ تِي

١٠٤. كَـــذَا (الـــلَّذَانِ) و(اللَّتَـــانِ) بِـــالأَلِفْ فِي الرَّفْـعِ والْيَـا فِي سِـوَى الرَّفْـعِ أُلِـفْ

١٠٥. وَلِلْمُـــذَكَّرِ (الَّذِيـــنَ) مُسْـــجَلاَ[4] فِي الْجَمْـــعِ وَ(الأُلَى) عَلَى وَزْنِ الْعُـــلَى[4]

والجواب: أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. ووزن الممدود فُعالِ وقيل فُعَلٌ كهدى زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فُعَلٌ اتفاقًا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدود لغة. قال ابن مالك: والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونًا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا إشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله هاء مفتوحة تليها واو وساكنة كذا في التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس بـ"إليك" جارا ومجرورًا وتكتب ألف المقصورة ياء. الصبان.

[1] لم أقل ذات منع مع الكاف كما قال في الأصل: والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقا، أو مقرونة بها إلا في المثنى مطلقا، وفي الجمع في لغة من مده وفيما تقدمته ها التنبيه، لم أقل ذلك لأن اللام لا تكون إلا مع الكاف.

[2] بدئ بـ"الذي" و"التي"؛ لأنهما مستعملان في كل لغة، وفي كل مسمى, ولأنهما كالأصل لغيرهما، إذ ما وقع أحدهما موقعه علم أنه موصول، وإلا فلا, ولأن موصوليتهما لازمة في الغالب, بخلاف موصولية غيرهما. ابن مالك في شرح الكافية.

[3] بحذف تي المدة من زياداتي.

[4] رفعا ونصبا وجرا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلذِينَ كَفَرُواْ بِالذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ هُوَ لِلذِينَ ءَامَنُواْ هُدىً وَشِفَآءٌ وَالذِينَ لاَ يُومِنُونَ فِيۤ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٤٠- ٤٣]، ﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِي ٱلنَّارِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [غافر: ٤٧- ٥١]، ﴿ٱلذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ ، إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ﴾ [غافر: ٦-٩].

[4] على وزن العلى من زياداتي.

١٠٦. و(الـلاَّءِ) و(الـلاَّئِي) أَتَى و(الـلاَّتِي) (والـلاَّتِ)[١] فِي جَمْـعِ الْمُؤَنَّثَـاتِ

١٠٧. وَرادَفَـتْ (أَيٌّ) وَ(أَلْ) وَ(مَـنْ) وَ(مَـا) (ذُو) طَيِّـئٍ جَمِيـعَ مَـا تَقَـدَّمَا

١٠٨. كَـذاكَ (ذَا) مِـنْ بَعْـدِ (مَـنْ) أَوْ (مَـا) إِذَا كانَـا لِلِاسْـتِفْهَامِ مَـا لَـمْ يُلْـغَ (ذَا)[٢]

١٠٩. صِـلْهُ بِوَصْـلٍ ذِي ضَـمِيرٍ لاَئِـقِ[٣] مُطَـابِقٍ أَوْ لَـيْسَ بِالْمُطَـابِقِ

١١٠. فَوَصْـلُهُ بِجُمْلَـةٍ ذَاتِ خَـبَرْ لاَ طَلَـبٍ بِهَـا ضَـمِيرُهُ اسْـتَقَرْ

١١١. وَقَـدْ يَـجِي[٤] بِظَـرْفٍ اَوْ بِحَـرْفِ جَـرْ تَمَّـا[٥] تَعَلَّقَـا بمَعْـنَى كاسْـتَقَرْ[٦]

١١٢. وَوَصْـلُ أَلْ بِصِـفَةٍ صَرِيحَـةِ[٧] لَيْسَـتْ لِتَفْضِـيلٍ إِذَا وُصِـلَتِ

---

[١] واللاء واللات من زياداتي.

[٢] ما لم يلغ ذا من زياداتي.

[٣] اخترته عن قول الأصل: مطابق، لأن الموصول منه نص ومنه مشترك، والمشترك يعود الضمير على لفظه فيكون لائقا لا مطابقا.

[٤] الضمير في (يجي) يعود على الوصل المفهوم من الموصول.

[٥] ومعنى تمامهما أن يكون في الوصل بهما فائدة نحو جاء الذي عندك بخلاف جاء الذي بك.

[٦] اعلم أنه يجب حذف عامل الظرف والمجرور إذا وقعا خبرا أو صفة أو صلة ولكن التقدير في غير الصلة استقر أو مستقر، وفي الصلة استقر فالمحذوف فيها يجب أن يكون فعلا، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة. انظر ابن عقيل وغيره.

[٧] صريحة أي خالصة للوصفية وهي اسم الفاعل واسم المفعول اتفاقا والصفة المشبهة على الأصح، واحترزوا بالصريحة عما غلبت عليه الاسمية من الصفات كأبطح مذكر بطحاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الأرض المتسعة، وكأجرع مذكر جرعاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا، وكصاحب فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك، وكراكب فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الإبل دون غيره. انظر التصريح على التوضيح وطرة ابن بونه. قال في التصريح: قال الشاطبي: والدليل على أن هذه الأسماء نسخ منها معنى الوصفية أنها لا تجري صفاتٍ على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا. اهـ فلا توصل بها (أل) لعدم شبهها بالفعل. انتهى من التصريح. قال ابن هشام الأنصاري: وإنما تكون (أل) موصولة بشرط أن

١١٣. وَعائِـــدُ الْمَوْصُـــولِ فِي ﴿أَيُّهُـــمُ أَشَـــدُّ﴾ مَـــعْ ﴿مَـــا عَمِلَـــتْ أَيْـــدِيهُمُ﴾

١١٤. ﴿يَشْرَبُ مِمَّـــا تَشْرَبُونَ﴾ و"اقْـــضِ ﴿مَـــا أَنْـــتَ قَـــاضٍ﴾[1] فِيـــهِ حَـــذْفٌ مَـــرْضِي

ذُو الأَداةِ

١١٥. نَحْـــوُ الْفَـــتَى مُعَـــرَّفٌ والْخُلْـــفُ هَـــلْ كانَ لَهُ التَّعْرِيـــفُ بِـــاللاَّمِ أَوَ (الْ)

١١٦. لِلْعَهْـــدِ[2] والْجِـــنْسِ وَلِاسْـــتِغْراقِ الأَفْـــرادِ والصِّـــفاتِ بِاتِّفـــاقِ[3]

تكون داخلة على وصف صريح، لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن، فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى، فهي حرف تعريف. اهـ قال في التصريح: وقد صحح في المغني أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف. اهـ من التصريح قلت: فاختلف رأيه فيها هو أيضا كما اختلف رأي ابن مالك في الأفعال القلبية، انظر ذلك عند قولي: "لا فصل مع إمكان وصل..." إلخ.

[1] أقصد بهذه الأمثلة الإشارة إلى الآيات لا الآيات ففي ذلك إفساد لها، وعلى ذلك كل مثال في هذا النظم فيه تغيير للفظ آية.

[2] قال ابن مالك في شرح الكافية: ((والقصد بهذه الأداة: إما تعريف معهود بذكر كقولك، "مررت برجل فأكرمت الرجل" وكقوله تعالى: {فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} [المزمل: ١٦] أو معهود بحضور كقولك لشاتم رجل حاضر: "لا تشتم الرجل".

ومن هذا القبيل: صفة المشار إليه؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما فيكون له قسط من العهد.

ويلحق به -أيضا- ما يسميه المتكلمون: تعريف الماهية كقول القائل: "اشتر اللحم"؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهودا بالعلم، فهو في حكم المذكور أو المشاهد.)) انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

[3] لا أعلم فيه خلافا. وهو من زياداتي.

١١٧. وَلامُ (أَلْ) تُبْـــدَلُ عِنْـــدَ جِمْـــيَرَا مِيمًـــا وَقَـــدْ ثَبَـــتَ[١] عَـــنْ خَـــيْرِ الـــوَرَى[٢]

١١٨. عَلَيْـــهِ مَـــا يَنشَرِـــحُ الصَّـــدْرُ بِـــهِ مِـــنْ صَـــلَواتِ وَسَـــلامِ رَبِّـــهِ

١١٩. ثُـــمَّ الْمُضـــافُ كَالَّذِي أُضِـــيفَا إِلَيْـــهِ مِـــنْ مَعْرِفَـــةٍ تَعْرِيفَـــا

١٢٠. وَمَـــا أَضَـــفْتَ لِلضَّـــمِيرِ فاجْعَلَـــهْ كَعَلَـــمٍ فِيمَـــا مِـــنَ التَّعْرِيـــفِ لَهْ

١٢١. (وَاللهُ أَعْـــرَفُ الأَســـامِ وَأَتَـــمْ[٣]) الاَســـامِ[٤] فَالْمُضْـــمَرُ ثُمَّـــتَ الْعَلَـــمْ

١٢٢. فَـــذُو الإِشـــارَةِ فَـــذُو الصِّـــلَةِ فالْـــ ـإِسْـــمُ الَّذِي عُـــرِّفَ بِـــاللاَّمِ أَوَ (الْ)[٥]

---

[١] مسند أحمد بن حنبل عن كعب بن أبي عاصم الأشعري وكان من أصحاب السقيفة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس من امبر امصيام في امسفر. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح.

[٢] إن لم يكن رواه الراوي بلغته. وعلى كل حال فعهدة ذلك على ابن هشام رحمه الله فقد قال في شرحه: وقد تكلم رسول الله ﷺ بلغتهم.

[٣] كذا عبر ابن مالك في الكافية, وعبارة الصبان : "والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعا قال الشنواني ويليه ضميره". انتهى بحروفه.

وإنما كان أعرف العارف لشدة تميزه وغلبة ظهوره ظهوراً لايحتمل الخفاء لأنه لا يحتمل إلا المولى جل وعلا بخلاف بقية المعارف.

قال جامعه عافاه الله تعالى في دنياه وأخراه:

كذا وجه بعض المحققين وهو توجيه جيد برهانه في نفسه.

أما احتمال العلَم فواضح لعروض الاشتراك وأما بقية المعارف كالضمير مثلا – ولا سيما ضمير المتكلم – فلعل المراد احتمالها في الجملة لا سيما ومذهب الجمهور أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا خلافا لمن يقول إنها جزئيات وضعا واستعمالا. والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

قيل: رئي سيبويه في المنام، فقيل ما فعل الله بك؟ فقال: خيراً كثيراً أو كلمة نحوها. فقيل له: بماذا؟ فقال: بقولي بأن الله أعرف المعارف، هكذا قيل.

[٤] "الاسام" بحذف ياء المنقوص على اللغة التي تحذفها.

[٥] التزمت هنا الحياد.

بابُ الْمُبْتَدَإِ والْخَبَرِ[1]

١٢٣. والْمُبْتَـــدَا يُرْفَـــعُ حَتْمًـــا والْخَـــبَرْ بِالْمُبْتَـــدَا يُرْفَـــعُ[2] كَـــ"العَدْلُ عُمَـــرْ"[3]

١٢٤. والاِبْتِـــــدَا يَجُـــــوزُ بِـــــالنَّكِرَةِ إنْ عَمَّـــتَ اوْ خَصَّـــتْ كَـــأَنْ وُصِـــفَتِ

١٢٥. فَـــــرْدًا وَجُمْلَـــــةً يَـــــجِيءُ الْخَـــــبَرُ كَـــــ"الذَّنْبُ لاَ يُحْقَـــرُ وَهْـــوَ أَصْـــغَرُ"

١٢٦. والْمُبْتَـــدَا الْجُمْلَـــةُ فِيهَـــا وُجِـــدَا مَعْنَـــاهُ إنْ لَـــمْ تَـــكُ مَعْـــنَى الْمُبْتَـــدَا[4]

---

[1] المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد. فـ الاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو زيد قائم والمؤول في نحو وأن تصوموا في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] فإنه مبتدأ مخبر عنه بـ﴿خَيْرٌ﴾ وخرج بـ المجرد نحو زيد في كان زيد عالما فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحوقولك في العدد: واحد ، اثنان ، ثلاثة ، فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها ودخل تحت قولنا للاسناد ما إذا كان المبتدأ مسندا إليه ما بعده نحو زيد قائم وما إذا كان المبتدأ مسندا إلى ما بعده نحو أقائم الزيدان ، والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة. فخرج بقولي: المسند الفاعل في نحو أقائم الزيدان فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند إليه لا مسند وبقولي: مع المبتدأ نحو قام في قولك قام زيد. ابن هشام رحمه الله.

[2] هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذكره من زياداتي. انظر ابن عقيل وغيره قال في الكافية:

وخـــــبرا بمبتـــــدا أو بابتـــــدا أو بهمـــــا ارفـــــع والمقـــــدمَ اعضـــــدا

وقـــال أهـــل الكوفـــة الجـــزآن قـــد ترافعـــــا وذا ضـــــعيف المســـــتند.

[3] ليست هفوة لسان.

[4] هذا البيت عقَدت واختصرت به قول ابن هشام رحمه الله: لها (يعني جملة الخبر) رابط كزيد أبوه قائم ﴿وَلِبَاسَ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٥] و﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١] وزيد نعم الرجل إلا في نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فقولي: (فيها وجدا معناه) يشمل الأمثلة الأربعة لأن الجملة إذاكان فيها ضمير المبتدإ كان فيها معناه لأن الضمير معناه المبتدأ فالمبتدأ مفسر للضمير والضمير مفسر بالمبتدإ وإذاكان فيها إشارة إليه كان فيها معناه أيضا لأنه هو معنى اسم الإشارة وإذاكان فيها عموم يشمله كان فيها معناه أيضا لأنه مندرج في ذلك العموم فهو فرد من أفراد ذلك العموم وإذاكان فيها إعادة للفظه كان فيها لفظه ومعناه معا وقد سبقني إلى هذه العبارة ابن مالك حيث قال (حاوية معنى الذي سيقت له) فلما سحرتني دقة ولطافة عبارته ائتسيت به فيها فهو

١٢٧. وَقَدْ يَجِي بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ بِمُسْتَقِرٍّ عُلِّقَا أَوِ اسْتَقَرْ[١]

١٢٨. والظَّرْفُ إنْ كَانَ زَمانِيًّا فَلاَ يُخْبِرُ عَنْ ذَاتٍ وإنْ جَا أَوَّلاَ[٢]

١٢٩. يُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَعْمُولٌ رُفِعْ بِمَا لِلِاسْتِفْهَامِ مِنْ وَصْفٍ تَبِعْ

١٣٠. وَمَا لِلِاسْتِفْهَامِ لِلنَّفْيِ انْتَمَى كَمِثْلِ "مَا وافٍ بِعَهْدِيْ أَنْتُمَا"

١٣١. تَعَدُّدُ الْخَبَرِ نَحْوُ (بَنِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّ[٣])

١٣٢. وَقَدْ يَجِي عَنْ مُبْتَدًا مُقَدَّمَا طَوْرًا وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنْهُمَا

أسوتي في هذه العبارة بل وفي غيرها فوالله لولا الله ثم ابن مالك ثم محمد مولود بن أحمد فال ثم محنض بابه بن امين لما كان هذا النظم على هذا المستوى.

[١] أي ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] وجارا ومجرورا، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا، والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا. ابن هشام رحمه الله.

[٢] هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم منهم ابن مالك إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: "وإن يفد فأخبرا". انظرابن عقيل

[٣] – إشارة إلى قول رؤبة :

من يك ذا بت فهذا بتّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّ

وقد اقتصرت منه على محل الشاهد .

قال الصبان : ((البت الكساء الغليظ المربع، و"من" شرطية لا موصولة وإن زعمها البعض تبعًا لصدر كلام العيني المتناقض بدليل يك. والمعنى من يك ذا بت فأنا مثله لأن هذا البت بتي فحذف المسبب وأقام السبب مقامه، وقوله: مقيظ إلخ أي كاف لي قيظًا وصيفًا وشتاء، والقيظ شدة الحر.)) انتهى بحروفه.

١٣٣. وَبَعْـــدَ (لَـــوْلاَ)[١] وَيَمِـــينٍ يُقْسَـــمُ نَصًّـــا[٢] بِـــهِ احْذِفْـــهُ كَـــ﴿لَوْلاَ أَنْـــتُمُ﴾[٣]

---

[١] الامتناعية لا التحضيضية فلا يقع بعدها المبتدأ لاختصاصها بالفعل.

[٢] لسد جوابها مسده نحو: لعمرك لأفعلن كذا أي لعمرك قسمي، وفي غيرها الوجهان، نحو عهد الله لأفعلن كذا، لأن عهد الله غير نص في اليمين، إذ يستعمل في غيره نحو: عهد الله يجب الوفاء به.

[٣] اختلف النحاة في حذف الخبر بعد (لولا) فمذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين أن حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية واجب في غالب حاليها، وهو كون الامتناع بها معلقا على وجود المبتدإ الوجود المطلق أي غير المقيد بقيد زائد على أصل الوجود، وهذا هو الغالب عليها في الاستعمال، ومثاله: ﴿وَلَوْلاَ دِفَاعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أي ولولا دفاع الله الناس موجود، حذف وجوبا لسد جوابها مسده، فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو: ﴿وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] أي لأذن لكم في الفتح، وإن لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معا، لأن القرينة تجعله في قوة المذكور، الحال الثاني: أن يكون الامتناع بها معلقا على الوجود المقيد بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة في قولك: لولا زيد سالمنا ما سلم، وهذا الحال هو غير الغالب عليها، وفي هذا الحال إما أن يدل دليل على الخبر الذي هو المقيد أم لا، فإن لم يدل عليه دليل كما في (لولا زيد سالمنا) لم يجز حذفه، وجعل منه: "يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم -قال ابن الزبير- بكفر، لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين: باب يدخل الناس وباب يخرجون " ففعله ابن الزبير". صحيح البخاري. وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، لأن من شأن الأنصار الحماية، وجعل منه قول المعري:

يـــذيب الرعـــب منـــه كـــل عضـــب فلـــولا الغمـــد يمســـكه لســـالا

لأن شأن الغمد الإمساك. وبعبارة أوضح: غالب حاليها هو كون امتناع جوابها معلقا بذات مبتدئها، وغير الغالب هو كونه معلقا بصفته. وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدءا فتقول: لولا مسالمة زيد إيانا ما سلم، أي موجودة، والحديث عندهم مروي بالمعنى، ولحنوا المعري، ورد تلحينه بوجود مثله في الشعر الموثوق به ولبعض النحويين طريقة ثالثة وهو أن حذف الخبر بعد لولا واجب إلا قليلا، والفرق بين هذه الطريقة وطريقة الجمهور أن أهل هذه الطريقة ذكر الخبر عندهم بعد لولا قليل وليس شاذا بخلاف طريقة الجمهور فإن ذكر الخبر عندهم بعد لولا إن صدر عمن لا يستشهد بكلامه كالمعري فهو لحن، وإلا فإن أمكن تأويله فهو مؤول وإلا فهو شاذ، ولا شك أن القليل غير الشاذ. حرر هذا الفرق محمد محيي الدين عبد الحميد، وانظر الأشموني والصبان لجميع ما قلت في (لولا).

١٣٤. وَواوِ (مَـعْ) نَصًّـا[١] وَقَبْـلَ حـالِ مَـا إنْ تَكُـونُ خَـبَرًا بِحـالِ[٢]

---

[١] نحو: كل رجل وضيعته، أي مقرونان، والضيعة الحرفة سميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع هي بتركها، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام (مع)، فلو جيء بـ (مع) مكان الواو لكان كلاما تاما، وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير الخبر لأن معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر.

[٢] عبارة الأصل: (والحال الممتنع كونها خبرا) قال في شرحه عادا المسائل التي يجب حذف الخبر فيها: الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ كقولهم ضربي زيدا قائما أصله ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما فحاصل خبر وإذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما حال منه وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ فلا تقول ضربي قائم لأن الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك أكثر شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الامير قائما تقديره حاصل إذا كان ملتوتا أو قائما وعلى ذلك فقس. انتهى كلامه. وقوله: الممتنع كونها خبرا أي بحسب ذاتها أو بحسب قصد المتكلم، وضابط ذلك أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدإ أو يكون اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به، فالأول نحو ضربي زيدا قائما، والثاني نحو: أكثر شربي السويق ملتوتا، والثالث نحو: أخطب ما يكون – أي أخطب كون بمعنى أكوان – الأمير قائما انظر الأشمون والصبان.

قال الأشمون فإن قلت: جعل هذا المنصوب حالًا مبني على أن كان تامة، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها لأن حذف الناقصة أكثر؟: فالجواب أنه منع من ذلك أمران: أحدهما أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخبارًا لـ(كان) المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة. الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله عليه الصلاة والسلام: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" وقول الشاعر:

خير اقترابي من المولى حليف رضا وشر بعدي عنه وهو غضبان.

بابُ النَّواسِخ

١٣٥. ثُـــمَّ النَّواسِـــخُ لِحُكْـــمِ الْمُبْتَـــدَا والْخَـــبَرِ اعْـــدُدْهَا ثَلاَثًـــا قِـــدَدَا[١]

١٣٦. كانَ وَأَمْسَى ـــ ظَـــلَّ أَضْـــحَى أَصْـــبَحَا بـــاتَ وَلَـــيْسَ وَكَـــذَا مَـــا بَرِحَـــا

١٣٧. صـــارَ وَمَـــا زالَ وَمَـــا فَتِـــئَ مَـــا دامَ وَمَـــا انْفَـــكَّ كَمَـــا[٢] تَقَـــدَّمَا

١٣٨. تَرْفَـــعُ هَـــذِي الْمُبْتَـــدَا اسْـــمًا أَوْ تَـــذَرْ هَـــذِي بِـــهِ الرَّفْـــعَ[٣] وَتَنْصِـــبُ الْخَـــبَرْ

١٣٩. وَقَـــدْ يَـــجِي الْخَـــبَرُ فِيهَـــا يَتْلُـــو فِعْـــلاً كَـــ﴿لَيْسَ الْـــبِرَّ[٤] أَنْ تُوَلُّـــوا﴾

١٤٠. وَيَسْـــبِقُ الْفِعْـــلَ سِـــوَى لَـــيْسَ وَمَـــا دامَ فَمَـــا يَسْـــبِقُ أَيًّـــا مِنْهُمَـــا[٥]

---

[١] جئت بهذه العبارة ليرتبط القارئ بالقرآن ويستفيد تفسير كلمة منه، ففي التاج ممزوجًا بالقاموس : (((و) القِدَّةُ (: الفِرْقَةُ من الناسِ) إذا كان (هَوَى كُلِّ واحدٍ عَلَى حِدَةٍ ، ومنه) قوله عزّ وجلّ { كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَداً } (سورة الجن ، الآية : ١١) قال الفرَّاءُ : يقول حكاية عن الجِنّ (أَي) كنا (فِرَقاً مُخْتَلِفَةً أَهْوَاؤهَا) ، وقال الزّجّاج : قِدَداً : مُتفرِّقين مُسلِمينَ وغيرَ مُسلمينَ ، قال : وقولُه { وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّـا الْقَاسِطُونَ } (سورة الجن ، الآية : ١٤) هذا تفسير قولهم { كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَداً } وقال غيرُه : قِدَداً جمع قِـدَّة . وصار القَـوْمُ قِـدَداً : تَفرَّقَـتْ حالاتُهم وأَهواؤُهم (وقد تَقَدَّدُوا) تَفَرَّقُوا قِدَداً وتَقَطَّعُوا.)) انتهى.

[٢] خبر صار.

[٣] هذا القول من زياداتي. وهو قول الكوفيين.

٤ - يقرأ بتغليظ الراء لئلا يكون فيه جمع بين قراءتين في كلمة واحدة.

[٥] للخبر ثلاثة أحوال: أحدها: التأخير عن الفعل واسمه، وهو الأصل كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾ [الفرقان: ٥٤]، والثاني: التوسط بين الفعل واسمه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ [الروم: ٤٦]. والثالث: التقدم على الفعل واسمه كقولك: عالما كان زيد، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَـٰٓؤُلَآءِ ايَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فإياكم: مفعول لـ ﴿يَعْبُدُونَ﴾، وقد تقدم على (كان) وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل.

ويمتنع ذلك في خبر (ليس) و(دام). فأما امتناعه في خبر (دام) فبالاتفاق لأنك إذا قلت: لا أصحبك ما دام زيد صديقك، ثم قدمت الخبر على (ما دام) لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول، لأن (ما) هذه موصول حرفي يقدر بالمصدر ، وإن قدمته على (دام) دون (ما) لزم من ذلك الفصل بين الموصول

١٤١. لِـــ(صَارَ) خَمْسُـــهَا الأُلَى[١] رادَفَـــتِ طَـــوْرًا كَـــ﴿ظَلَّ وَجْهُـــهُ﴾ فِي الآيَـــةِ[٢]

١٤٢. (فَتِـــئَ) (لَـــيْسَ) (زَالَ) غَيْرُهَـــا أَتَى فِيـــهِ التَّمَـــامُ كَـــ(إِذَا كَانَ الشِّـــتَا)

١٤٣. فَلَـــيْسَ فِي الثَّـــلاَثِ بِالْمَسْـــمُوعِ وَهُـــوَ الاِسْـــتِغْنَاءُ بِـــالْمَرْفُوعِ

١٤٤. وَ(كَانَ) أُمُّ الْبَـــابِ[٣] تَـــأْتِي فِي الْوَسَـــطْ زَائِـــدَةً بِصِـــيغَةِ الْمَـــاضِي فَقَـــطْ[٣]

الحرفي وصلته، وذلك لا يجوز لا يقال: عجبت مما زيدا تصحب، وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير الألف واللام، تقول: جاءني الذي زيدا ضرب، ولا يجوز في نحو: جاء الضارب زيدا أن تقدم زيدا على ضارب.

وأما امتناع ذلك في خبر (ليس) فهو اختيار الكوفيين، والمبرد وابن السراج، وهو الصحيح، لأنه لم يسمع مثل (ذاهبا لست)، ولأنها فعل جامد، فأشبهت عسى، وخبرها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَآ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وذلك لأن يوم متعلق بـ﴿مَصْرُوفًا﴾، وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل والجواب: أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها ونقل عن سيبويه القول بالجواز، والقول بالمنع. ابن هشام رحمه الله.

(١) قال في اللسان: وأما ما أنشده ابن جني من قول الأسود بن يعفر: «فألحقت أخراهم طريق ألاهم» فإنه أراد أولاهم فحذف استخفافا كما تحذف الحركة لذلك في قوله:

..... وقد بدا هنك من المئزر

انتهى. مادة (و أ ل) ومثله في التاج في مادة (و أ ل) أيضا.

(٢) يجوز في «كانَ، وأمسى، وأصبحَ، وأضحَى، وظلَّ» أن تستعمل بمعنى «صَارَ»، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٥ - ٧]. ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وقال الشاعر:

أَمْسَـــتْ خَـــلاَءً، وأَمْسَـــى أَهْلُهَـــا احْتَمَلُـــوا أَخْنَـــى عَلَيْهَـــا الَّـــذِي أَخْنَـــى عَلَـــى لُبَـــدِ

وقال الآخر:

أَضْـــحَى يُمَـــزِّقُ أَثْـــوَابِي، ويَضْـــرِبُنِي أَبَعْـــدَ شَـــيْبِيَ يَبْغِـــي عِنْـــدِيَ الأَدَبَـــا؟

... اهـ ابن هشام رحمه الله.

(٣) قولي: أم الباب من زياداتي.

[1] – أي بين شيئين متلازمين – خلافا للفراء في إجازته وبادتها آخرًا– وأكثر ما يكون ذلك بين "ما" وفعل التعجب كما كان أحسن زيدًا. وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله:

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي كان مشكورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

ورُد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير، ورد الرد عليه بأن ذلك ليس مانعًا من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء ظن – عند توسطها أو تأخرها – إسنادها إلى الفاعل, وقد يمنع قياسه بأن الإلغاء ليس كالزيادة, فتأمل.

وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله:

في لجة غمرت أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام

وبين "نِعْم" وفاعلها كقوله:

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المحتال

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب – (بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة، فموحدة) – الكملةَ من بني عبس لم يوجد كان مثلُهم.

نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله:

سَُراةُ بني أبي بكر تَسامى على كان الموسومة العراب

وقوله: "سراة" بفتح السين وقد تضم أصلها سَُرَيَة –على وزن فَُعَلَة – جمع سَري أي سيد على غير قياس، إذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبي وأنبياء وتقي وأتقياء وزكي وأزكياء. وأما قول بعضهم: لأن قياس جمع فعيل فُعَلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لأن ما قالوه في فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها. وقيل اسم جمع.

وقوله: "تسامى" أي تتسامى، والمسوّمة الخيل المجعول عليها سُومة بضم السين أي علامة لتترك في المرعى، والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب، والمطهمة المتناسقة الأعضاء والصلاب الشداد. الأشموني والصبان بتصرف.

[2] – قال الصبان : ((أي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئًا أصلًا كما هو مذهب الفارسي والمحققين، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فـ"كان" زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة، وعلى الثاني تامة. فقول المصنف: "وقد تزاد كان" أي لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه.

ثم هي باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين "ما" التعجبية وفعل التعجب لكونه سُلب الدلالةَ على المضي.

وقال الرضي: لا, بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي - كما في نحو ما كان أحسن زيدًا - كالزائدة لا زائدة حقيقة. وتبعه حفيد الموضح، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين "ما" وفعل التعجب فيه تجوز.

وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كـ"ما كان أصح" إلخ، ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لأن مقتضى القول السابق: إن لها مرفوعًا -بل صريحه - : دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط, فلا تكن من الغافلين.

واعلم أن زيادة "كان" كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم: "وقد تزاد" بالنسبة إلى عدم زيادتها. أفاده يس.)) انتهى بحروفه.

(١) وندر زيادتها بصيغة المضارع، قال في الكافية:

كذا (تكون) زائدا أيضا ندر ... ومنه قول امرأة ممن غبر

أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمأل بليل

ولم يشر إليه ابن هشام رحمه الله لا في القطر ولا في شرحه، بل شرط في شرحه أن تكون بصيغة الماضي. فقد قال في شرحه: تَرِدُ «كان» في العربية على ثلاثة أقسام:

١- ناقصة؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾ [الفرقان: ٥٤].

٢- وتامَّة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

٣- وزائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب.

وشرطُ زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا، كقولك: «ما كان أحسنَ زيْدًا» أصلُه: ما أحْسَنَ زيدًا؛ فزيدت: «كان» بين «ما» وفعل التعجب، ولا نعني بزيادتها أنها لا تدلُّ على معنًى البتة، بل أنها لم يُؤتَ بها للإسناد. انتهى كلام ابن هشام، وأنا أنظم القطر بالمعنى الذي يريد الإمام ابن هشام.

نعم أشار إليه في التوضيح حيث قال : ((فصل: تختص "كان" بأمور، منها: جواز زيادتها بشرطين :

أحدهما: كونها بلفظ الماضي، وشذ قول أم عقيل:

١٤٥. وَزِيـــدَ (مَـــا) مُعَوَّضًـــا عَنْـــهُ إِذَا مَـا جـاءَ بَعْـدَ (أَنْ) كَـ(أَمَّا أَنْـتَ ذَا) [1]

أنـــــت تكـــــون ماجـــــد نبيـــــل .....

والثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، نحو: "ما كان أحسن زيدا"، وقول بعضهم: "لم يوجد كان مثلهم" وشذَّ قوله:

..... علـــى كـــان الموســـومةِ العـــراب

وليس من زيادتها قوله:

..... وجـــيران لنـــا كـــانوا كـــرامِ

لرفعها الضمير، خلافا لسيبويه)) انتهى بحروفه.

[1] قال في التوضيح ((الثالث: أن تحذف وحدها، وكثر ذلك بعد "أن" المصدرية في مثل: "أما أنت منطلقا انطلقت"، أصله: انطلقت لأن كنت منطلقا، ثم قدمت اللام وما بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت "كان" لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت "ما" للتعويض ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، وعليه قوله :

أبـــا خُراشـــة أمـــا أنـــت ذا نفـــر فـــإن قـــومي لم تـــأكلهم الضـــبُع

أي: لأن كنت ذا نفر فَخَرْتَ، ثم حذف متعلق الجار، وقلَّ بدونها، كقوله :

أزمـــان قـــومي والجماعـــةَ كالـــذي [لـــزم الرحالـــة أن تميـــل ممـــيلا]

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي.)) انتهى بحروفه.

وقال في شرح القطر : ((من خصائص "كان" جواز حذفها ولها في ذلك حالتان: فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر ويعوض عنها "ما" وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء فالأول بعد "أن" المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم: "أما أنت منطلقا انطلقت" أصله: "انطلقت لأن كنت منطلقا" فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص فصار لأن كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجار اختصارا كما يحذف قياسا من "أنْ" كقوله تعالى: {فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا} [البقرة: ١٥٨] أي في أن يطوف بهما ثم حذفت "كان" اختصارا أيضا فانفصل الضمير فصار: "أن أنت" ثم زيد "ما" عوضا فصارت: "أن ما أنت" ثم أدغمت النون في الميم فصار: "أما أنت" وعلى ذلك قول العباس بن مرداس:

أبـــا خُراشـــة أمـــا أنـــت ذا نفـــر فـــإن قـــومي لم تـــأكلهم الضـــبُع

أصله لأن كنت فعمل فيه ما ذكرنا)) انتهى الغرض منه بحروفه.

وقال في شرح الشذور : ((وأقول: هذه ثلاث مسائل مُهِمَّة تتعلَّق بكان بالنَّظر إلى الحذف:

١٤٦. والنُّـــونُ مِـــنْ مُضـــارِعٍ لِـــ(كانَا) يَجُـــوزُ حَـــذْفُهَا إذَا مَـــا كانَـــا

١٤٧. فِي الوَصْـلِ[1]، مَجْزُومًـا، بِـهِ لَـمْ يَتَّصِـلْ سـاكِنٌ[1] اَوْ ضَـمِيرُ نَصْـبٍ مُتَّصِـلْ

إحداها: حَذْفُهَا وُجُوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشترط بخمسة أمور:
أحدها: أن تقع صلةً لأنْ.
والثاني: أن يدخل على "أنْ" حرفُ التعليلِ.
الثالث: أن تتقدم العلة على المعلول.
الرابع: أن يُحذف الجار.
الخامس: أن يؤتى بما؛ كقولهم: «أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» وأصل هـذا الكـلام: انْطَلَقْـتُ لأن كنـتَ منطلقـاً، أي: انطلقت لأجل انطلاقك، ثم دَخَل هذا الكلامَ تغيـيرٌ من وُجُوهٍ:
أحدها: تقديمُ العلّة ـــ وهي «لأن كنت منطلقاً» ـــ على المعلول ـــ وهي «انطلقت» ـــ وفائدة ذلك الدّلالةُ على الاختصاص.
والثّاني: حذفُ لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار.
والثّالث: حذفُ "كان"، وفائدته أيضاً الاختصار.
والرّابع: انفصال الضمير، وذلك لازمٌ عن حذف "كان".
والخامس: وجوبُ زيادة «ما»؛ وذلك لإرادة التعويض.
والسّادس: إدغام النّون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأوّل وكونهما في كلمتين.
ومن شواهد هذه المسألة قولُ العبّاس بن مرداس ـ رضي الله عنه ـــ :

أبـــا خُراشـــةَ أمـــا أنـــتَ ذا نفـــرٍ فـــإن قـــومي لم تـــأكلهم الضـــبُعِ

«أبا» منادى بتقدير: يا أبا، و «خُرَاشَةَ» بضمّ الخاء المعجمة، و «أمّا أنت ذا نفر»؛ أصله: لأن كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرناه، والذي يتعلّق به اللام محذوف؛ أي: لأن كنت ذا نفر افْتَخَـرْتَ عَلَـيَّ؛ والمـراد بالضَّـبُع: السَّـنَةُ المُجْدِبـة.)) انتهى بحروفه.

[1] - عبارة القطر: ((وحذف نون مضارعها المجزوم وصلا إن لم يلقها سـاكن ولا ضـمير نصـب متصل)) قال في شرحه: ((تختص كان بأمور منها مجيئها زائدة وقـد تقـدم ومنهـا جـواز حـذف آخرها وذلك بخمسة شروط وهي أن تكون بلفظ المضارع وأن تكون مجزومة وأن لا تكون موقوفـا عليها ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن وذلك كقوله تعالى ولم أك بغيا أصله أكـون فحـذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا الحذف جـائز والحـذفان الأولان-(يعـني حذف الضمة للجازم والواو للساكنين)- واجبان ولا يجوز الحذف في نحو لم يكن الـذين كفـروا من أهل الكتاب لأجل اتصال الساكن بها فهي مكسورة لأجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها

بالحركة ولا في نحو إن يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بها والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ولا في الموقوف عليها نص على ذلك ابن خروف وهو حسن لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال مثله في لم يع لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكن فإن الجازم اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا)). انتهى بحروفه.

ولكن الأشموني عند قول ابن مالك :

وقف بها السكت على الفعل المعل ... بحذف آخرٍ كأعط من سأل

وليس حتما في سوى ما كـ"ع" أو ... كـ"يع" مجزومًا فراع ما رعوا

قال في شرح البيت الأخير : ((يعني: أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبًا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد، فالأول نحو: عه أمر من وعى يعي، ونحو: ره أمر من رأى يرى، والثاني لم يعه ولم يره؛ لأن حرف المضارعة زائد، فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد، كذا قاله الناظم. قال في التوضيح: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على: لم أكْ، ومن تقْ بترك الهاء.)) انتهى الغرض منه.

وعبارة ابن هشام في التوضيح: ((فصل: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت؛ ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل المعل بحذف آخره؛ سواء كان الحذف للجزم؛ نحو: "لم يغزه" و"لم يخشه"، و"لم يرمه"، ومنه {لَمْ يَتَسَنَّهْ} أو لأجل البناء؛ نحو: "اغزه"، و"اخشه"، و"ارمه"؛ ومنه: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ}١؛ والهاء في ذلك كله جائزة، لا واجبة؛ إلا في مسألة واحدة؛ وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من "وعى يعي"؛ فإنك تقول: "عه": قال الناظم :"وكذا إذا بقي على حرفين؛ أحدهما زائد؛ نحو: "يعه" اهـ.

وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: {وَلَمْ أَكُ} {وَمَنْ تَقِ} بترك الهاء.)) انتهى الغرض منه بحروفه.

قال الصبان معلقا على كلام الأشموني: ((قوله: "قال في التوضيح: وهذا مردود بإجماع المسلمين... إلخ" أجيب بأجوبة مردودة؛ منها: أن "أك" ليس معتل الآخر والكلام فيه، ومنها: أن القراءة سنة متبعة، فلا ينهض حجة على المصنف. ويرد الأول بأن كون "أك" غير معتل الآخر لا يفيد؛ لأن

١٤٨. تُحْـــذَفُ كانَ واسْـــمُهَا والْخَـــبَرُ يَـبْقَى وَبَعْـدَ (إنْ) وَ(لَـوْ) ذَا يَكْـثُرُ[٢]

مَا ولا الْحِجازِيَّتان وإعْمَالُهَما إعْمالَ لَيْسَ[٣]

المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد، وهو موجود في "أك" وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم؛ بل هو في المعل بحذف الآخر و"أك" منه. ويرد الثاني بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية، ولا تأتي على ما تمنعه؛ وحينئذ فوقف جميع المسلمين على: {لم أك} و {ومن تق} بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها.

نعم، يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر، وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف.)) انتهى بحروفه.

(١) مذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن فلا تقول: "لم يك الرجل قائما" وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذا: "لم يك الذين كفروا".

وقال الشاعر:

إذا لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

انظر ابن عقيل رحمه الله.

٢ – وقل الحذف المذكور بدون "إن" و"لو"، كقوله:

..... من لَدُ شولا فإلى إتلائِها

قدره سيبويه: من لد أن كانت شولا. التوضيح.

قوله: "من لد شَوْلا" بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس إذ قياس جمعها شوائل, والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية,. والشائل بلا هاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لأجله ولا لبن بها أصلًا وجمعها شوَّل بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة. والإتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شوْلًا إلى زمن تبعية أولادها لها. كذا في التصريح وغيره.انتهى من الصبان.

٣ – إنما شبهت "ما" و"لا" و"لات" و"إن" بـ"ليس" في العمل لمشابهتها إياها في المعنى, وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال. انظر الأشموني.

١٤٩. عِنْـــدَ الْحِجَـــازِيِّينَ[١] مَـــا كَلَـــيْسَ[٢] إنْ تَقَـــدَّمَ الإِسْـــمُ[٣] وَلَـــمْ يُسْـــبَقْ بِـــ(إنْ)[٤]

١٥٠. فَيُعْمِلُونَهَـــــــا كَلَـــــــيْسَ[٥] إلاَّ إنْ يَقْـــــتَرِنْ خَبَرُهَـــــا بِـــــ(إلاَّ)[٦]

---

[١] – وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصهم بالأسماء. وبلغتهم قرأ ابن مسعود {ما هـذا بشر} بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع. الأشموني والصبان.

[٢] – وهي اللغة القويمة وبها جاء التنزيل, قال تعالى : {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف: ٣١] {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} [المجادلة: ٢].

[٣] – على الخبر فلهذا أهملت في قولهم : ما مسيء من أعتب لتقدم الخبر. أي أتى بما يزيل العتاب ويذهبه بفعل ما يرضي العاتب, وفي قوله :

ومـــا خُـــذَّلٌ قـــومي فأخضـــعَ للعـــدا ولكـــــن إذا أدعـــــوهمُ فهـــــمُ هـــــمُ

قال في التوضيح : فأما قوله:

..... إذ هـــم قـــريش وإذ مـــا مـــثلَهم بشـــرُ

فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين، وقيل: "مثلهم" مبتدأ؛ ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره: {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم} فيمن فتحهما، وقيل: "مثلهم" حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشر مثلهم.)). انتهى بحروفه.

[٤] – الزائدة لا النافية المؤكد بها ولهذا أهملت في قوله :

بـــني غُدانـــة مـــا إن أنـــتم ذهـــبٌ ولا صـــريف ولكـــن أنـــتم الخـــزفُ

ورواية يعقوب بن السكيت "ذهبًا" بالنصب مخرجة على أن "إن" مؤكدة لـ"ما" لا زائدة. انظر التوضيح والأشموني. والصريف كأمير : الفضة. زاد بعضهم : الخالصة , والخزف : كل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا. انظر التاج.

[٥] – أي عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض. الصبان.

[٦] – ولهذا أهملت في قوله تعالى : {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: ١٤٤] {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} [القمر: ٥٠].

١٥١. وَأَجِـــزَ انْ يَسْـــبِقَ مَعْمُـــولُ الْخَـــبَرْ الاِسْـــمَ إِذَا ظَرْفًـــا أَتَى أَوْ حَـــرْفَ جَـــرْ[١]

١٥٢. كَـــذاكَ (لاَ)[٢] فِي الشِّـــعْرِ فِي النَّكِـــرَةِ[٣] مَـــعَ شُرُوطِ (مَـــا) الَّـــتِي ذُكِـــرَتِ

---

[١] – أي يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ومنه قوله:

بأهبـــة حـــزم لـــذ وإن كنـــت آمنـــا فمـــا كـــلّ حـــين مـــن تـــوالي مواليـــا

والأهبة في الأصل عدة الحرب والمراد بها هنا الاستعداد.

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامَك زيد آكلٌ. ومنه قوله:

وقـــالوا تعرَّفْهـــا المنـــازل مـــن مِنًـــى ومـــا كـــلَّ مـــن وافى منًـــى أنـــا عـــارفُ

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه.

وقوله : "تعرفها المنازل" أي اطلب معرفتها في المنازل. يقال : تعرفت ما عنـد فـلان أي تطلبـت حتى عرفت والضمير يرجع إلى المحبوبة , ومنى قرية ينحر بها الهدايا, أراد أنه اجتمع بها في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا : تعرفها وسل عنها في منازل الحج من منى فقال : لا أعرف كل مـن وافى منى.

والشاهد : في قوله وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرهـا الـذي لـيس ظرفًـا ولا مجرورًا، هذا على رواية نصب "كل"، أما على رواية رفعه فـ"كل" اسمها وجملة أنا عـارف في محـل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه. ولا شاهد فيه حينئذٍ. انظر الأشموني والصبان والعيني.

وقوله المنازل قال العيني: ((نصب علـى الظرفيـة)) وقـال الشـيخ محيـي الـدين عبـد الحميـد : ((منصوب على نزع الخافض. وزعم قوم أنه منصوب على الظرفية ٥ وليس بشيء.)). انتهى يشير إلى ما أشرت إليه بقولي في اللؤلؤ النثور :

وَاجْـــرُرْ بِـــ"فِي" الْمَكَـــانَ مَـــا لَـــمْ يُبْهَمَـــا فِـــي غَيْـــرِ مَـــا إِلَـــى التَّوَسُّـــعِ انْتَمَـــى

وَالنَّصْـــبَ فِـــي "خَيْمَتَـــيْ اِمِّ مَعْبَـــد" وَنَحْـــوِهِ مِـــنَ التَّوَسُّـــعِ اعْـــدُد

---

[٢] – تشبيه تام فإعمالها العمل المذكور لغة أهل الحجاز , قال في الشـذور : ((و"مـا" و"لا" النافيتـان في لغـة أهـل الحجـاز.)) انتهـى. وقـال في الشـرح : ((وإعمالُ «لا» العَمَلَ المذكورَ لغةُ أهل الحجازِ أيضاً، وأمّا بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها.)) انتهى بحروفه.

ولم أر إلى الآن وجوب تكريرها لغير ابن هشام فعبارة الأشموني : (("في النكرات أعملت كليس لا" النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر، وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم.)) انتهى .

وعبارة ابن عقيل : ((أما لا فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس ومذهب تميم إهمالها)) انتهى.

تتمة : قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد معلقا على ابن عقيل : ((قال أبو حيان: " لم يصرح أحد بأن إعمال "لا" عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونهما دون طيئ، وفي البسيط: القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها " وانظر هذا مع كلام الشارح.)) انتهى بحروفه.

قال جامعه عافاه الله تعالى في دنياه وأخراه :

ولم يقيد إعمال "لا" في القطر ولا في شرحه ولا في التوضيح ولا في المغني بلغة الحجاز بل ظاهره الإطلاق . والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[1] – التقييد بالشعر انفرد به القطر. قال السجاعي معلقًا عليه : ((قوله في الشعر" اعتمد بعضهم عملها مطلقًا.)) انتهى.

[2] إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب. ا. هـ سم أما التي لنفي الجنس نصًا فعاملة عمل إن.الصبان.

قال الأشموني : ((تنبيهات:

الأول: ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للنابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية فقال: يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوعَ فعل مضمر ناصب باغيًا على الحال تقديره لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل.

ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا باغيًا على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم: حكمك مسمطًا، أي حكمك لك مسمطًا أي مثبتًا، فجعل مسمطًا وهو حال مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل باغيًا بذلك وعامله فعل أحق وأولى، هذا لفظه.

الثاني: اقتضى كلامه مساواة "لا" لـ"ليس" في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب.

الثالث : الغالب على خبر "لا" أن يكون محذوفًا حتى قيل إن ذلك لازم كقوله:

١٥٣. وَاغْـــنَ عَـــنِ اشْـــتِرَاطِ أَنْ لاَ يَقْـــتَرِنْ بِـــإِنْ فَـــلاَ يَقْـــتَرِنُ اســـم "لا"[١] بِـــإِنْ[٢]

مـــــن صـــــد عـــــن نيرانهـــــا فأنـــــا ابـــــن قـــــيس لا بـــــراح

أي لا براح لي. والصحيح جوازه ذكره كما تقدم)) انتهى بحروفه.

[١] - (اسم لا) يتنازعه (يقترن) الأول والثاني.

[٢] قال ابن هشام رحمه الله في شرح القطر : ((الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس "لا" كقوله :

تعـــز فـــلا شـــيء علـــى الأرض باقيـــا ولا وزر ممـــــا قضـــــى الله واقيـــــا

ولإعمالها أربعة شروط أن يتقدم اسمها وأن لا يقترن خبرها بإلا وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون ذلك في الشعر لا في النثر فلا يجوز إعمالها في نحو لا أفضلُ منك أحدٌ ولا في نحو لا أحدٌ إلا أفضلُ منك ولا في نحو لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبي في قوله:

إذا الجـــود لم يـــرزق خلاصـــا مـــن الأذى فـــلا الحمـــد مكســـوبا ولا المـــال باقيـــا))

انتهى الغرض منه

وقال في شرح الشذور : ((وأما «لا» فإنها تَعْمَلُ بالشّروط المذكورة لـ«ما»، إلاَّ شرْطَ انتفاء اقتران «إنْ» بالاسم، فلا حاجة له؛ لأنَّ «إنْ» لا تُزَاد بعد «لا» ويضاف إلى الشّروط الثّلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين؛ كقوله:

تعـــز فـــلا شـــيء علـــى الأرض باقيـــا ولا وزر ممـــــا قضـــــى الله واقيـــــا

وربّما عَمِلت في اسم معرفة؛ كقوله:

أنكرتهـــا بعـــد أعـــوام مضـــين لهـــا لا الـــــدار داراً ولا الجـــــيران جيرانـــــا

وعلى ذلك قول المتنبي :

إذا الجـــود لم يـــرزق خلاصـــا مـــن الأذى فـــلا الحمـــد مكســـوبا ولا المـــال باقيـــا))

انتهى بحروفه.

وقال في مغني اللبيب عادًّا أوجه تخالف "لا" و"ليس" : ((الثالثة أنها لا تعمل إلا في النكرات خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة:

وحلـــت ســـواد القلـــب لا أنـــا باغيـــا سواها ولا عن حبها متراخيا

وعليه بنى المتنبي قوله :

إذا الجـــود لم يـــرزق خلاصـــا مـــن الأذى فـــلا الحمـــد مكســـوبا ولا المـــال باقيـــا))

انتهى بحروفه.

وهذا مما اختلف فيه رأيه في في كتبه, ولم يصرح بشرط عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور لعلمه من شروط "ما" . =

وبقي شرطٌ وهو أن لا تكون لنفي الجنس نصًّا ولا يرد البيت أعني تَعزَّ.. إلخ لأن التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس "لا".انظر الصبان.

لاتَ العامِلَةُ عَمَلَ لَيْسَ وَشُرُوطُ عَمَلِهَا

وَ(لاتَ)[١] فِي الْحِينِ وَلَكِنْ مَا اجْتَمَعْ جُزْءاهُ والْغالِبُ حَذْفُ مَا ارْتَفَعْ[٢]

إنَّ وَأَخَواتُهَا

١٥٤. تَنْصِبُ (إنَّ) الْمُبْتَدَا اسْمًا والْخَبَرْ تَرْفَعُ أَوْ بِالْخَبَرِ الرَّفْعَ تَذَرْ[٣]

١٥٥. كـ(إنَّ) أُمِّ الْبَابِ[٤] (أَنَّ) وَ(لَعَلْ) (كَأَنَّ) (لَكِنَّ) وَ(لَيْتَ) فِي الْعَمَلْ

١٥٦. وَأَكِّدَنْ بِـ(إنَّ) (أَنَّ)، اسْتَدْرِكَنْ[٥] بِـ(لَكِنِ)[١]، اظْنُنَنْ وَشَبِّهْ بِـ(كَأَنْ)

---

[١] – في لغة الجميع. وقد أثبت سيبويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش. وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلًا أفاده في التصريح. الأشموني والصبان.

[٢] – قال في شرحه: ((الثالث مما يعمل عمل ليس لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو مبالغة وشرط إعمالها أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين والثاني أن يحذف أحد الجزأين والغالب أن يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى {فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ } [ص: ٣] والتقدير والله أعلم فنادى بعضهم بعضا أن ليس الحين حين فرار وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم: {ولات حينُ} بالرفع.)) انتهى.

وعبارته في الشذور: ((السابع: اسم ما حمل على ليس، وهي أربعة: لات في لغة الجميع، ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلة)) انتهى الغرض منه.

وقال في شرح الشذور: ((و(لا) نافية بمعنى ليس، والتّاء زائدة لتوكيد النّفي والمُبالغة فيه، كالتاء في رَاوِيَةٍ، أو لتأنيث الحرف، واسْمُها محذوفٌ، و (حينَ مَنَاصٍ) خبرها، ومضاف إليه، أي: فنادوا والحالُ أنَّه ليس الحينُ حينَ مناصٍ، أي: فِرَارٍ وتأخير.

والثاني كقراءة بعضهم: {وَّلَاتَ حِينُ (ص: الآية ٣) } بالرَّفع، أي: وليس حينُ مناصٍ حيناً موجوداً لهم عند تَناديهم ونزولِ ما نزل بهم من العذاب.)) انتهى الغرض منه بحذف.

[٣] أو بالخبر الرفع تذر: من زياداتي.

[٤] قولي: أم الباب من زياداتي.

[٥] الاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، يقال: زيد عالم، فيوهم ذلك أنه صالح؛

١٥٧. وَأَشْفِقَنَّ بِـ(لَعَلَّ) وارْجُوَنْ وَعَلِّلَنْ، (لَيْتَ) بِهَا تَمَنَّيَنْ

١٥٨. وَمَا سِوَى (لَيْتَ) مِنَ الْحُرُوفِ مَا يَعْمَلُ حَيْثُ كانَ مَوْصُولاً بِـ(مَا)[٢]

١٥٩. وَبِكِلاَ الْوَجْهَيْنِ نَحْوُ (لَيْتَمَا هَذَا الْحَمام) جَا وَنَصْبٌ يُعْتَمَى[٣]

فتقول: لكنه فاسق، وتقول: ما زيد شجاع، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم؛ فتقول: لكنه كريم.

[١] بالتخفيف والتثقيل

[٢] الحرفية.

[٣] قال ابن هشام رحمه الله: إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهن "ما" الحرفية؛ فإن اقترنت بهن بطل عملهن، وصح دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقال الآخر:

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

ويستثنى منها "ليت" فإنها تكون باقية مع "ما" على اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فلا يقال: ليتما قام زيد؛ فلذلك أبقوا عملها، وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخواتها وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

برفع الحمام ونصبه.

وقولي "ما الحرفية" احتراز عن "ما" الاسمية، فإنها لا تبطل عملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٨] فـ(ما) هنا اسم بمعنى الذي وهو في موضع نصب بـ(إن)، و(صنعوا): صلة، والعائد محذوف، و(كيد ساحر): الخبر، والمعنى: إن الذي صنعوه كيد ساحر، انتهى كلام ابن هشام، وقوله: (ولكن ما يقضى فسوف يكون). قال محيي الدين عبد الحميد: الشاهد فيه قوله: (ولكن ما) فإن المؤلف قد توهم أن (ما) هذه كافة وأنها دخلت على (لكن) فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية وقد تابعه الأشموني على ذلك، وهذا الذي توهم المؤلف خطأ، بل (ما) هذه موصول اسمي هو اسم (لكن)، و(لكن) هنا عاملة النصب والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية فافهم ذلك كله، والصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

١٦٠. (إنَّ) تَـــجِي خَفِيفَـــةً فَتَعْمَـــلُ نَـــزْرًا[١] وَ(لَكِـــنَّ)[٢] وَلَكِـــنْ[٣] تُهْمَـــلُ

١٦١. وَحَيْثُمَـــا خُفِّفَـــتَ (انَّ)[٤] فاسْـــمُ (أَنْ) ضَـــمِيرُ شَـــأْنٍ فِي سِـــوَى الشِّـــعْرِ اسْـــتَكَنْ[٥]

فإن (ما) في هذا البيت زائدة، وقد كفت (لكن) عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية، وهي جملة (أسعى) مع فاعله المستتر فيه، وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب (إن) وأخواتها من كتاب أوضح المسالك، اهـ كلام محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى.

قلت: و (ما) في قول امرئ القيس:

ولكنمـــا أســـعى لمجـــد مؤثـــل وقـــد يـــدرك المجـــد المؤثـــل أمثـــالي

غير متعينة للزيادة، بل تحتمل أن تكون موصولا حرفيا، فتكون غير كافة، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[١] نزرا من زياداتي.

[٢] نزرا كلكن وهذي تهمل. نسخة.

[٣] فيه تورية، فـ(لكن) تهمل مخففة لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦١] فدخلت على الجملتين. ابن هشام رحمه الله.

[٤] حاصل هذه الأبيات الأربعة: أن (أن) المفتوحة إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال، لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور: أن يكون ضميرا لا ظاهرا، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفا.

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفردا، فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، أو فعلية فعلها متصرف، وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من (أن).

مثال الاسمية قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، تقديره: أنه الحمد لله، أي الأمر والشأن فخففت (أن) وحذف اسمها، ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل.

ومثال الفعلية التي فعلها جامد: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٨]، والتقدير: وأنه عسى، وأنه ليس، ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءة من خفف (أن) وكسر الضاد.

فإن كان الفعل متصرفا، وكان غير دعاء، وجب أن يفصل من (أن) بواحد من أربعة وهي (قد) وحرف التنفيس وحرف النفي و(لو) وقد أشرت إلى ذلك بقولي: "وإن يكن فعل" إلى آخر البيتين. ارجع لشرح ابن هشام رحمه الله.

[٥] فربما جاء اسم (أنْ) في ضرورة الشعر مصرحا به غير ضمير شأن فيأتي خبرها حينئذ مفردا وجملة وقد اجتمعا في قوله:

١٦٢. والْجُمْلَـــةُ الَّـــتِي بِهَـــا يُفَسَّرُ ... هُنَـــا ضَـــمِيرُ الشَّـــأْنِ هِيَّ الْخَـــبَرُ

١٦٣. وَإِنْ يَكُـــن فِعْـــل بِصَـــدْرِهَا ثَبَـــتْ ... مُنْصَرِفًا غَـــيْرَ دُعاءٍ فُصِـــلَتْ

١٦٤. والْفَصْـــلُ قَـــدْ يَـــأْتِي بِـــ(قَدْ)[١] أَوْ نَـــفْيٍ[٢] أَوْ ... يَـــأْتِي بِتَنْفِـــيسٍ[٣] وَقَـــدْ يَـــأْتِي بِـــ(لَوْ)[٤]

١٦٥. وَخُفِّفَـــتْ (كَـــأَنَّ) وَاسْـــمُهَا اسْـــتَكَنْ ... وَذِكْـــرُهُ أَكْـــثَرُ مِـــنْ ذِكْـــرِ اسْـــمِ (أَنْ)[٥]

١٦٦. يُفْصَـــلُ مِنْهَـــا الْفِعْـــلُ مُخْـــبِرًا بِـــ(قَدْ) ... أَوْ (لَـــمْ) وَلاَ يُفْصَـــلُ إلاَّ الْفِعْـــلُ قَـــدْ[٦]

لقـــد علـــم الضـــيف والمرملـــون ... إذا اغـــبر أفـــق وهبـــت شمـــالا

بأنْـــك ربيـــع وغيـــث مريـــع ... وأنْـــك هنـــاك تكـــون الثمـــالا.

و(شمالا) حال من فاعل (هبت) المستتر الذي يعود على الريح.

[١] نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدَ اَبْلَغُواْ﴾ [الجن: ٢٨].

[٢] نحو: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ [طه: ٨٧].

[٣] نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ١٨].

[٤] نحو: ﴿وَأَن لَّوِ إِسْتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، وربما جاء في الشعر بغير فصل كقوله:

علمـــوا أن يؤملـــون فجـــادوا ... قبـــل أن يســـألوا بـــأعظم ســـول

[٥] هذا الشطر من زياداتي. والمعنى أنه إذا خففت (كأن) وجب إعمالها كما يجب إعمال (أن) ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم (أن) ولا يلزم أن يكون ضميرا قال الشاعر:

ويومـــا توافينـــا بوجـــه مُقَسَّـــمٍ ... كـــأنْ ظبيـــة تعطـــو إلى وارق السَّـــلَمْ

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف، أي كأن ظبية عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه، أو كأن مكانها ظبية على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم أي كأنها ظبية. ابن هشام رحمه الله.

[٦] ولا يفصل إلا الفعل قد) من زياداتي، يعني أنه إذا كان الخبر مفردا أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل فالمفرد كقوله: كأن ظبية في رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله:

.... كـــأن ثـــدياه حقـــان

وإن كان فعلا وجب أن يفصل منها، إما بـ (لم) أو (قد) فالأول كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، والثاني كقوله:

١٦٧. وَلاَ تُجِـــزْ هُنَـــا تَوَسُّـــطَ الْخَـــبَرْ مَـا لَـمْ يَكُـنْ بِظَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفِ جَـرْ[١]

١٦٨. وَ(إِنَّ) بَعْـــدَ الْقَـــوْلِ فاكْـــسِرَنَّهَا كَـــ﴿قَالَ إِنَّـــهُ يَقُـــولُ إِنَّهَـــا﴾[٢]

١٦٩. وَلْتَـــكْسِرَنْهَا فِي ابْتِـــدَا الْـــكَلامِ وَبَعْـــدَ الاِقْســـامِ وَقَبْـــلَ الـــلاَّمِ

١٧٠. والـــلاَّمُ بَعْـــدَ (إِنَّ) بِالْكَـــسْرِ قُـــرِنْ طَـــوْرًا بِمَـــا أُخِّـــرَ مِـــنْ مَعْمُـــولَيِ (انْ)

١٧١. والْفَصْـلِ مَـعْ واسِـطِ مَعْمُـولِ الْخَـبَرْ كَـــإِنَّ الآخِـــرَةَ لَـــهْيَ الْمُسْـــتَقَرْ[٣]

١٧٢. وَتَلْـــزَمُ الـــلاَّمُ ؛ مَـــعَ الْخَفِيفَـــةِ إِنْ اهْمِلَـــتْ والْتَـــبَسَ الْقَصْـــدُ بِـــتِي[٤]

أزف الترحـــــل غـــــير أن ركابنـــــا لمـــــا تـــــزُل برحالنـــــا وكـــــأن قـــــد

أي وكأن قد زالت فحذف الفعل. ابن هشام رحمه الله.

[١] ولك أن تقول:

توســـــط الخـــــبر مـــــن محظـــــور ذا البـــــاب غـــــير الظـــــرف والمجـــــرور

[٢] لما انتهيت من طباعة النظم وتصحيحه وقدمته لبعض الأساتذة قال لي: إن هذا البيت للشيخ محمد سالم بن عدود رحمه الله، وقد حدثني ابنه عبد الله أنه قاله مخاطبا به أخته فاطمة بنت عدود، فالراء في (اكسرنها) مكسورة في بيته، فقلت كما قال ابن ميادة حين أنشد لنفسه:

مبيـــــد ومـــــتلاف إذا مـــــا أتيتـــــه تهلـــــل واهتـــــز اهتـــــزازَ المهنـــــد

فقيل له: هذا للحطيئة، فقال: الآن علمت أني شاعر وافقته على قوله ولم أسمعه.

[٣] يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين، فأما المتأخران فالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٧]، والاسم نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، وأما المتوسطان فمعمول الخبر نحو: إن زيدا لطعامك آكل، والضمير المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦١]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥، ١٦٦]. ابن هشام رحمه الله.

[٤] – قال الأشموني : ((تنبيه: مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء. وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "قد علمنا إن كنت لمؤمنا "، فعلى الأول يجب كسر إن، وعلى الثاني يجب فتحها)) انتهى.

لاَ النّافِيَةُ لِلْجِنْسِ وَشُرُوطُ عَمَلِهَا عَمَلَ إنَّ

١٧٣. كَـــ(إنَّ) فِي الْعَمَـــلِ(لاَ) النَّافِيَـــةِ لِلْجِـــنْسِ فِي مُتَّصِـــلِ التَّكِـــرَةْ[٢]

قال الصبان : ((قوله: "يجب فتحها" أي لطلب العامل ولا معلقَ لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بإن النافية حتى يحتاج للفرق. وقد يقال إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال: لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام.)) انتهى.

[١] – قال في التوضيح : ((تخفف "إن" المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها نحو: {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}، ويجوز إعمالها استصحابا للأصل، نحو: {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقةً بين الإثبات والنفي، وقد تغني عنها قرينة لفظية، نحو: "إن زيد لن يقوم"، أو معنوية، كقوله:

..... وإن مالـــك كانـــت كـــرام المعـــادن))

انتهى.

قال في التصريح : (("و" هذه اللام "قد تغني عنها قرينة لفظية" بأن يكون الخبر منفيا، "نحو: إن زيد لن يقوم"، فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني؛ لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم، "أو" قرينة "معنوية"، كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح، "كقوله"، وهو الطرماح، واسمه الحكيم بن حكيم:

أنـــا ابـــن أبـــاة الضـــيم مـــن آل مالـــكٍ "وإن مالـــك كانـــت كـــرام المعـــادن"

ولو قال: لكانت باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهم النفي هنا ممتنع، وأباة جمع آب، كقضاة جمع قاض، من: أبى إذا امتنع، والضيم: الظلم، ومالك: اسم قبيلة، ولذلك قال: كانت، وصرفها مراعاة للحي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وربمـــا اســـتغني عنهـــا إن بـــدا مـــا نـــاطق أراده معتمـــدا))

انتهى.

[٢] يجري مجرى (إن) في نصب الاسم ورفع الخبر (لا) بثلاثة شروط: أحدها أن تكون نافية للجنس

١٧٤. فَـــإِنْ أَتَى اسْـــمُهَا مُضـــافًا اَوْ شَبِيـــ ـــهًـــا بِـــالَّذِي أُضِـــيفَ فاسْـــمَهَا انْصِـــبِ

١٧٥. والْمُفْـــــرَدَ ابْنِـــــهِ عَلَى الَّذِي بِـــــهِ يَنْتَصِـــبُ الْمُفْـــرَدُ حـــالَ نَصْـــبِهِ

١٧٦. وَفَـــتْحُ مَـــا كَمُسْـــلِماتٍ يَـــاتِي مَـــعْ (لاَ) كَكَـــسْرِ مَـــا كَمُسْـــلِمَاتِ[1]

١٧٧. والأَوَّلَ افْـــــتَحْ فِي كَلاَ حَـــــوْلَ وَلاَ قُـــوَّةَ والثَّـــانِي كَمَـــا شِـــئْتَ اجْعَـــلاَ[2]

والثاني أن يكون معمولاها نكرتين، والثالث: أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا، فإن انخرم الشرط الأول: بأن كانت ناهية، اختصت بالفعل وجزمته نحو: ﴿لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] أو زائدة لم تعمل شيئا، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١١] أو نافية للوحدة عملت عمل ليس، نحو: لا رجلٌ في الدار بل رجلان. وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل، ووجب تكرارها، مثال الأول: لا زيد في الدار ولا عمرو، ومثال الثاني: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]. ابن هشام رحمه الله.

[1] وقد روي بالوجهين قوله:

لا ســـابغاتٍ ولا جـــأواء باســـلة تقـــي المنـــون لـــدى اســـتيفاء آجـــال

[2] حاصل هذا البيت والأبيات التي من بعده أن (لا) إذا تكررت مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع، فإن فتحت فلك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح والنصب، والرفع، وإن رفعت فلك في الثانية وجهان: الرفع والفتح، ويمتنع النصب.

فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين؛ ورفعهما، وفتح الأول ورفع الثاني، وعكسه، وفتح الأول ونصب الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب.

فإن لم تتكرر (لا) مع النكرة الثانية، لم يجز في الأولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، تقول: لا حول وقوةً، أو قوةٌ، بفتح حول لا غير، ونصب قوة أو رفعها، قال الشاعر:

* فلا أب وابنا مثلُ مروان وابنه *

ويجوز: "فلا أبَ وابنٌ" وإن كان اسم (لا) مفردا، ونعت بمفرد، ولم يفصل بينهما فاصل، مثل: (لا رجل ظريف في الدار) جاز في الصفة الرفع على موضع (لا) مع اسمها، فإنهما في موضع الابتداء، والنصب على موضع اسمها، فإن موضعه نَصْبٌ بـ(لا) العاملة عمل (إن)، والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر، ثم أدخلت (لا) عليهما.

فإن فصل بينهما فاصل، أو كانت الصفة غير مفردة، جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح، فالأول نحو: لا رجل في الدار ظريفٌ، وظريفا، والثاني نحو: لا رجل طالعا جبلا وطالعٌ جبلا. ابن هشام رحمه الله.

١٧٨. أَوِ ارْفَعِ الأَوَّلَ مُهْمِلاً لِـ(لاَ) إِذْ كُرِّرَتْ[1] والنَّصْبَ فِي الثَّانِي احْظُلاَ

١٧٩. إِنْ لَمْ تُكَرِّرْ (لاَ) لِلاَوَّلِ ابْنِيَا وَبِسِوَى الْفَتْحَةِ فِي الثَّانِي ائْتِيَا

١٨٠. بِالْمُفْرَدِ الَّذِي بِمَبْنِيٍّ وُصِلْ نَعْتًا لَهُ الأَوْجُهُ كُلُّهَا تَحِلْ

١٨١. وَغَيْرُ مُفْرَدٍ وَمُفْرَدٌ فُصِلْ عَنْ ذَلِكَ الْمَبْنِيِّ فَتْحُهُ حُظِلْ

ظَنَّ وَأَخَواتُهَا

١٨٢. تَنْصِبُ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ الْخَبَرَا وَالْمُبْتَدَا وَهْيَ ظَنَنْتُ وَدَرَى

١٨٣. خِلْتُ رَأَيْتُ وَحَسِبْتُ زَعَمَا وَجَدْتُ[2] وَلْتَضُمْ لَهُنَّ عَلِمَا

١٨٤. فَتَنْصِبُ الْجُزْءَيْنِ مَفْعُولَيْنِ لَهَا إِذَا نَصَبَتِ الْجُزْءَيْنِ

١٨٥. تُلْغَى بِرُجْحَانٍ إِذَا أُخِّرَتِ وَبِمُسَاوٍ إِذَا وُسِّطَتِ

١٨٦. وَعَلِّقَنْ عَمَلَهَا أَيَ ابْطِلاَ لَفْظًا إِنُ اتْبِعَتْ بِنَفْيٍ (إِنْ) وَ(لاَ)

١٨٧. أَوْ (مَا) أَوُ اتْبِعَتْ بِالاِسْتِفْهَامِ أَوْ لاَمِ الاِبْتِدَا أَوِ الإِقْسَامِ

بابُ الْفاعِلِ[2]

١٨٨. مَرْفُوعٌ الْفاعِلُ لاَ يُؤَخَّرُ[3] عامِلُهُ عَنْهُ كَـ"خابَ قَيْصَرُ"

---

[1] إذ كررت من زياداتي.

[2] إنما جعل وجد وألفى من أفعال القلوب لأن من ألفى شيئا علمه على ما وجده.

[3] قال ابن هشام رحمه الله: لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ، شرعت في ذكر باب الفاعل وما يتعلق به من باب النائب، وباب التنازع، وما يتعلق به من باب الاشتغال. اعلم أن الفاعل عبارة عن «اسم صريح، أو مؤول به، أسند إليه فعل، أو مؤول به، مقدم عليه بالأصالة: واقعا منه، أو قائما به». مثال ذلك "زيد" من قولك: «ضرب زيد عمرا»، و«علم زيد» فالأول: اسم أسند إليه فعل واقع منه، فإن الضرب واقع من زيد، والثاني: اسم أسند إليه فعل

١٨٩. وَلَـــيْسَ تَلْحَـــقُ بِـــهِ عَلامَـــةُ مُثَـــنًّى[1] اَوْ جَمْـــعٍ كَـــ"قالَ نِسْـــوَةُ"

١٩٠. وَقَـــلَّ[2] أَنْ يَـــأْتِي بِهَـــا مَقْرُونَـــا كَـــ"مُخْرِجِيَّ" "يَتَعاقَبُونَ"ـــا

١٩١. عَلاَمَـــةُ التَّأْنِيـــثِ بِالْفِعْـــلِ إِذَا أُنِّـــثَ تَلْحَـــقُ كَـــ"نالَتْ هِنْـــدُ ذَا"

١٩٢. وَفِي الْمُؤَنَّـــثِ مَجَـــازًا تُثْبَـــتُ طَـــوْرًا وَقَـــدْ لاَ تُثْبَـــتُ الْعَلامَـــةُ

١٩٣. مَـــعْ ظَـــاهِرٍ كَـــ"جَاءَكُمْ بَيِّنَـــةُ مِـــنْ رَبِّكُـــمْ" "جـــاءَتْكُمُ مَوْعِظَـــةُ"

١٩٤. كَـــذَا الْمُؤَنَّـــثُ الْحَقِـــيقِيُّ إِذَا فُصِـــلَ مِـــنْ فاعِلِـــهِ الظَّـــاهِرِ ذَا

١٩٥. وَفَصْـــلُ (إِلاَّ) ذِكْـــرُ تِي الْعَلامَـــةِ مَعْـــهُ امْتَعَنْـــهُ فِي سِـــوَى الضَّرُـــورَةِ

١٩٦. إِذْ فاعِـــلُ الْفِعْـــلِ هُنَـــا مُـــذَكَّرُ حُـــذِفَ لاَ مَـــا بَعْـــدَ (إِلاَّ) يَظْهَـــرُ

قائم به، فإن العلم قائم بزيد. وقولي أولاً: "أو مؤول به" يدخل فيه نحو: ﴿أَن تَخْشَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَانِ لِلذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٥]، فإنه فاعل مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوع. وقولي ثانيا: "أو مؤول به" يدخل فيه نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، فألوانه فاعل، ولم يسند إليه فعل، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل، وهو مختلف، فإنه في تأويل يختلف. وخرج بقولي: "مقدم عليه" نحو: "زيد" من قولك: "زيد قام" فليس بفاعل، لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه، بل مؤخر عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبر. وخرج بقولي: "بالأصالة" نحو: "زيد" من قولك: "قائم زيد" فإنه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل، وهو مقدم عليه، لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة؛ لأنه خبر؛ فهو في نية التأخير. وخرج بقولي: "واقعا منه... إلخ" نحو: "زيد" من قولك: "ضرب زيد" فإن الفعل المسند إليه واقع عليه، وليس واقعا منه ولا قائما به. وإنما مثلت الفاعل بـ "قام زيد" و"مات عمرو" ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا، بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت، ومع ذلك يسمى فاعلا. انتهى كلام ابن هشام رحمه الله.

[1] أي تثنية:

وكاســم مفعــول غــير ذي الثلاثــة جــئ منــه لمــا مفعــل أو مفعــل جعــلا

[2] اخترت (قل) عن قول الأصل: شذ للأدب، وجرأني على ذلك أنه لغة طائفة قليلة من العرب.

١٩٧. كَالْحَذْفِ فِي ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾ وَأَبْصِرِ ... وَ﴿قُضِيَ الأَمْرُ﴾ وَبَابِ الْمَصْدَرِ

١٩٨. فَهْوَ[١] بِتِي الْمَواضِعِ الأَرْبَعَةِ ... مُطَّرِدٌ مُمْتَنِعٌ بِغَيْرِتِي

١٩٩. وَبَابُ نِعْمَ تُثْبَتُ الْعَلامَةُ ... فِيهِ وَتُحْذَفُ كَـ"نِعْمَ الْمَرْأَةُ"

٢٠٠. كالْجَمْعِ ذِي التَّكْسِيرِ فاحْذِفهَا وَتِ[٢] ... بِهَا بِمَعْنَى الْجَمْعِ والْجَماعَةِ[٣]

٢٠١. وَفاعِلُ الْعامِلِ مَعْهُ جُعِلاَ ... كَكِلْمَةٍ فالاَصْلُ أَنْ يَتَّصِلاَ

٢٠٢. وَرُبَّمَا مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ ذُكِرْ ... كَـ﴿وَلَقَدْ جَا آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرْ﴾

٢٠٣. فِي سَرَّنِي ابْنِي[٤] وَحَوَى الْمَطْلُوبَا ... طالِبُهُ[٥] مُؤَخَّرٌ وُجُوبَا

٢٠٤. وَقَدِّمِ الْفاعِلَ إِنْ لَمْ يَظْهَرِ ... مَا الْقَصْدُ أَوْ أُضْمِرَ مَا لَمْ يُحْصَرِ

٢٠٥. والْفِعْلُ عَنْ مَفْعُولِهِ يُؤَخَّرُ ... جَوازًا اَوْ حَتْمًا كَمَنْ تَخَيَّرُ

٢٠٦. فاعِلُ بابِ نِعْمَ إِمَّا مُضْمَرُ ... مُسْتَتِرٌ فَسَّرَهُ مُفَسِّرُ[٦]

٢٠٧. يُطابِقُ الْمَخْصُوصَ أَوْ سُمِّيَ مُحَلْـ ... ـلًى بِـ(أَلَ) اوْ أُضِيفَ لِاسْمٍ فِيهِ (أَلْ)

بابُ النَّائِبِ عَنِ الْفاعِلِ

---

[١] "فالحذف بالمواضع الأربعة". نسخة.

[٢] قال في لسان العرب وقوله:

ت لي آل زيد فابدهم لي جماعة ... وسل آل زيد أي شيء يضيرها

قال ابن جني حكي أن بعض العرب يقول في الأمر من أتى ت زيدا فيحذف الهمزة تخفيفا كما حذفت من خذ وكل ومر وقرئ ﴿يَوْمَ يَاتِي﴾ [الأنعام: ١٥٩] بحذف الياء كما قالوا لا أدر وهي لغة هذيل.

[٣] بمعنى الجمع والجماعة من زياداتي.

[٤] وذلك لأنه لو قيل: "سر ابني إياي" لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك لا يجوز كما تقدم.

[٥] إذ لو تقدم الفاعل هنا فقيل: حوى طالبُه المطلوبَ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز.

[٦] أي تمييز، فالتمييز يسمى مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا ومميزا وتمييزا.

٢٠٨. يَخْلُفُ مَفْعُولٌ بِهِ الْفاعِلَ فِي جَمِيعِ الأَحْكامِ مَتَى مَا يُحْذَفِ

٢٠٩. وَحَيْثُ لاَ مَفْعُولَ فالْقابِلُ مِنْ ظَرْفٍ وَمَصْدَرٍ وَمَجْرُورٍ قَمِنْ

٢١٠. وَإِنَّمَا الْقابِلُ مَا تَصَرَّفَا مُخَصَّصًا كَـ"سِيرَ سَيْرُ الْمُصْطَفَى"

٢١١. عَلَيْهِ مَا يَنْشَرِحُ الصَّدْرُ بِهِ مِنْ صَلَواتِ وَسَلامِ رَبِّهِ[1]

---

[1] لا تجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون مختصا، فلا يجوز: (ضُرِبَ ضربٌ)، ولا (صِيم زمنٌ)، ولا (اعتُكِف مكانٌ)، لعدم اختصاصها فإن قلت: ضُرِبَ ضَربٌ شديدٌ، وصِيمَ زمنٌ طَويلٌ، واعتُكِفَ مكانٌ حسنٌ جاز، لحصول الاختصاص بالوصف. الثاني: أن يكون متصرفا، لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية فلا يجوز "سبحانُ الله" بالضم على أن يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يُسَبِّحُ سبحانُ الله ولا "يجاء إذا جاء زيد" على أن (إذا) نائبة عن الفاعل لأنهما لا يتصرفان. الثالث: أن لا يكون المفعول به موجودا فلا تقول: ضُرِبَ الْيَوْمُ زَيْدًا، خلافا للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضا جار في الجار والمجرور والخلاف جار فيه أيضا، واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٣]، وبقول الشاعر:

وإنما يرضي المنيب ربَّه ما دام معنيا بذكر قلبَه

فأقيم (بما) و(بذكر) مع وجود ﴿قَوْماً﴾ و(قلبه).

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ﴾ [الجاثية: ١٣] أي ليجزى الغفرانُ قوما، وإنما أقيم المفعول به مقامه، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز. اهـ ابن هشام رحمه الله. وقوله: وأجيب عن القراءة بأنها شاذة مردود بأنها عشرية.

قال ابن مالك رحمه الله في الكافية:

ونـاب مصـدر وظـرف صـرفا وخصصـا عـن فاعـل قـد حـذفا

كـذاك حـرف الجـر والمجـرور كسـير بي واليـوم والمسـير

ولا ينـوب بعـض هـذي إن وجـد في اللفـظ مفعـول بـه وقـد يـرد

كقـول بعـض الفصـحاء منشـدا لم يعـن بالعليـاء إلا سـيدا

ومثـل ذا أيضـا ﴿ليجـزى قومـا﴾ فاصـدع بحـق وتـوق اللومـا

٢١٢. وَأَوَّلُ الْفِعْـــلِ يُضَـــمُّ مُطْلَقَـــا كَتالِـــتِ الْمَـــاضِي بِنَحْـــوِ انْطَلَقَـــا
٢١٣. مِمَّـــا بِهَمْـــزِ الْوَصْـــلِ والثَّـــانِي اضْـــمُمَا فِي الْمَـــاضِ مِـــنْ كالْمَـــاضِ مِـــنْ تَعَلَّمَـــا[١]
٢١٤. وَقَبْـــلَ الآخِـــرِ مِـــنَ الْمَـــاضِي اكْـــسِرِ وافْـــتَحْ بِغَـــيْرِ الْمَـــاضِ قَبْـــلَ الآخِـــرِ[٢]
٢١٥. وَجَـــوِّزَنَّ الْـــكَسْرَ والإِشْـــمامَا والضَّـــمَّ فِي فـــاءِ كَنَحْـــوِ قامَـــا

بابُ الاِشْتِغالِ

٢١٦. فِي نَحْـــوِ زَيْـــدًا زُرْتُـــهُ أَوْ زُرْتُ أَخـــاهُ أَوْ زَيْـــدًا بِـــهِ مَـــرَرْتُ
٢١٧. تَنْصِـــبُ مُضْـــمِرًا وُجُوبًـــا زُرْتُ أَوْ مُضْـــمِرًا أَكْرَمْـــتُ أَوْ جـــاوَزْتُ
٢١٨. وَلَـــكَ أَنْ تَرْفَعَـــهُ بِالاِبْتِـــدَا فَتُخْـــبِرِ الْجُمْلَـــةُ عَنْـــهُ مُبْتَـــدَا[٣]
٢١٩. وَلَـــيْسَ لِلْجُمْلَـــةِ فِي الإِعْـــرَابِ مَحَـــلٌّ اِنْ تَجُـــنَحْ لِلاِنْتِصـــابِ
٢٢٠. ذَلِـــكَ، والـــرَّاجِحُ فِي نَحْـــوِ أَبِي سِرْ سَـــيْرَهُ النَّصْـــبُ[٤] لأَجْـــلِ الطَّلَـــبِ[٥]

وعلمـــا الكوفـــة مـــع أبي الحســـن في الحكـــم بـــاطراد هـــذا حيـــث عـــن

[١] فعل ماض، و(من) بيانية على حد ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٢٨] ولك أن تجعله فعل أمر مؤكدا بنون التوكيد الخفيفة.

[٢] نحو: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنَ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٩].

[٣] حال من الضمير في عنه.

[٤] اعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات، فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي فيه الوجهان.

[٥] وإنما ترجح النصب في الطلب على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولأن في الرفع الإخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب، قاله ابن الشجري: ونوقش فيه بأن الخبر المحتمل لما ذكره هو الكلام الخبري المقابل للإنشاء لا خبر المبتدأ.
قال أبو علي كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مر بي قوله:
إن الـــذين قتلـــتم أمـــس ســـيدهم لا تحســـبوا لـــيلهم عـــن لـــيلكم نامـــا

٢٢١. وَأَوَّلُوا ﴿السَّارِقُ والسَّارِقَةُ﴾[١] والرَّفْعُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّبْعَةُ[٧]

٢٢٢. والنَّصْبُ فِي[٢] أَطَعْتُ رَبِّي والنَّبِي أَطَعْتُهُ انْتُخِبَ لِلتَّنَاسُبِ[١]

اهـ. التصريح على التوضيح وياسين.

[١] وحاصل التأويل أن الآية ليست مما نحن فيه، بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان، وبيان ذلك أن تقدير الكلام عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، فحذف المضاف وهو (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (السارق) وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استئنف الحكم وهو فاقطعوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي (فاقطعوا) عن المبتدإ وهو (السارق) ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدإ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى فخرجت المسألة من باب الاشتغال لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو جرد من الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وهذا التقدير متعين عند سيبويه لأن الفاء لا تدخل عنده على الخبر في نحو هذا التركيب، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدإ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما، وهذا المثال ليس من ذلك لأن المبتدأ في هذا المثال: (أل) وصلتها غير ما ذكر ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدإ إذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بهما قال في قوله:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأُكرُومة الحيين خِلو كما هيا

قال فيه إن التقدير: هذه خولان فجعل (خولان) خبر مبتدإ محذوف وجملة (فانكح فتاتهم) مستأنفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدإ غير الموصول و(الأكرومة) بضم الهمزة من الكرم كالأعجوبة من العجب.

وقال المبرد: الفاء بمعنى الشرط لأن الموصول فيه معنى الشرط والمعنى إن سرقا فاقطعوا أيديهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه بالجواب في المبتدإ المشبه بالشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، فعلى رأي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال، فالرفع على الابتداء عندهما واجب، والخبر على قول سيبويه محذوف وهو (مما يتلى عليكم) وعلى قول المبرد مذكور وهو ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٤٠].

وقال ابن السيد وابن بابشاذ: الآية من الاشتغال والرفع يختار في العموم بالأمر كالآية ونحوها كـ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] لشبهه بالشرط في العموم والإبهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر، كـ (زيدا اضربه) لعدم مشابهته الشرط. انتهى مصفى من التصريح والتوضيح والأشموني والصبان.

[٧] الشطر الأخير من زياداتي.

[٢] في نحو قد أطعت. نسخة.

٢٢٣. كَـذَا إِذَا صَـحِبَ الاِسْـمَ مَـا صَـحِبْ غالِبًـا الْفِعْـلَ فَنَصْـبُهُ انْتُخِـبْ[٢]

٢٢٤. وَإِنْ أَتَى الإِسْـمُ مُصـاحِبًا لِمَـا يَخُـصُّ بِالْفِعْـلِ[٣] فَنَصْـبَهُ الْزَمَـا

٢٢٥. وَيَجِـبُ الرَّفْـعُ إِذَا صَـحِبَتِ الاِسْـمَ أَداةٌ كَـ(إِذَا) الفُجـاءَةِ[٤]

٢٢٦. وَإِنْ عَلَى الْجُمْلَـةِ أعـني الكُـبْرَى[٥] عَطَفْـتَ فَالْوَجْهـانِ فِيـهِ قَـرَّا

---

[١] أي من المواضع التي يترجح فيها النصب أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية، كقولك: قام زيد وعمرا أكرمته، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية، فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية، لأن التقدير: وأكرمت عمرا أكرمته، فتكون قد عطفت جملة فعلية على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التخالف، فلذلك رجح النصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ۝ وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٤، ٥] أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية وهي: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾. ابن هشام.

[٢] كقولك: أزيدا أكرمته، وما زيدا رأيته، قال تعالى: ﴿أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤].

[٣] كأدوات الشرط والتحضيض.

[٤] أي في كونها تختص بالجملة الاسمية كليتما وواو الحال قبل المضارع المثبت.

[٥] قال ابن هشام في شرحه. وأما الذي يستويان فيه فضابطه أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك زيد قام أبوه وعمرا أكرمته وذلك لأن زيد قام أبوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولي كبرى أنها جملة في ضمنها جملة ومعنى قولي ذات وجهين أنها اسمية الصدر فعلية العجز فإن راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان انتهى كلامه ومن الطريف أنه وقع هنا فيما انتقد على العروضيين وأبي نواس حيث قال فيما لا ينصرف في العدل الواقع في الصفات: " والواقع في غير العدد أخر وذلك نحو قولك مررت بنسوة أخر لأنها جمع الأخرى وأخرى أنثى آخر ألا ترى أنك تقول: جاءني رجل آخر وامرأة أخرى والقاعدة أن كل فعلى مؤنثة أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى والكبر والصغر قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لِإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥] ولا يجوز أن تقول صغرى ولا كبرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا أبا نواس في قوله:

٢٢٧. والــرَّاجِحُ الرَّفْــعُ بِغَــيْرِ مَــا مَضَى ... إِذْ هُــوَ أَصْــلٌ مَــا لِتَرْكِــهِ اقْتِضَــا[١]

٢٢٨. هَــذَا وَلاَ يُحْسَــبُ مِمَّــا قَــدْ ذُكِــرْ ... ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُــوهُ فِي الزُّبُــرْ﴾

٢٢٩. وَلاَ تَخَــلْ مِنْــهُ أَزَيْــدٌ ذُهِبَــا ... بِــهِ لِمَنْــعِ ذَا مِــنَ انْ يَنْتَصِــبَا[٢]

بابُ التَّنازُعِ[٣]

٢٣٠. فِي نَحْــوِ زَيْــدٌ سَرَّهُ وَقُــبِلاَ ... عَمَلُــهُ[٤] أَحَــدَ ذَيْــنِ أَعْمِــلاَ

٢٣١. وَآثَــرَ الْكُــوفِيُّ إِعْمَــالَ الأَوَّلْ ... والبَصْــرِ[٥] قَــدْ آثَــرَ لِلثَّــانِي الْعَمَــلْ

٢٣٢. والْعامِــلُ الآخِــرُ مَــنْ أَهْمَلَــهُ ... يُضْــمِرُ[٦] فِيــهِ كُلَّ مَــا احْتَــاجَ لَهُ

٢٣٣. وَلاَ يَــجِيءُ مُضْــمَرًا فِي الاَوَّلِ ... غَــيْرُ ضَــمِيرِ الرَّفْــعِ إِمَّــا يُهْمَــلِ

٢٣٤. قَــوْلُ امْــرِئِ الْقَــيْسِ: (كَفَــانِي وَلَــمِ ... أَطْلُــبْ قَلِيــلٌ)[٧] مَــا لِذَا الْبَــابِ نُــمِي[١]

كــأن صــغرى وكــبرى مــن فقاقعهــا ... حصــباء در علــى أرض مــن الــذهب"

فسبحان من لايغفل، ولولا أن (كبرى) لحن لقلت بدل "أعني الكبرى": (وهي كبرى).

[١] هذا البيت كان من زياداتي على القطر فإذا به من زيادات الشذور عليه.

[٢] هذا التعليل من زياداتي.

[٣] يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الإعمال أيضا. وضابطه: أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر. ابن هشام تحقيقه.

[٤] مثلت به تفاؤلا.

[٥] بحذف ياء النسبة.

[٦] وبعد ماض رفعك الجزا حسن. وإن شئت فقل: أضمَر.

[٧] أي قوله:

ولــو أن مــا أســعى لأدنى معيشــة ... كفــاني ولم أطلــب قليــل مــن المــال

ولكــن مــا أســعى لمجــد مؤثــل ... وقــد يــدرك المجــد المؤثــل أمثــالي

ومــا المــرء مــا دامــت حشاشــة نفســه ... بمــدرك أطــراف الخطــوب ولا آل

بابُ الْمَفاعِيلِ

٢٣٥. خَمْسَ[٢] الْمَفاعِيلِ انْصِبَنْ فَمَا بِهِ كانَ وُقُوعُ الْفِعْلِ مَفْعُولٌ بِهِ

٢٣٦. مِنْهُ الْمُنادَى وإذَا كانَ شَبِيـ ـهًا بِالْمُضافِ أَوْ مُضافًا اِنْصِبِ

٢٣٧. كَذَا إذَا نُكِّرَ مَا لَمْ يُقْصَدِ وابْنِ الْمُعَرَّفَ مَتَى يَنْفَرِدِ

---

[١] قال ابن هشام: ليس من التنازع قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد كما قدمنا، ولووجه هنا (كفاني) و(أطلب) إلى (قليل) فسد المعنى، لأن (لو) تدل على امتناع الشيء، لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا، نحو: "لو جاءني أكرمته" وإذا كان منفيا كان مثبتا، نحو: لو لم يسئ لم أعاقبه، وعلى هذا فقوله: أن ما أسعى لأدنى معيشة منفي لكونه في نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة، وقوله: ولم أطلب مثبت لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجه إلى قليل وجب فيه إثبات طلب القليل وهو عين ما نفاه أولا، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا، وتقديره ولم أطلب الملك ومقتضى ذلك أنه طالب للملك وهو المراد.

فإن قيل: إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني، ولو قدرته مستأنفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو.

قلت: إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط. اهـ كلام ﷺ.

[٢] قال ابن هشام ﷺ: باب: المفعول منصوب وهو خمسة: هذا هو الصحيح وهي: المفعول به كضربت زيدا، والمفعول المطلق وهو المصدر، كضربت ضربا، والمفعول فيه وهو الظرف، كـ صمت يوم الخميس وجلست أمامك والمفعول له كـ قمت إجلالا لك والمفعول معه، كـ سرت والنيل. ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقدر سرت وجاورت النيل.

ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه، نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] لأن المعنى من قومه. وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه. اهـ كلام ﷺ.

٢٣٨. وَلْتَبْنِـــــــهِ إذاً عَلَى الَّذِي بِـــــــهِ قَـــــدْ كانَ يُرْفَـــــعُ لَدَى إعْرابِـــــهِ

الْمُنادَى الْمُضافُ

٢٣٩. وَيَـــا غُـــلامُ بِـــالثَّلاثِ والأَلِـــفْ والْيـــا وبِـــالْفَتْحِ والإِسْـــكانِ أُلِـــفْ

٢٤٠. والْفَـــتْحُ قَـــدْ أَتَى بِتـــاءِ أَبَتَـــا أُمَّـــتَ فِي النِّـــداءِ والْكَـــسْرُ أَتَى[1]

٢٤١. وَمِـــيمَي ابْـــنَ عَـــمَّ وابْـــنَ أُمَّـــا إلَيْهِمَـــا فَـــتْحٌ وَكَـــسْرٌ يُـــنْمَى

٢٤٢. فِي الاَوَّلَـــيْنِ يَقْـــبُحُ الْيَـــا والأَلِـــفْ وَوَصْـــلُ ذَيْـــنِ بـــالأَخِيرَيْنِ ضَـــعُفْ

---

[1] إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما جاز فيه عشر لغات: الست المذكورة ولغات أربع أخر.
إحداها إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾.
الثانية: إبدالها تاء مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر.
الثالثة: يا أبتا بالتاء والألف وبها قرئ شاذا.
الرابعة: يا أبتي، بالتاء والياء.
وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.
وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء مثل (يا غلامَ غلامي) لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان (ابن أم) أو (ابن عم) فيجوز فيهما أربع لغات: فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى﴾ [طه: ٩٢]، والثالثة إثبات الياء كقول الشاعر:

يـــا ابـــن أمـــي ويـــا شـــقيِّق نفســـي أنـــت خلفتـــني لـــدهر شـــديد

والرابعة: قلب الياء ألفا كقوله:

يـــا ابنـــة عمـــا لا تلـــومي واهجعـــي .....

وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال. اهـ ابن هشام رحمه الله.

تابعُ الْمُنادَى

٢٤٣. وَيَتْبَعُ الْعَطْفُ بَيانًا وَنَسَقْ[١] والنَّعْتُ والتَّوْكِيدُ مَبْنِيًّا[٣] سَبَقْ

٢٤٤. فِي[٢] لَفْظِ اَوْ مَحَلِّ اِنْ أُفْرِدَتِ أَوْ قُرِنَتْ بِـ(أَلْ) مَعَ الإضافَةِ

---

[١] قال ابن هشام: والحاصل أن المنادى إذا كان مبنيا وكان تابعه نعتا أو تأكيدا، أو بيانا أو نسقا بالألف واللام وكان مع ذلك مفردا أو مضافا وفيه الألف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول في النعت: يا زيد الظريفُ بالرفع والظريفَ بالنصب، وفي التأكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين وفي البيان يا سعيد كرز وكرزا وفي النسق: يا زيد والضحاكُ والضحاكَ قال الشاعر:

يا حكم الوارث عن عبد الملك

روي برفع الوارث ونصبه.

وقال الآخر (جرير بن عطية يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز):

فما كعب بن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجوادا

والقوافي منصوبة وقال آخر:

ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خَمَر الطريق

وقال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وقرئ شاذا والطير وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذي فيه (أل)، تقول: يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجه، وقال الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامر العَنْسِ

يروى برفع الضامر ونصبه.

فإذا كان التابع من هذه الأشياء مضافا، وليس فيه الألف واللام تعين نصبه على المحل، كقولك: يا زيد صاحبَ عمرو ويا زيد أبا عبد الله، ويا تميم كلكم أو كلهم ويا زيد وأبا عبد الله، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٣].

وإن كان التابع نعتا لأي تعين رفعه على اللفظ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٥].

وإذا كان التابع بدلا، أو نسقا بغير الألف واللام، أعطي ما يستحقه لو كان منادى، تقول في البدل: يا سعيد كرز بضم كرز بغير تنوين، كما تقول: يا كرز ويا سعيد أبا عبد الله بالنصب، كما تقول: يا أبا عبد الله، وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم، ويا زيد وأبا عبد الله بالنصب، وهكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا. اهـ

[٣] مفعول به لـ(يتبع).

[٢] متعلق بـ(يتبع).

٢٤٥. وإنْ أَتَـــتْ مُضـــافَةً وَهْيَ مِـــنَ (الْ) خالِيَـــةٌ فَمَـــا عَـــنِ التَّصْـــبِ حِـــوَلْ[١]

٢٤٦. وَبَـــدَلٌ وَنَسَـــقٌ خَـــلاَ مِـــنَ (الْ) مُطْلَقًـــا[٢] اجْعَلَنْهُمَـــا كمَـــا اسْـــتَقَلْ

٢٤٧. (أَيٌّ) مِـــنَ ايُّهَـــا يَكُـــونُ نَعْتُهَـــا كَلَفْـــظِ (أَيٍّ) فَلْـــيُرَاعَ لَفْظُهَـــا[٣]

٢٤٨. فِي (زَيْـــدُ زَيْـــدَ الْيَعْمَـــلاَتِ الذُّبَّـــلِ[٤]) فَتْحُهُمَـــا مَعًـــا وَضَـــمُّ الأَوَّلِ[٥]

---

[١] عبرت بها ليرتبط القارئ بالقرآن ويستفيد تفسير كلمة منه، قال في القاموس: تحول عنه زال إلى غيره والاسم كعنب، ومنه: ﴿لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣].

[٢] أي سواء كان المنادى مبنيا أو معربا وعبارة الأصل: والبدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل مطلقا.

[٣] قال ابن مالك رحمه الله في الكافية:

وأيهـــا وصـــل نـــدا مـــا فيـــه أل والتـــاءَ في التانيـــث زد تكـــف العـــذل

و(هـــا) لتنبيـــه ومـــا بعـــد صـــفه يلـــزم بـــالرفع لـــدى ذي المعرفـــه

والمـــازني نصـــبها جـــوز لا نقـــلا ولكـــن بقيـــاس عمـــلا

[٤] – إشارة إلى قول عبد الله بن رواحة رضي الله تعالى عنه :

يـــا زيـــدُ زيـــدَ الْـــيعملات الـــذُّبَّل تطـــاول الليـــل عليـــك فـــانزلِ

ومراده بزيد: زيد بن أرقم، وكان يتيما في حجر عبد الله بن رواحة وسافر معه في غزوة وسمع عبد الله يقول شعرا يتمنى فيه الشهادة فبكى زيد فقال له عبد الله بعد أن خفقه بالدرة: وما عليك يالكع أن يرزقني الله الشهادة وترجع بين شعبتي الرحل، وكان مردفَه خلفه على حقيبة الرحل.

قال الصبان : ((قوله: "زيد اليعملات" بفتح الميم أضيف زيد إلى اليعملات؛ لأنه كان يحدو لها وهي جمع يعملة وهي الناقة القوية الحمولة. والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع انتهى. زكريا.

وعبارة القاموس: وهي الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل, والجمل يَعْمَلٌ, ولا يوصف بهما إنما هما اسمان .انتهى. ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات.)) انتهى.

[٥] إذا تكرر المنادي المفرد مضافا نحو يا زيد زيد اليعملات جاز لك في الأول وجهان أحدهما الضم وذلك على تقديره منادى مفردا ويكون الثاني حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء وإما عطف بيان

تَرْخِيمُ المُنادَى وَشُرُوطُهُ

٢٤٩. وَجَـــوَّزُوا التَّرْخِـــيمَ[١] لِلْمَعْرِفَـــةِ[٢] أَيْ حَـــذْفَ الآخِـــرِ لأَجْـــلِ الْخِفَّـــةِ

٢٥٠. ذُو التَّـــاءِ مُطْلَقًـــا[٣] وَغَـــيْرٌ[٤] إِنْ يُضَـــمْ وَهْـــوَ رُبـــاعِيٌّ فَمَـــا فَـــوْقُ عَلَـــمْ[٧]

٢٥١. يَقُـــولُ جَعْـــفُ جَعْـــفَ فِي يَـــا جَعْفَـــرُ مَـــنْ لَـــيْسَ يَنْتَظِـــرُ أَوْ يَنْتَظِـــرُ[٥]

وإما مفعولا بتقدير أعني والثاني الفتح وذلك على أن الأصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه فقال سيبويه حذف اليعملات من الثاني لدلالة الأول عليه وأقحم زيد بين المضاف والمضاف إليه وقال المبرد حذف اليعملات من الأول لدلالة الثاني عليه وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو قليل والكثير عكسه. ابن هشام رحمه الله.

[١] قال ابن هشام رحمه الله في شرحه: من أحكام المنادى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفا وهي تسمية قديمة وروى أنه قيل لابن عباس إن ابن مسعود قرأ ﴿ونادوا يا مال﴾ فقال: ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم، ذكره الزمخشري وغيره، وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه وشرطه أن يكون الاسم معرفة.

[٢] نعت للمنادى محذوفا، فهو من باب حذف المنعوت، وقد عقل هنا لأن الكلام فيه، ولدلالة الترخيم عليه أيضا.

[٣] علما أم لا زائدا على الثلاث أم لا مبنيا أم لا فتقول في (ثبة) - وهي الجماعة-: (يا ثبُ) وإلا فله ثلاثة شروط أشرت إليها بقولي: "وغيرٌ إن يضم.. إلخ".

[٤] قولي: (غير) يقرأ بالتنوين لا بالضم لأن محل كون (غير) تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه محله إذا كانت بعد ليس اتفاقا أو بعد (لا) على الأصح كقبضت عشرة ليس غير أو لا غير، قال:

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وقد كنت قلت:

يقال (لا غير) و(ليس غير) دون خفا المعناة ليس غير

[٧] وهو رباعي أو اعلى وعلم. نسخة.

[٥] من زياداتي وفيه لف و نشر مرتب ينحو نحو قوله تعالى : {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى } [البقرة: ١١١].

٢٥٢. يُحْـــذَفُ فِي التَّرْخِـــيمِ مِـــنْ سَـــلْمانِ وَنَحْـــوِهِ الْحَرْفـــانِ الآخِـــرانِ

٢٥٣. وَحَـــذَفُوا عَجُـــزَ مَـــا قَـــدْ رُكِّبَـــا مِـــنْ عَلَـــمٍ تَرْكِيـــبَ مَعْـــدِيْكَرِبَا[1]

---

[1] المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون حرفا واحدا وهو الغالب، والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط، أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدا، والثاني: أن يكون معتلا، والثالث: أن يكون ساكنا، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو: "سلمان، ومنصور، ومسكين، علما، تقول: "يا سلم ويا منص ويا مسك، قال الشاعر:

يـــا مـــروَ إن مطيـــتي محبوســـة ترجـــو الحبـــاء وربهـــا لم ييـــأس

يريد يا مروان و(الحباء) -ككتاب-: العطاء وقال الآخر:

قفـــي فـــانظري يـــا أســـم هـــل تعريفنـــه .....

يريد "يا أسماء".

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: "يا مختار" علما، لأن المعتل أصلي، لأن الأصل مختَيِّر بصيغة اسم الفاعل أو المفعول فأبدلت الياء ألفا، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة، وفي نحو دلامص علما، لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم: "درع دلامص" و"درع دلاص" ولكنها حرف صحيح، لا معتل وفي نحو: سعيد وعماد وثمود لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفهن، وفي نحو "هَيَّخ وقَنَوَّر" لأن حرف العلة محرك.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركب تركيب المزج، نحو "معدي كرب" و"حضرموت" تقول: "يا حضر". ابن هشام بتصرف.

الاِسْتِغاثَةُ[1]

٢٥٤. تَقُـــولُ تَسْـــتَغِيثُ يَـــا لَلأُمَّـــةِ بِخَفْـــضِ الأُمَّـــةِ وَفَـــتْحِ الـــلاَّمِ تِي[2]

٢٥٥. وافْـــتَحْ مَـــعَ النَّسَـــقِ إنْ تُكَـــرِّرِ (يَـــا) وَبِغَـــيْرِ ذَلِـــكَ الـــلاَّمَ اكْـــسِرِ[3]

---

[1] الاستغاثة هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا (يا) خاصة.

[2] إنما أعرب المستغاث مع كونه منادى مفردا معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف. وإنما فتح اللام مع المستغاث لأنه واقع موقع المضمر لكونه منادى، والمنادى واقع موقع الكاف أي كاف الخطاب في أدعوك وليحصل فرق بينه وبين المستغاث من أجله،

واختلف في اللام الداخلة على المستغاث: فقيل هي بقية (آل) محذوف والأصل: (يا آل زيد) فحذفت الهمزة للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فزيد مخفوض بالإضافة وهو مذهب الكوفيين مستدلين بقوله:

..... إذا الـــداعي المثـــوب قـــال يـــا لـــا

فإن الجار لا يقتصر عليه وضعف بأن ذلك يقال فيما لا آل له، وقد يرد بأن يعتبر له آل يناسب.

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف.

وقيل: ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان:

أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور. أي الفعل المحذوف الذي نابت عنه (يا) لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كألتجئ فلا يرد أن (أدعو) متعد بنفسه فكيف يتعدى باللام؟!.

والثاني: تتعلق بحرف النداء لنيابته مناب الفعل. وهو مذهب ابن جني.

. انظر الأشموني والصبان.

وعبارة ابن هشام في شرح القطر : ((والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة وهي متعلقة بـ"يا" عند ابن جني لما فيها من معنى الفعل, وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك إلى سيبويه وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلق بشيء.)) انتهى بحروفه.

قال السجاعي : ((قوله: " والغالب استعماله مجرورا..."إلخ , من غير الغالب حف اللام على ما سيأتي في كلامه.)) انتهى.

[3] إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإما أن تتكرر معه (يا) أولا فإن تكررت لزم الفتح نحو يا لزيد ويا لعمرو لبكر وإن لم تتكرر لزم الكسر نحو يا لزيد ولعمرو لبكر كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له وإلى هذا أشرت بقولي: وبغيرذلك اللام اكسر أي وفي غير المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه (يا) اكسر اللام وجوبا فتكسر مع المعطوف الذي لم تتكرر معه (يا) ومع المستغاث له. وهذا ما شرح به ابن عقيل قول ابن مالك:

وافـــتح مـــع المعطـــوف إن كـــررت يـــا وفي ســـوى ذلـــك بالكســـر ائتيـــا

٢٥٦. وَجَـــاءَ يَـــا قَـــوْمُ وَيَـــا يَزِيـــدَا[١] والْهَـــا مَـــعَ الأَلِـــفِ وَقْفًـــا زِيـــدَا[٢]

التُّدْبَةُ

٢٥٧. وَسَـــمِّ بِالْمَنْـــدُوبِ مَـــا تُوُجِّعَـــا مِنْـــهُ وَمَـــا عَلَيْـــهِ قَـــدْ تُفُجِّعَـــا[٣]

٢٥٨. وَهْـــوَ مُنـــادًى[٤] وَصِـــلَنْهُ بِـــالأَلِفْ فِي الْوَصْـــلِ والأَلِـــفِ والْهَـــا إِنْ تَقِـــفْ[٥]

٢٥٩. كَمِثْـــلِ وَا حَيْـــدَرَتَا وَا بَأْسَـــا حَيْـــدَرَتَا يَـــوْمَ الْـــوَغَى وَا رَأْسَـــا[٦]

---

[١] يعني أنها قد تحذف لام المستغاث وإذا حذفت فقد يؤتى بالألف في آخره عوضا عنها وقد لا يؤتى به فيجري عليه حينئذ حكم المنادى فتقول يا زيد لعمرو بضم زيد ويا عبد الله لزيد بنصب عبد الله.وفي البيت إشارة إلى قوله:

ألا يـــا قـــوم للعجـــب العجيـــب وللغفـــلات تعـــرض للأريـــب

وقوله:

يـــا يزيـــدا لآمـــل نيـــل عـــز وغـــنى بعـــد فاقـــة وهـــوان

[٢] والها مع الألف وقفا زيدا من زياداتي.

[٣] هذا البيت من زياداتي.

[٤] تشبيه محذوف الأداة مثل زيد أسد، فالمندوب غير منادى لأنه لم يطلب إقباله فلا تغترر بتعريفهم الندبة عرفا بأنها نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، ولا بتعريفهم المندوب بأنه المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه. والمعنى أن المندوب حكمه حكم المنادى، فتقول: وا زيد بالضم، و: وا عبد الله بالنصب، ولك أن تلحق آخره ألفا ولك إلحاق الهاء بذلك الألف في الوقف، فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة.

[٥] والحاصل: أنك إن وصلت حذفت الهاء إلا في ضرورة الشعر فيجوز إثباتها كقول المتنبي:

وا حـــر قلبـــاه ممـــن قلبـــه شـــبم ومـــن بجســـمي وحـــالي عنـــده ســـقم

ويجوز حينئذ أيضا ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين. ابن هشام رحمه الله.

[٦] قولي وا رأسا مناسب بعد ما سبق, وفي الحديث : (وا رأساه).

والحاصل : أن منتهى المندوب مطلقًا – مفردًا أو مضافًا أو شبيهًا به أو غيرهما كما تاتي أمثلته – يوصل – جوازًا رلا وجوبًا – بالألف المسماة ألف الندبة فتقول : في المفرد وازيدا , ومنه :

..... وقمـــت فينـــا بـــأمر الله يـــاعمرا

وفي المضاف وا غلامَ زيدا وا عبدَ الملكا, وفي المشبه به وا ثلاثةً وثلاثينا، وفي الصلة وا من حفر بئر زمزما، وفي المركب وا معد يكربا، وفي المحكي وا قام زيدا فيمن اسمه قام زيد، وأجاز يونس وصل ألف

النديبة بآخر الصفة نحو: وا زيدُ الظريفا ويعضده قول بعض العرب: "واجُمْجُمَتَيَ الشامِيَتَيْنا" بضم الجيم تثنية جُمجُمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما. والمراد بمنتهى المندوب: منتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما. انتهى مصفى من الأشموني والصبان عند قول ابن مالك :

ومنتهى المندوب صله بالألف .....

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

٢٦٠. والْمَصْدَرَ الفَضْلَةَ[١] سَمِّ ناصِبَا مُطْلَقَ مَفْعُولٍ كَـ"خَبَّ الْخَبَبَا"

٢٦١. إنْ وافَقَ الَّذِي عَلَيْهِ سُلِّطَا فِي لَفْظِ أَوْ معنى[٢] كَـ"سِرْتُ الْمَرَطَى"[٣]

٢٦٢. بِالْكُلِّ[٤] والْبَعْضِ[٥] وَبِاسْمِ الآلَةِ[٦] والْعَدَدِ[٧] اثْتِ عَنْهُ بِالنِّيَابَةِ

٢٦٣. لاَ بِالْمُضاهِي ﴿رَغَدًا﴾ بَعْدَ ﴿كُلاَ﴾ فَذَا أَبُو الْحَسَنِ[٨] حالاً جَعَلاَ[٩]

الْمَفْعُولُ لَهُ

---

[١] احتراز من نحو: كلامك كلام حسن وقول العرب: جد جده، فـ"كلام" الثاني و"جده" مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأول، بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل في الخبر وليسا من باب المفعول المطلق في شيء. ابن هشام رحمه الله.

[٢] خرج به نحو: عرفت قيامك. [٧] ضرب من العدو.

[٤] نحو: ﴿وَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٨].

[٥] نحو: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

[٦] كضربته سوطا أو عصا أو مقرعة.[١١] نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

[٨] سيبويه: فاسمه عمرو بن قنبر ولقبه سيبويه وكنيته أبو بشر وأبو الحسن، ونسبة هذا القول إليه من زياداتي.

[٩] أي ليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً﴾ [البقرة: ٣٤] خلافا للمعربين. زعموا أن الأصل أكلا رغدا، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغدا.
ويدل على ذلك أنهم يقولون: "سير عليه طويلا" فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: "طويل" بالرفع؛ فدل على أنه حال، لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق. ابن هشام رحمه الله.

٢٦٤. إنْ شَارَكَ الْمَصْدَرُ مَا عَلَّلَهُ وَقْتًا وَفَاعِلاً فَمَفْعُولٌ لَهُ[1]

٢٦٥. وانْصِبْ أَوِ اجْرُرَنَّ إلاَّ إنْ فَقَدْ شَرْطًا فَبِالْحَرْفِ اجْرُرَنَّهُ فَقَدْ[2]

---

[1] قال ابن هشام: الثالث من المفاعيل المفعول له ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، وهو: "كل مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل"، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٨] فالحذر مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما أيضا واحد، وهم الكافرون، فلما استُوفِيت هذه الشروط انتصب. اهـ

[2] أي إن فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل.

فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٨] فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام، لأنه ليس مصدرا وكذلك قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فأدنى أفعل تفضيل، وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضا باللام، ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فإن النوم وإن كان علة في خلع الثياب لكن زمن خلع الثياب سابق على زمنه. ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فإن الذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل، ففاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكري إياك، فلما اختلف الفاعل خفض باللام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثناؤه: (وزينة) منصوبا، لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى. اهـ ابن هشام رحمه الله.

قال الناظم:

لم يشترط يونس مصدريته والفارسي لم يشترط قلبيته

وبعض اتحاده بالعامل وقتا وبعض اتحاد الفاعل

الْمَفْعُولُ فِيهِ

٢٦٦. وَسَمِّ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ الزَّمَنَا أَوِ الْمَكَانَ حَيْثُ (فِي) تَضَمَّنَا

٢٦٧. وَمُطْلَقَ الْوَقْتِ انْصِبَنْ وَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ الْمَكَانُ حَيْثُ أُبْهِمَا[1]

٢٦٨. كَمِثْلِ مَا مِنْ مَصْدَرٍ صِيغَ إِذَا مِنْ مَصْدَرِ الْعامِلِ فِيهِ صِيغَ ذَا

٢٦٩. مُبْهَمَةٌ (عِنْدَ) (لَدَى) مُبْهَمَةُ كَذَا الْمَقَادِيرُ الْجِهاتُ السِّتَّةُ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

٢٧٠. فِي نَحْوِ "سارَ عامِرٌ وَبَرْذَعَهْ"[2] (بَرْذَعَةٌ) يُنْصَبُ مَفْعُولاً مَعَهْ

---

[1] قال ابن هشام رحمه الله: واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم، ونعني بالمختص ما يقع جوابا لـ (متى) كيوم الخميس وبالمعدود ما يقع جوابا لـ (كم) كالأسبوع والشهر والحول، وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كالحين والوقت. وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما.

والمبهم ثلاثة أنواع:

أحدها أسماء الجهات الست وهي الفوق والتحت والأعلى والأسفل واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والأمام قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٨].

وقولي: وعكسهن أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال.

وقولي: ونحوهن أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستا، لكن ألفاظها كثيرة ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كعند ولدى.

الثاني: أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد.

الثالث: ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك: جلست مجلس زيد فالمجلس: مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، ولو قلت: ذهبت مجلس زيد أو جلست مذهب عمرو لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله. اهـ

[2] البرذعة بالذال المعجمة أرض لا جلد ولا سهل، والجلد محركة الأرض الصلبة المستوية المتن. القاموس.

٢٧١. فَفَضْلَةُ الأَسْمَا الَّتِي تَبِعَتِ ... واوًا تُنَصِّصُ عَلَى الْمَعِيَّةِ

٢٧٢. مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ اَوْ مَا ضَارَعَهْ ... فِي اللَّفْظِ والْمَعْنَاةِ مَفْعُولٌ مَعَهْ[1]

٢٧٣. والنَّصْبُ قَدْ يَكُونُ واجِبًا كَمَا ... فِي نَحْوِ سِرْتُ وَطَرِيقَ الْعُلَمَا

٢٧٤. وَمِنْهُ قُمْتُ والْفَتَى لَكَ وَمَا ... لِكًا عَلَى الْقَوْلِ الأَصَحِّ فِيهِمَا

٢٧٥. فِي نَحْوِ كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَجَسَدْ ... واحِدٍ النَّصْبُ مِنَ الرَّفْعِ أَسَدْ

٢٧٦. بِعَكْسِ جَاءَ الْوَاحِدِيُّ والْوَا ... قِدِيُّ فَالنَّسَقُ فِيهِ أَقْوَى[2]

---

[1] فخرج الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه على معنى الجمع أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما والجملة الحالية في نحو جاء زيد والشمس طالعة فإنه وإن كان المعنى على قولك: جاء زيد مع طلوع الشمس إلا أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة.

وبذكر الفضلة ما بعد الواو في نحو: اشترك زيد وعمرو فإنه عمدة لأن الفعل لا يستغني عنه لا يقال: اشترك زيد لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، وبذكر الواو ما بعد (مع) في نحو جاءفي زيد مع عمرو، وما بعد الباء من نحو: بعتك الدار بأثاثها.

وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو: جاء زيد وعمرو إذا أريد مجرد العطف.

وقولي: مسبوقة إلخ بيان لشرط المفعول معه وهو أنه لا بد أن يكون مسبوقا بفعل أو بما فيه معنى الفعل وحروفه، فالأول كقولك: سرت والنيل، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، والثاني كقولك: أنا سائر والنيل، ولا يجوز النصب في نحو قولهم كل رجل وضيعتُه خلافا للصيمري لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل. وكذلك لا يجوز: هذا لك وأباك بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه اهـ ابن هشام بتصرف.

[2] قال ابن هشام: للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه ثلاث حالات، إحداها أن يجب نصبه على المفعولية وذلك إذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوي أو صناعي، فالأول كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانَه وذلك لأن المعنى على العطف، لا تنه عن القبيح وعن إتيانه وهذا تناقض، والثاني كقولك قمت وزيدا ومررت بك وزيدا، أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله

تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئا، فعلى قوله يجوز العطف، ولهذا قلت: على الأصح فيهما، الثانية أن يترجح المفعول معه على العطف وذلك كقولك: كن أنت وزيدا كالأخ، وذلك لأنك لو عطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأمورا، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وقد استفيد من تمثيلي بـ(كن أنت وزيدا كالأخ) أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما وإلا لقلت: كالأخوين هذا هو الصحيح، وممن نص عليه ابن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياسا على العطف وليس بالقوي، الثالث أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو قام زيد وعمرو لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له فيترجح. انتهى كلام ابن هشام رحمه الله تعالى وقوله: إن العطف في (لا تنه عن القبيح وإتيانه) يوجب التناقض، لم يتضح لي وجه التناقض، بل هو من عطف المرادف حسب ما توصل إليه فهمي القاصرُ وقد كنت عقَدت قوله في القطر: (وقد يجب النصب كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانَه) عقدته بقولي:

والنصب قد يكون واجبا كلا تنه عن القلى وإتيانَ القلى

فلما لم يتضح لي ما علل به وجوب العطف من التناقض عدلت عنه إلى قولي:

والنصب قد يكون واجبا كما في نحو سرت وطريق العلما

فتأمل ذلك، فكلام الأئمة لا يضرب به عرض الحائط:

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

وقلاه كرماه ورضيه قلى وقلاء ومقلية أبغضه غاية الكراهة، فتركه أو قلاه في الهجر وقليه في البغض. انتهى من القاموس.

وبعد أن كتبت هذا بست سنين وقفت على حاشية السجاعي على شرح ابن هشام قطرَ الندى فإذا فيها ما نصُّه : ((قوله "وهذا تناقض" لقائل أن يقول: لا تناقضَ على تقدير العطف وإنما يلزم عليه عدمُ الفائدة لأن المعطوف بمعنى المعطوف عليه. وقد يقال : إن مراده بالتناقض أنه مناقضٌ للمعنى المراد للمتكلم إذ مراده النهي عن القبيح مع إتيانك إياه كما قال الشاعر :

لا تنه عن خُلُق وتأتيَ مثله .....

وليس مراده النهي عن النهي عن الإتيان بالقبيح مطلقًا. انتهى من خط (ش).

وعلل الدماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة لأن "لا تنه عن القبيح" معناه: لا تنه عن إتيان القبيح لأن

الْحالُ

٢٧٧. وَهُـــوَ[١] وَصْـــفٌ فَضْـــلَةٌ يَقَـــعُ فِي جَـــوابِ كَيْـــفَ نَحْـــو مُنْجِـــزًا أَفِي[٢]

النهي إنما يكون عن الأفعال فيكون قولك بعد ذلك : "وإتيانه" مستغنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه , ثم قال : وهذا لا ينهض مانعًا بدليل : {فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا } [آل عمران: ١٤٦]. وكلام الشارح أظهر منه)) انتهى بحروفه. فلله الحمد والمنَّةُ.

ثم قال السجاعي : ((" وأنت لا تريد أن تأمره" لقائل أن يقول : فيكون حينئذ مناقضًا لغرض المتكلم ومراده فيكون نظير ما تقدم في قوله : "لا تنه عن القبيح وإتيانه" فهناك [كان] النصب على المفعول معه واجبًا وما الفرق بينهما ؟

وقد يفرق بأن المعنى هنا على العطف صحيح , ولا نسلم أنه مناقض لمراد المتكلم لجواز إرادته مع ذلك المعنى أو بدونه غايته أن ذلك المعنى في الإرادة فلذلك كان العطف جائزًا وإن كان النصب أرجح . فتأمل. انتهى من خط (ش))) انتهى تعليق السجاعي.

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد في "سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى " معلقًا على كلام ابن هشام على "كن أنت وزيدًا كالأخ" قال : ((قد اعترض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطفُ أصلاً لأنه يفيد معنى غير المعنى الذي يريده المتكلم بهذا المثال.

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يعلل لما يجوز ولما يمتنع من جهة الصناعة, والصناعة النحوية تتعلق بالألفاظ العربية.

وحصل التعليل – على هذا التوجيه – : أن الصناعة لا تأبى جواز العطف إذ لا مانع في اللفظ منه وهذا لا ينافي أنه يمتنع من جهة المحافظة على المعنى المراد.)) انتهى بحروفه.

قال جامعه عافاه الله تعالى في دنياه وأخراه:

التفرقة بينه وبين ما قبله –أعني "لاتنه عن القبيح وإتيانه – بهذا تحكم محض.

فكلاهما يأباه مراد المتكلم دون الصناعة النحوية.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[١] الحال وصف فضلة يقع في. نسخة. واخترت النسخة المثبتة في المتن لبعدها عن نص ابن مالك ومطابقتها لنص ابن هشام رحمهما الله تعالى.

[٢] قال ابن هشام: وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط أحدها أن يكون وصفا، الثاني أن يكون فضلة، والثالث أن يكون صالحا للوقوع في جواب كيف، وذلك كقولك: ضربت اللص مكتوفا، فإن قلت: يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى: ﴿فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧٠]، فإن ﴿ثُبَاتٍ﴾ حال وليس بوصف وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقول الشاعر:

٢٧٨. وَنَكِّـرِ الْحَـالَ وَمَـا[١] كَـ(الْأَوَّلاَ فَـالْأَوَّلَ) (الْعِـرَاكَ) إِنْ جَـا أَوَّلاَ[٢]

٢٧٩. وَعَـرِّفَنْ صَـاحِبَهَا[٣] أَوْ نَكِّـرِ إِنْ يُخْصَـصَ[٤] أَوْ يُعَمَّـمَ[٧] أَوْ يُـؤَخَّرِ[٨]

التَّمْيِيزُ[١]

لـيس مـن مـات فاسـتراح بميـت إنمـا الميـت ميـت الأحيـاء

إنمـا الميـت مـن يعـيش كئيبـا كاسـفا بالـه قليـل الرجـاء

فإنه لو أسقط ﴿مَرَحاً﴾ و(كئيبا) فسد المعنى فيبطل كون الحال فضلة، وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٥٩]، قلت: ﴿قُبَاتٍ﴾ في معنى متفرقين. فهو وصف تقديرا والمراد بالفضلة ما بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة. اهـ

[١] وما كالاولا.. إلخ من زياداتي.

[٢] شرط الحال أن تكون نكرة فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة وذلك كقولهم: (ادخلوا الأول فالأول)، و(أرسلها العراك)، وقراءة بعضهم: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلأَعَزُّ مِنْهَا ٱلأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتح الياء وضم الراء. وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام، وكقولهم: (اجتهد وحدك)، وهذا مؤول بما لا إضافة فيه والتقدير: اجتهد منفردا. ابن هشام رحمه الله.

[٣] نحو ﴿خُشَّعاً أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فـ ﴿خُشَّعاً﴾ حال من الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾ والضمير أعرف المعارف. ابن هشام.

[٤] كقوله تعالى: ﴿فِيۤ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ٩]، فـ﴿سَوَآءً﴾ حال من أربعة وهي وإن كانت نكرة ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام. ابن هشام.

[٧] كقول الشاعر:

مـا حُـمَّ مـن مـوت حمـى واقيـا ولا تـرى مـن أحـد باقيـا

[٨] أي يؤخر عن الحال كقول الشاعر:

لميـة موحشـا طلـل يلـوح كأنـه خِلـل

فموحشا حال من طلل وهو نكرة لتأخيره عن الحال، قال الصبان: (خلل) بالكسر بطانة تغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والعيني.

قال في شرح الشذور : ((فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها نكرة فياسي كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي وقد مضى ذلك في باب المبتدإ فقس عليه هنا .)) انتهى.

٢٨٠. جامِـــدٌ اسْـــمٌ فَضْـــلَةٌ[٢] مُنَكَّـــرُ مُفَسِّرٌ مَـــا اســـتبهم[٣] الْمُفَسِّرُ[٤]

---

[١] من المنصوبات التمييز، وهو والتفسير والتبيين ألفاظٌ مترادفة لغة واصْطِلاَحاً، وهو في اللغة بمعنى فَصْلِ الشيء عن غيره، قال الله تعالى: {وَامْتَازُواْ الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ } (يس: الآية ٥٩) أي: انفصلوا من المؤمنين {تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ } (المُلك: الآية ٨) أي: ينفصل بعضُها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ما اجتمع فيه خمسة أمور: أحدها أن يكون اسما، والثاني أن يكون فضلة، والثالث أن يكون نكرة، والرابع أن يكون جامدا، والخامس أن يكون مفسرا لما انبهم من الذوات. فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى، ومخالف في الأمرين الأخيرين لأن الحال مشتق مبين للهيئات والتمييز جامد مبين للذوات, فهو وإن أشبه الحال في كونه منصوباً، فضلة، مبيناً لإبْهَامٍ، إلا أنه يفارقه في أمرين:

أحدهما: أن الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً؟ نحو: «عشْرُونَ درْهَماً» و «رطل زيتاً» وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً» و «لِلَّهِ دَرُّهُ رَاكِباً».

الثاني: أن الحال لبيان الهيئات والتمييز يكون تارة لبيان الذَّوات. وتارة لبيان جهة النسبة. ابن هشام في شرحي القطر والشذور.

[٢] – لا تنس أن المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه. كما تقدم آنفًا في حد الحال.

[٣] قولي ما استبهم يشمل نوعي التمييز وهما المبين إجمال الذات، وهو الواقع بعد المقادير والممسوحات والمبين إجمال النسبة وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول، كطاب زيد نفسا، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُوناً﴾ [القمر: ١٢] فهو أشمل من قول الأصل: مفسر لما انبهم من الذوات وأخصر.وقدعدلت عن قوله في الأصل: "انبهم" قال في تاج العروس: قال شيخنا: والنحاة يقولون في أبواب الحال والتمييز: المفسر لما انبهم ، ولم يسمع في كلام العرب انبهم ، بل الصواب استبهم ، وتوقفت مرة لاشتهاره في جميع مصنفات النحو أمهاتها وشروحها ، ثم رأيت الراغب تعرض له ونقله عن شيخه العلامة أبي الحسن علي بن سمعان الغرناطي ، وقال: إن انبهم غير مسموع ، وإن الصواب استبهم كما قلت ، ثم زاد: لأن انبهم انفعل وهو خاص بما فيه علاج وتأثير ، فلما رأيته حمدت الله لذلك وشكرته ، انتهى

[٤] مبتدأ أخباره ما قبله، فالتمييز يسمى: مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا ومميزا وتمييزا.

٢٨١. أَكْثَرُ مَا يَقَعُ مَيْزُ[١] الْمُفْرَدِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ[٢] وَبَعْدَ الْعَدَدِ

٢٨٢. كَأَحَدَ عْشَرَ وَتَمْيِيزُ العَدَدْ منهاَ إلى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ انْفَرَدْ[٣]

٢٨٣. كَذاكَ (كَمْ) مُسْتَفْهَمًا بِهَا كَكَمْ عَبْدًا[٤] وَجُرَّ مُخْبِرًا تَمْيِيزَ (كَمْ)[١]

---

[١] أي تمييز، وهو مضاف لمفعوله.

[٢] – أي ما يقدر به الشيء أي يعرف به قدره.انتهى. ش. انتهى. حاشية السجاعي.

[٣] التمييز ضربان: مفسر لمفرد ومفسر لنسبة.

فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها:

أحدها: المقادير، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات كـ(جريب نخلا) والكيل كـ (صاع تمرا) والوزن كـ (منوين عسلا).

الثاني: العدد: كأحد عشر درهما ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٢]، وفي الحديث: «إن لله تسعة وتسعين اسما»، وفهم من عطف العدد على المقادير أنه ليس من جملتها، وهو قول أكثر المحققين، لأن المراد بالمقادير ما لم تُرَدْ حقيقته، بل مقداره حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنك تقول: عندي مقدار رطل زيتا، ولا تقول: عندي مقدار عشرين رجلا، إلا على معنى آخر.

الثالث من مظان تمييز المفرد هو ما دل على مماثلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، وقولهم: إن لنا أمثالها إبلا.

الرابع ما دل على مغايرة نحو: إن لنا غيرها إبلا وما أشبه ذلك. وقد أشرت بقولي: (أكثر ما يقع ميز المفرد) إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير. اهـ ابن هشام بتصرف خفيف.

[٤] حاصل هذا البيت والأبيات الثلاثة بعده أن من تمييز العدد (كم) الاستفهامية، وذلك لأن (كم) في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى: أي عدد؟ ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد، تقول: كم عبدا ملكت، وكم دارا بنيت، وتمييز الخبرية مخفوض دائما، ثم تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة فما دونها، تقول: كم عبيد ملكت، كما تقول: عشرة أعبد ملكت وثلاثة أعبد ملكت، وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عبد ملكت؟ كما تقول مائة عبد ملكت، وألف عبد ملكت، ويجوز خفض تمييز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكم درهم اشتريت؟ والخافض له "من" مضمرة، لا الإضافة خلافا للزجاج. اهـ ابن هشام بتصرف.

٢٨٤. فَلَيْسَتِ الاَّ عَدَدًا قَدُ ابْهِمَا فَانْمِ لَهَا الَّذِي لِلاَعْدادِ انْتَمَى

٢٨٥. وَ(كَمْ) فِي الاِسْتِفْهامِ إنْ جُرَّ احْكُمِ بِالْجَرِّ والنَّصْبِ لِتَمْيِيزِ (كَمِ) [٢]

٢٨٦. وَالْخَبَرِيَّةُ تَجِي كَمِائَةِ طَوْرًا وَقَدْ تَجِيءُ كَالعَشَرَةِ[٣]

---

[١] إظهار في محل إضمار.

[٢] إظهار في محل إضمار أيضا, فتقول: بكم درهم اشتريت بجر درهم ونصبه

[٣] قد كنت قلت:

والخبرية تجي كعشْرة طورا وتارة تجي كمائة

بتسكين شين (عشرة) غير مركبة، و(فعَل) يجوز تسكين عينه في الضرورة سواء كان اسما أو فعلا. قاله الرضي في شرح شافية ابن الحاجب، ودونك محل الشاهد منه: "وأنشد بعده:

وما كل مبتاع ولو سلْف صفقة براجع ما قد فاته برَداد

على أن أصله سلف بفتح اللام، وتسكين العين المفتوحة، شاذ ضرورة، قال سيبويه في ذلك الباب: وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر كما أن الألف أخف من الواو والياء، وذلك نحو جمل وحمل ونحو ذلك انتهى وقد أورده ابن عصفور في كتاب الضرائر فقال: فأما نقص الحركة فمنه حذفهم الفتحة من عين فعل مبالغة في التخفيف، نحو قول الراجز:

على محالات عكسن عكسا إذا تسداها طلايا غلسا

يريد غلَسا، وقول الآخر:

وما كل مغبون ولو سلْف صفقة .....

يريد: سلَف، وقول الآخر:

وقالوا ترابي فقلت صدقتم أبي من تراب خلْقه الله آدم

يريد خلَقه.

وقول أبي خراش:

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله عشية أمسى لا يبين من البكْم

يريد من البكَم انتهى الغرض منه.

وقوله: (برداد) قال في القاموس: رده ردا ومَرَدًّا ومَرْدودا ورِدِّيدى صرفه، والاسم كسحاب وكتاب. انتهى.

٢٨٧. مِـــنْ مَـــيْزٍ[١] نِسْـــبَةٍ مُحَـــوَّلٌ وَمَـــا لَـــيْسَ كَـــذَا كامْـــتَلأَ الإِنـــاءُ مَـــا[٢]

٢٨٨. وَبِـــهِ والْحَـــالَ أَتَـــوْا مُؤَكِّـــدِينْ نَحْـــوُ وَلاَ تَعْثَـــوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِـــدِينْ[٣]

---

[١] أي تمييز.

[٢] مفسر النسبة على قسمين: محول وغير محول.

فالمحول على ثلاثة أقسام: محول عن الفاعل، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْباً﴾ [مريم: ٣] أصله: اشتعل شيب الرأس فجعل المضاف إليه فاعلا والمضاف تمييزا ومحول عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلأَرْضَ عُيُوناً﴾ [القمر: ١٢] أصله: وفجرنا عيون الأرض. ففعل فيه مثل ما ذكرنا، ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز، وذلك كقولك: زيد أكثر منك علما، أصله علم زيد أكثر، وكقوله تعالى: ﴿أَنَآ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ [الكهف: ٣٤] فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة كقولك: مال زيد أكثر مال، إلا إن كان أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب، نحو: زيد أكثر الناس مالا. اهـ ابن هشام رحمه الله. قلت: وقوله: (إلا إن كان أفعل التفضيل مضافا إلى غيره.. إلخ) هذا حكم عام لا يختص بما إذا كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه فالاستثناء منقطع، لأن المثال الذي مثل به وهو (زيد أكثر الناس مالا) ليس الواقع فيه بعد أفعل التفضيل عين المخبر عنه فـ (زيد أكثر الناس مالا) مثل: ﴿أَنَآ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾ [الكهف: ٣٤] والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[٣] قد يقع كل من الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات.

مثال ذلك في الحال قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٥٩]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾ [مريم: ٣٢]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾ [النمل: ١٩]، وقول الشاعر:

وتضـــيء في وجـــه الظـــلام منـــيرة كجمانـــة البحـــري ســـل نظامهـــا

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ إِثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ وقول أبي طالب:

ولقـــد علمـــت بـــأن ديـــن محمـــد مـــن خـــير أديـــان البريـــة دينـــا

ومنه قول الشاعر:

والتغلبيـــون بـــئس الفحـــل فحلهـــم فحـــلا وأمهـــم زلاء منطيـــق

٢٨٩. مِـنْ ذَا كَبِـئْسَ الْفَحْـلُ فَحْـلاً وَيَـرَى ذاكَ مِـنَ الْحَـالِ سَـلِيلُ قُنْـبُرَا[١]

بابُ الاِسْتِثْناءِ

٢٩٠. إنْ يُسْـبَقِ (الاَّ) بِكَـلامٍ مُوجَـبِ تَـمَّ فَمَـا اسْـتَثْنَتْهُ (إلاَّ) يُنْصَـبِ[٢]

وسيبويه رحمه الله يمنع أن يقال: نعم الرجل رجلا زيد، وتأولوا فحلا في البيت على أنه حال مؤكِّدة.

والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.اهـ ابن هشام رحمه الله، وقد أشرت إلى قوله: ومنه والتغلبيون... إلخ بقولي في البيت بعد هذا: "من ذا كبئس الفحل... إلخ.

[١] سيبويه ونسبة هذا القول إليه من زياداتي. وانظر الأشموني والصبان وتعليق محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن هشام قطرَ الندى لما عزوت له.

[٢] قولي: (ينصب) جواب (ما) التي هي جواب (إن) فجواب الشرط الأول شرط على حد قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ إِسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي ٱلأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَاتِيَهُم بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٦] وإن شئت – وأفضل أن لا تشاء– فقل: "قد تم ما استثنته إلا ينصب" فتكون ينصب هي جواب الشرط، فيكون فيه تقديم النائب عن الفاعل على مذهب من يجيز ذلك مطلقا أو يجيزه مع الفعل أو في الضرورة.

والحاصل : أنه إذا كان الاستثناء بـ"إلا" وكانت مسبوقة بكلام تام وموجب وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلا نحو: قام القوم إلا زيدا وقوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} [البقرة: ٢٤٩] أو منقطعا كقولك: قام القوم إلا حمارا. ومنه في أحد القولين قوله تعالى : {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ } [الحجر: ٣٠، ٣١].

وأما قوله :

[وبالصَّـــريمة مـــنهم مـــنزلٌ خلَـــقٌ] عـــافٍ تغـــير إلا النُّـــؤْيُ والوتـــدُ

فحمل "تغير" على "لم يبق على حاله" لأنهما بمعنى.التوضيح وشرح القطرلابن هشام رحمه الله تعالى.

السجاعي : (("قوله : في أحد القولين" هو الصحيح ومقابله أنه متصل بناءً على أن إبليس – لعنه الله – من الملائكة.)) انتهى بحروفه.

قال الأشموني : ((تنبيه: ناصب المستثنى هو "إلا"، لا ما قبلها بواسطتها، ولا مستقلا، ولا "أستثني" مضمرًا،

خلافًا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب. وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء. وما كان كذلك فهو عامل فيجب في "إلا" أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتغلى وجوبًا إن كان التفريغ محققًا نحو: "ما قام إلا زيد"، وجوازًا إن كان مقدرًا نحو: "ما قام أحد إلا زيد" فإنه في تقدير ما قام إلا زيد؛ لأن "أحدًا" مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح، وإنما لم تعمل الجرّ لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها و"إلا" ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئًا بل تخرجه من النسبة، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها. وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر، فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد.)) انتهى بحروفه.

وقال في التصريح : ((واختلف في ناصب المستثنى بـ"إلا" على ثمانية أقوال:

أحدها: أنه نفس "إلا" وحدها، وإليه ذهب ابن مالك، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد.

والثاني: تمام الكلام، كما انتصب درهما بعد عشرين.

والثالث: الفعل المتقدم بواسطة "إلا"، وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن البَاذِش. (بباء موحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة) التصريح.

والرابع: الفعل المتقدم بغير واسطة "إلا"، وإليه ذهب ابن خروف.

والخامس: فعل محذوف من معنى "إلا" تقديره أستثني زيدا، وإليه ذهب الزجاج.

والسادس: المخالفة، وحكي عن الكسائي.

والسابع: "أن" بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها، والتقدير: "إلا أن زيدًا لم يقم"، حكاه السيرافي عن الكسائي.

والثامن: أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا" ثم خففت "إن"، وأدغمت في اللام؛ حكاه السيرافي عن الفراء.

وزاد ابن عصفور: "فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم "إن" وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم "لا"؛ لأنها عاطفة.)) انتهى بحروفه.

ورجوعًا لكلام الأشموني فقد قال الصبان معلقا عليه : ((قوله: "مختص بالأسماء" اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو نشدتك الله إلا فعلت كذا. وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلا، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا. قوله: "ما لم تتوسط" أي لأن العامل حينئذٍ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها سم. قوله: "إن كان التفريغ محققا" لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل.

قوله: "وجوازا إلخ" أي لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا.

٢٩١. وَرَجِّحَنْ فِي غَيْرِ الإِيجَابِ الْبَدَلْ فِيهِ أَوِ النَّسَقَ[1] حَيْثُمَا اتَّصَلْ

ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا إلا على القول بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر، وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا في المعنى للبدل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغا للبدل. قوله : "فلما خالفت الحروف الجارة إلخ" يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الأولى أن يقول ما في شرحه على التوضيح: "وإنما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى". قوله: "وإنما لم يجز اتصال الضمير بها إلخ" دفع لما يقال لو كانت "إلا" عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله. قوله: "لأن الانفصال ملتزم إلخ" أي لعدم عملها في حال التفريغ.)) انتهى الغرض من تعليق الصبان بحذف من أوله ووسطه.

[1] هذا من زياداتي على الأصل، وهو قول الكوفيين، فـ(إلا) عندهم بمثابة (لا) العاطفة. قال في التوضيح : ((وإن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجح إتْباع المستثنى للمستثنى منه: بَدَلَ بعضٍ عند البصريين، وعَطْفَ نَسَقٍ عند الكوفيين نحو: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ } [النساء: ٦٦] ، {وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ} , وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ } [هود: ٨١] , {وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ} [الحجر: ٥٦], والنصب عربي جيد، وقد قرئ به في السبع في: {قَلِيلٌ} و: {امْرَأَتَكَ}.)). انتهى.

وقوله : ((إتْباع المستثنى)) أي وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين: المستثنى مع "إلا" لأن البدل يحل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد. وقوله : ((بَدَلَ بعضٍ)) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن "إلا" قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها قاله الدماميني.

قوله: "عطف نسق" أي لأن "إلا" عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة. قاله أبو حيان. وهي عندهم بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها.

قاله في المغني.

ورُد كلا المذهبين: أما مذهب الكوفيين فرده الجمهور باطراد نحو: "ما قام إلا زيد" , وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد.

قال ابن هشام في المغني: وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيدا.

قال الدماميني :لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد.

وأما البصريون فقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب – وهو من شيوخ نحاة الكوفة – يعترض على

مذهبهم في هذه المسألة، ويقول : كيف يكون ما بعد "إلا" بدلا؛ وهو موجب ومتبوعه منفي؟!
فكأنه ينكر أن يخالف البدل المبدل منه في الإيجاب والنفي إذ يجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتا ونفيا.
ورُد عليه : بأنا إنما جعلناه بدلا مما قبله في عمل العامل فيه ، أي مماثل العامل أي بقطع النظر عن النفي والإثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والإثبات , فتخالف البدل مع المبدل منه في النفي والإيجاب، لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل، أن يجعل المبدل منه، كأنه لم يذكر، ويجعل البدل في موضعه؛ لأنه هو المقصود بالحكم، ولا تعلق للنفي والإثبات بذلك.
ثم إن لتخالفهما في النفي والإثبات نظيرا فإنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي، والإثبات. من ذلك النعت في نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب , ومن ذلك العطف بـ"بل" و"لا" و"لكن" فما يمنع أن يكون البدل مثل النعت والعطف ؟
على أنا رأينا ذلك التخالف واقعًا في البدل نفسه , أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال؟ .
أليس الثاني في بدل البعض مخالفًا للأول في المعنى ؟
ألا ترى أنك إذا قلت: "رأيت القوم بعضهم" يكون قولك أولا: "رأيت القوم" مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم.
ومحصل الجواب: منع ذلك.
والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم، كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلا والإعراب على الاسم. ا. هـ ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده.
انظر الأشموني والصبان والتصريح وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك.
قال الشيخ محيي الدين في آخر تقرير الجواب عن مذهب البصريين : ((وقد قالوا مررت برجل لا زيدٍ ولا عمروٍ, وهذا يتعين أن يكون بدلاً لأن "لا" العاطفة لا تكرر فلما امتنع أن يكون عطفًا تعين أن يكون بدلاً.)) انتهى بحروفه. وسأزيده تحريرًا وتوضيحًا إن شاء الله سبحانه وتعالى.
تنبيه : قال في التوضيح : ((وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع، نحو: "لا إله إلا الله"، ونحو: "ما فيها من أحد إلا زيد" برفعهما، و: "ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به" بالنصب؛ لأن "لا" الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، و"من" والباء الزائدتين كذلك، فإن قلت: "لا إله إلا إله واحد" فارفع أيضا؛ لِأنها لا تعمل في موجب.

٢٩٢. وَأَوجَبَ الْجَازُ نَصْبَ مَا انْقَطَعْ وَلِتَمِيمٍ فِيهِ الإِتْبَاعُ اتَّسَعْ[١]

ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: "ما فيها رجل إلا أخوك صالح" خلافا للمازني.)) انتهى بحروفه.

وقوله : ((و"من" والباء الزائدتين كذلك)) ليس تشبيها تاما إلا بالنسبة لـ"مِنْ" فإنها لا تعمل في معرفة، ولا في موجب, أما بالنسبة للباء الزائدة فتشبيه في كونها لا تعمل في موجب فقط لأن عملها غير مختص بالنكرات كما هو معروف ومن حكم باختصاصها بالنكرات قلنا له:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته .....

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[١] - أي فلو كانت المسألة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا فإن كان متصلا جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يجعل تابعا للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين أو عطف نسق عند الكوفيين.

الثاني: أن ينصب على أصل الباب وهو عربي جيد والإتباع أجود منه.

ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى : {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ } [النساء: ٦٦] قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في {ما فعلوه} وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء.

ومثال النهي قوله تعالى : {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ } [هود: ٨١] قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من {أحد} وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون مستثنى من {أحد} وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي.

والثاني: أن يكون مستثنى من {أهلك} فعلى هذا يكون النصب واجبا.

ومثال الاستفهام قوله تعالى : {وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ} [الحجر: ٥٦] قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في {يقنط} ولو قرئ الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز, ولكن القراءة سنة متبعة.

وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون: "ما فيها أحد إلا حمارا" وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى : {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ } [النساء: ١٥٧] وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ويقرءون: {

إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ } بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع, ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لأن الخافض له "من" الزائدة و {اتباع الظن} معرفة موجبة و "من" الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها وقد اجتمعا في قوله تعالى: {مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ} [الملك: ٣]. ابن هشام رحمه الله تعالى.

وقوله : ((وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب ..)) إلى قوله : ((ويقرءون: { إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ } بالرفع)) كذا في شرح القطر وعبارته في شرح الشذور : ((وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه، وهي اللغة العُليا، ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنّ (النِّساء: الآية ١٥٧) } وقوله تعالى: {وَما لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى} ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع {إِلاَّ اتِّبَاعَ } و {إِلاَّ ابْتِغَآء }؛ لأن كلا منهما في موضع رفع؛ إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمِد على النفي، وإما على أنه مبتدأ تقدَّم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب، قال الشاعر:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.)).

وعبارته في شرح الشذور هي الموافقة لعبارته في التوضيح حيث قال : ((**وإن كان الاستثناء منقطعا فإن لم يُمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا، نحو: "ما زاد هذا المال إلا ما نقص" إذ لا يقال زاد النقص، ومثله: "ما نفع زيد إلا ما ضر" إذ لا يقال نفع الضر.**

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}، وتميم ترجحه وتجيز الإتباع كقوله :

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

وحمل عليه الزمخشري : {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ } [النمل: ٦٥].)) انتهى بحروفه.

فتدبر فرق ما بين العبارتين.

قال السجاعي معلقا على عبارته في شرح القطر : (("قوله: ويقرؤون إلا اتباع الظن..." إلخ, لعل مراده أن مقتضى لغتهم أن يُقرأ كذلك , وإلا فالقراءة سنة متبعة كما ذكره المصنف , أو أنه بلغه أنهم قرؤوا ذلك قراءة شاذة, فإن لغتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.)) انتهى بحروفه.

وقال أيضًا : (("قوله وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح" قال ابن الحاجب : الأولى أن يقال : الأكثر على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع أن بعض الناس قد جوز ذلك. انتهى من خط ش.)) انتهى بحروفه.

٢٩٣. كَـــ"بَلْدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيسُ إلاَّ الْيَعَـــافِيرُ[١] وَإِلاَّ الْعِـــيسُ"[٢]

٢٩٤. إلاَّ إذَا قُـــدِّمَ فانْصِـــبْ مُسْـــجَلاَ مُنْقَطِعًـــا وَرَدَ أَوْ مُتَّصِـــلاَ[٣]

٢٩٥. إنْ فُقِـــدَ التَّمـــامُ فالْمُسْـــتَثْنَى إذَنْ[٤] كَعَـــادِمِ أَداةِ اسْـــتِثْنَا

٢٩٦. وَهْـــوَ الْمُفَـــرَّغُ لأَنَّ قَـــبْلاَ (إلاَّ) تَفَـــرَّغَ لِبَعْـــدَ (إلاَّ) [٥]

---

[١] - "اليعافير" جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة.الصبان

[٢] - في حريم دور "تنيفيل" على "أمَّ اَجَرانْ" الحمراء مع رعاة الإبل حيث لا أنيس إلا العيس رفعتُ القلم عن هذا المحل.

[٣] - قال في شرح القطر : ((وإنما امتنع الإتباع في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.)) انتهى بحروفه.

وقال في التوضيح : ((وبعضهم يجيز غير النصب في المسبوق بالنفي، فيقول: "ما قام إلا زيدٌ أحد" سمع يونس: "مالي إلا أبوك ناصر"، وقال [حسان] :

[لأنهـــم يرجـــون منـــه شـــفاعة] إذا لـــم يكـــن إلا النبيـــون شـــافعُ

ووجهه: أن العامل فُرِّغَ لما بعد "إلا" وأن المؤخر عام أريد به خاص؛ فَصَحَّ إبداله من المستثنى، لكنه بدل كُلٍّ، ونظيره في أن المتبوع أخر وصار تابعا "ما مررت بمثلك أحدٍ".)) انتهى بحروفه.

وقوله : ((سمع يونس)) قال سيبويه: سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول: "ما لي إلا أبوك ناصر"، بالرفع.

وقوله : ((بدل كل من المستثنى) أي بدل كل من كل. وقوله : ((عام أريد به خاص)) إنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص، ولم يبقوه على عمومه؛ لأن الأعم لا يبدل من الأخص.

وهل يقاس على لغة غير النصب هذه أولا؟ : قولان, وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي. انظر التصريح والصبان والأشموني.

[٤] درجت في رسمها بالنون على مذهب الفارسي والمبرد لئلا أشوش على القارئ.

[٥] قولي: لأن قبلا إلا.. إلخ من زياداتي. وفيه حذف الموصول وإبقاء الصلة على حد قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٥] في قراءة النصب فقد قرأ المدنيان والكسائي وحفص بنصب النون

٢٩٧. وَبِـــ(سِوَى) اسْـــتَثْنِ وَ(غَـــيْرٍ) خافِضَـــيْنْ إعْـــرابَ مُسْـــتَثْنًى بِـــ(إلاَّ)[١] مُعْـــرَبَيْنْ

وقرأ الباقون برفعها. النشر في القراءات العشر.

[١] – قال الأشموني : ((تنبيهات : ..... الثاني: انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد "إلا" عند المغارة واختاره ابن عصفور، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش. (بباء موحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة) التصريح.

الثالث: يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرًا، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيدًا وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد. وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل. وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم)) انتهى.

قال الصبان : ((قوله: "كانتصاب الاسم بعد إلا" أي في أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو "إلا" على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على "غير"[على] سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتي قاله الدماميني. وانظر إذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به في محل ما بعد خلا وعدا إذا جرا كما سيأتي كل محتمل.

قوله: "وعلى الحال عند الفارسي" فتؤول بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذٍ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله. وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا في الأصل ولا في الحال. قوله: "وعلى التشبيه بظرف المكان" بجامع الإبهام في كل. قوله: "ومراعاة المعنى" أي المؤدى بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل..... قوله: "أنه من العطف على المحل" أي محل مجرور "غير" بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل "غير" على "إلا" لما تقدم من أن الأصل في مجرور "غير" والذي كان يستحقه – لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة

– أن يجري عليه الإعراب المخصوص الذي يقتضيه حمل "غير" على "إلا" فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل: كون المحل يستحق ذلك الإعراب في الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما.قوله: "إلى أنه من باب التوهم" مداره: على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها, فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا: ومراعاة المعنى، ثم قابله بقوله وظاهر إلخ هذا ما قاله سم. وقال الإسقاطي: الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين. انتهى.

والإنصاف: أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الإجمال.

وفي الهمع: أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا.

واعلم أن تابع المستثنى بـ"إلا" كتابع المستثنى بـ"غير" في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بـ"إلا" مراعاة لكون "إلا" بمعنى "غير" والجمهور على منع ذلك في "إلا".)) انتهى الغرض منه.

وقوله : ((على ما ذكره المصنف في التسهيل.)) ما أحسن قول جدي العلامة الشاعر الكبير محمد ابن الطلبه اليعقوبي الموسوي رحمه الله تعالى في نظمه التسهيل :

وَجَازَ فِيْ الْعَطْفِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى بِـ"غَيْرٍ" اَوْ "إلَّا" اعْتِبَارُ الْمَعْنَى

[1] – اتفاقًا في "غير" وعلى الأصح في "سوى" قال في شرح القطر : ((وهكذا حكم "سوى" خلافا لسيبويه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائمًا.)) انتهى.

وقوله : ((على الظرفية)) أي المكانية فهي بمعنى مكان بمعنى عوض، فمعنى جاء الذي سواك في الأصل: جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول, فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا. أفاده في الهمع. الصبان بتصرف خفيف.

الأشموني : ((وقال الرماني والعكبري : تستعمل ظرفًا غالبًا، وكغير قليلًا , وهذا أعدل الأقوال.)) انتهى بحروفه.

٢٩٨. وَبِـــ(خَلاَ)(حاشَـــا)و(حـــاشَ)[١] و(عَـــدَا) نَواصِـــبًا خَوافِضًـــا وَ(مَـــا عَـــدَا)

٢٩٩. و(لاَ يَكُـونُ) (لَـيْسَ) (مَـا خَـلاَ) نَـوَا صِـبَ[٢] كَفـازُوا لَـيْسَ أَرْبـابَ الْهَـوَى[٣]

وارجع لأدلة الخلاف فيه وفي المطولات.

[١] حاش من زياداتي.

[٢] – وحكى الجَرْمِيُّ والرَّبَعِيُّ، والأخفش الجرّ بعد ما خلا وما عدا، وهو شاذ؛ فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة. انتهى من شرح ابن هشام للشذور.

[٣] مثلت به تحذيرا من البدع والأهواء.

بابُ الْمَجْرُورات

٣٠٠. وَبِالإضَـــافَةِ وَحَـــرْفِ الْجَـــرِّ[١] يُخْفَـــضُ الاِسْـــمُ كَبِصَـــاعٍ بُـــرِّ

٣٠١. مُشْـــتَرَكُ الْحُـــرُوفِ هُـــوَّ مِـــنْ إلَى وَعَـــنْ وَفِي والـــلاَّمُ والْبَـــا وَعَلَى[٢]

---

[١] – وسميت حروفَ الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة, أو لأنها تعمل الجر كما في حروف الجزم والنصب. انتهى. الطرة

الأشموني : ((وإنما سميت حروف الجر إما؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصلها إلى الأسماء. وإما؛ لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم. ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء أحرف جر,لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه؛ لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم : ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له، أو انتفائه عنه قاله الدماميني.)) انتهى.

[٢] قال ابن هشام رحمه الله: الحروف الجارة عشرون حرفا أسقطت منها سبعة وهي: خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكي ولولا، وإنما أسقطت منها الثلاثة الأول لأني ذكرتها في الاستثناء، فاستغنيت بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها وذلك لأن (لعل) لا يجر بها إلا عُقيل قال شاعرهم:

لعـــل اللهِ فضـــلكم علينـــا بشـــيء أن أمكـــم شـــريم

و(متى) لا يَجر بها إلا هذيل قال شاعرهم يصف السحاب:

شـــربن بمـــاء البحـــر ثم ترفعـــت مـــتى لجـــج خضـــر لهـــن نئـــيج

و(كي) لا يجر بها إلا ما الاستفهامية وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء: كيمه؟ بمعنى لمه، و(لولا) لا يجر بها إلا الضمير في قولهم: لولاي ولولاك ولولاه، وهو نادر، قال الشاعر:

أومـــت بعينيهـــا مـــن الهـــودج لـــولاكَ في ذا العـــام لم أحجـــج

وأنكر المبرد استعماله، وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر لولا أنا ولولا أنت ولولا هو قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُومِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]. اهـ. قال ابن مالك في الكافية:

ونحـــو (يـــا) (لـــولاي) مجـــرور لـــدى عمـــرو ورفعًـــه ســـعيد أيـــدا

٣٠٢. والـــواوُ[1] والتَّـــا مُنْـــذُ مُـــذْ وَحَـــتَّى (كَ) (رُبَّ) لِلْمُضْـــــمَرِ لاَ تَـــــأَتَّى

الإضافة

٣٠٣. ثُـــمَّ يُجَـــرُّ الاِسْـــمُ بِالْمُضـــافِ لَهُ[2] بِمَعْـــنَى الـــلاَّمِ أَوْ مَعْـــنَى (فِي)

٣٠٤. إنْ لَـمْ يَكُـنْ يَصِـحُّ مَعْـنَى (مِـنْ) وإنْ مَـاصَـحَّ(مِـنْ)فَـهْيَ[3]عَلَى مَعْنـاةِ(مِـنْ)

٣٠٥. وَعَـــرِّفَ اوْ خَصِّـــصْ بِـــتِي الإضـــافَةِ الاَوَّلَ وادْعُهَـــــا بِمَعْنَوِيَّـــــةِ

٣٠٦. لَكِـــنْ أَبَى التَّخْصِـــيصَ والتَّعْرِيفَـــا وَصْـــفٌ إلَى مَعْمُـــولِهِ أُضِـــيفَا

٣٠٧. إضـــافَةَ الْوَصْـــفِ ادْعُ بِاللَّفْظِيَّـــةِ لأَنَّهَـــا تَـــأْتِي لِمَحْـــضِ الْخِفَّـــةِ[4]

وأنكـــــر اســـــتعماله المـــــبرد وللمجيـــــز حجـــــج لا تجحـــــد

اهـ وسعيد هو الأخفش.

[1] مبتدأ خبره لا تأتى بالاقتصار على إحدى التاءين قال ابن هشام: تنقسم الحروف المذكورة إلى ما وضع على حرف واحد، وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء، وما وضع على حرفين، وهو أربعة: من، وعن، وفي، ومذ، وما وضع على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: إلى، وعلى، ومنذ، وما وضع على أربعة وهو حتى خاصة.

وتنقسم أيضا إلى ما يجر الظاهر دون المضمر، وهو سبعة: الواو والتاء ومذ ومنذ وحتى والكاف ورب وما يجر الظاهر والمضمر وهو البواقي.

ثم الذي لا يجر إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجر إلا الزمان، وهو مذ ومنذ تقول: ما رأيته مذ يومين أو منذ يوم الجمعة وما لا يجر إلا النكرات وهو رب تقول: رب رجل صالح، وما لا يجر إلا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرب مضافا إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن، وهي التاء قال تعالى: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿**تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا**﴾ [يوسف: ٩١] وهو كثير. وقالوا: ترب الكعبة لأفعلن كذا، وهو قليل، وقالوا: تالرحمن لأفعلن كذا وهو أقل. وما يجر كل ظاهر وهو الباقي. اهـ

[2] هذا هو الصحيح، وقيل إنه مجرور بحرف مقدر هو اللام، أو (من) أو (في). ابن عقيل.

[3] أي الإضافة.

[4] قال ابن هشام: لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى

٣٠٨. مَـــا اجْتَمَعَـــتْ إضـــافَةٌ وَنُـــونُ تالِيَـــةَ الإِعْـــرابِ أَوْ تَنْـــوِينُ[١]

قسمين: أحدهما: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور: إحداها: أن ينتفي الأمران معا كـ (غلام زيد). الثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة نحو: كاتب القاضي وكاسب عياله. والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة، نحو: (ضربُ اللص).

وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية. وذلك لأنها تفيد أمرا معنويا، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة كـ غلام امرأة. ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون على معنى (في)، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣].

الثاني: أن تكون على معنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف ويصح الإخبار به عنه كـ خاتم حديد وباب ساج، بخلاف نحو: يد زيد فإنه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد.

الثالث أن تكون على معنى اللام، وذلك فيما بقي نحو: غلام زيد، ويد زيد.

القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة، ولهذا أيضا ثلاث صور: إضافة اسم الفاعل، كـ "هذا ضارب زيد" الآن أو غدا، وإضافة اسم المفعول كـ "هذا معمور الدار، الآن أو غدا، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، كهذا رجل حسن الوجه، وتسمى إضافة لفظية، لأنها تفيد أمرا لفظيا وهو التخفيف ألا ترى أن قولك: ضارب زيد أخف من قولك ضارب زيدا، وكذا الباقي، ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، ولهذا صح وصف ﴿هَدْيًا﴾ بـ ﴿بَٰلِغَ﴾ مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٧] وصح مجيء ﴿قَآئِنَ﴾ حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿قَآئِنَ عِطْفِهِۦ﴾. اهـ بحذف.

[١] – قال في شرح القطر : ((اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للاعراب ولا مع الألف واللام تقول جاءني غلامٌ يا هذا فتنون وإذا اضفت تقول جاءني غلامُ زيد فتحذف التنوين وذلك لأنه يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وتقول جاءني مسلمان ومسلمون فإذا أضفت قلت مسلماك ومسلموك فتحذف النون قال الله تعالى {وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ } [الحج: ٣٥] {إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ } [الصافات: ٣٨] {إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ} [القمر: ٢٧] والأصل : المقيمين ولذائقون ومرسلون والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين وإنما قيدت النون بكونها تالية للإعراب احترازا من نوني المفرد وجمع التكسير وذلك كنوني حين وشياطين فإنهما متلوان

٣٠٩. وَلاَ تُضِفْ مَا كانَ (أَلْ) بِهِ سِوَى الْـ ـوَصْفِ[1] فَقَدْ يُضافُ مَقْرُونًا بِـ(أَلْ)

٣١٠. فَوَصْلُ (أَلْ) بِغَيْرِ نَحْوِ الضَّارِبِي زَيْدٍ وَنَحْوِ الضَّارِبَيْ زَيْدٍ أُبِي

٣١١. والعامِلِ الْحِيَلِ أَوْ شَتَّى الْحِيَلْ والْبَطَلِ الضَّارِبِ قِرْنِهِ الْبَطَلْ

بالأعراب لا تاليان له تقول هذا حينٌ يا فتى وهؤلاء شياطينُ يا فتى فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون فإذا أضفت قلت آتيك حينَ طلوع الشمس وهؤلاء شياطينُ الإنس بإثبات النون فيهما لأنها متلوة بالاعراب لا تأليةٌ له وأما الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلام فإذا أضفت قلت: جاء غلام زيد وذلك لأن الألف واللام للتعريف والإضافة للتعريف فلو قلت: الغلام زيدٍ جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا يجوز ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة :

أحدها: أن يكون المضاف مثنى نحو الضاربا زيد.

الثاني: أن يكون المضاف جمع مذكر سالما نحو الضاربو زيد.

الثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو الضارب الرجل.

الرابع: أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ما فيه الألف واللام نحو الضارب رأس الرجل.

الخامس: أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير عائد على ما فيه الالف واللام نحو مررت بالرجل الضارب غلامه.)). انتهى. بحروفه.

[1] سوى الوصف: أل فيه للعهد.

بابُ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ وَهُوَ سَبْعَةٌ

٣١٢. بـــابٌ: أَتَـــتْ عامِلَـــةً كَمِثْـــلِ أَفْعالِهَـــا سَـــبْعَةٌ[١]:اسْـــمُ الْفِعْـــلِ[٢]

---

[١] اسم الفعل على ثلاثة أقسام: ما سمي به الماضي كـ (هيهات) بمعنى بعُد، وما سمي به الأمر كـ (صه) بمعنى اسكت وفي الحديث: "إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت" كذا جاء في بعض الطرق. ، وما سمي به المضارع كـ (وي) بمعنى أعجب قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أي أعجب لعدم فلاح الكافرين ويقال فيه "وا" قال الشاعر:

وا بـــأبي أنـــت وفـــوك الأشـــنب كأنمـــا ذر عليـــه الزرنـــب

وواها قال الشاعر:

واهـــا لســـلمى ثم واهـــا واهـــا يـــا ليـــت عيناهـــا لنـــا وفاهـــا

اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٢] اسم الفعل على ثلاثة أقسام: ما سمي به الماضي كـ (هيهات) بمعنى بعُد، وما سمي به الأمر كـ (صه) بمعنى اسكت وفي الحديث: "إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت" كذا جاء في بعض الطرق. ، وما سمي به المضارع كـ (وي) بمعنى أعجب قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أي أعجب لعدم فلاح الكافرين ويقال فيه "وا" قال الشاعر:

وا بـــأبي أنـــت وفـــوك الأشـــنب كأنمـــا ذر عليـــه الزرنـــب

وواها قال الشاعر:

واهـــا لســـلمى ثم واهـــا واهـــا يـــا ليـــت عيناهـــا لنـــا وفاهـــا

اهـ ابن هشام رحمه الله.

واختلف في أسماء الأفعال هل هي أسماء لألفاظ الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن أفعالها أو هي أفعالٌ حقيقةً فعلى الأول والرابع لا موضع لها من الإعراب وعلى الثاني موضعها رفعٌ بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى الثالث موضعها نصبٌ بأفعالها النائبة عنها والصحيح الأول. انتهى من الطرة بتصرف خفيف.

وعلى أنها أفعالٌ حقيقةً فما وجه تسميتها بهذا الاسم؟

أحمد بن محمذ (كَدَّاهْ) بن أحمد باب الكمليلي(١٣٣٧هـ) رحمه الله تعالى :

أسمـــاء الافعـــال علـــى مـــا اشـــتهرا أسمـــا وهـــل للفـــظ أو معنًـــى تـــرى

٣١٣. وَهُـــوَ لاَ يُحْـــذَفُ[1] أَوْ يُـــؤَخَّرُ[2] عامِـــلاً اَوْ يَـــبْرُزُ فِيـــهِ مُضْـــمَرُ

أو للمصـــــــادر وشـــــــهر الأول وبعضـــهم قـــد قـــال أفعـــال وهـــل
حقيقـــة أو مثـــل الاســـماء تـــرى وفصـــل الـــبعض فقـــال مـــا يـــرى
في الاصـــل مصـــدراً وظرفًـــا فســـما ومـــا ســـوى ذلـــك للفعـــل انتمـــى
وقيـــل قســـم وحـــده يســـمى خالِفـــةَ الفعـــل وذا قـــد تمـــا

وقد تقدم قول الشيخ محيي الدين عبد الحميد عند تقسيم الكلمة : ((ذهب بعض النحاة – وهو جعفر بن صابر – إلى أن أقسام الكلمة أربعةٌ : اسم وفعل وحرفٌ وخالفةٌ , فزاد الذي سماه خالفةً , وزعم أنه هو الذي يسميه جمهرة النحاة اسمَ الفعل وذلك نحو هيهات وأف وصه, ولما لم يكن لكلامه هذا نصيب من الصحة اعتبر المؤلف خلافه غير قائم فقال:" أجمع على ذَلِك من يُعْتد بقوله")) انتهى .

[1] فلا يجوز في (زيدا عليك) أن تنصب (زيدا) بـ (عليك) محذوفا يدل عليه قولك: (عليك).

[2] عن معموله، قال ابن هشام في شرح قطر الندى: فلا يجوز في عليك زيدا بمعنى الزم زيدا، أن يقال: زيدا عليك، خلافا للكسائي فإنه أجازه محتجا عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] زاعما أن معناه عليكم كتاب الله، أي الزموه. وعند البصريين أن ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مصدر محذوف العامل و﴿عَلَيْكُمْ﴾ جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر، والتقدير: كَتَبَ الله ذلك عليكم كتابا، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لأن التحريم يستلزم الكتابة اهـ

وقال في التوضيح: وأما ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ وقوله:

يـــا أيهـــا المـــائح دلـــوي دونكـــا .....

فمؤولان.

قال في التصريح: وتأويل الآية كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير: كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لأن التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتأويل البيت أن دلوي مبتدأ ودونك خبره فيه نظر لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في (زيدا عليك) كأنك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به

٣١٤. قُلْتُ: احْتِجَاجٌ بِـ﴿كِتابَ اللهِ﴾ وإنْ تَأَوَّلُوهُ غَيْرُ واهِ

٣١٥. واجْزِمْ مُضارِعًا جَوابَ طَلَبِ مِنْهُ وإنْ يُقْرَنْ بِفاً[1] لاَ تَنْصِبِ

الْمَصْدَرُ

٣١٦. وَمَصْدَرَ الْفِعْلِ كَفِعْلِهِ اجْعَلَنْ[2] إنْ نابَ عَنْهُ الْفِعْلُ مَعْ (مَا) أَوْ مَعَ (انْ)[3]

الموضح في متن القطر وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول دلوي وسكت [أي البعض] عن (دونك) والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها. اهـ كلام التصريح، وقوله: (وتأويل البيت: أن دلوي.. إلخ) قال ياسين: قوله: (لأن المعنى ليس على الخبر) قال الدنوشري: فيه نظر، وما المانع من أن يكون ذلك خبرا محضا؟ قصدت به تنبيها على أن دلوها دونه، ويكون الدالُّ على أمره مقدرا، تقديره: فتناولْه، كما قال بعض المحققين، انتهى كلام ياسين، وقوله -أعني الشيخ خالدا-: (وجوز ابن مالك.. إلى قوله: وفيما قاله نظر)، قال ياسين: قوله: (وفيما قاله نظر) قال الدنوشري: فيه نظر لأن ابن مالك قد لا يكون مختارا لما قاله في متن القطر أو يكون محله ما لم يقم شيء مقامه، لا سيما إذا كان القائم مقامه عينَه، وأما قوله: (وأما ما استند إليه.. إلخ) فهو في محل المنع. فليتأمل. اهـ كلام ياسين.

[1] قولي: (بفًا) بالتنوين لأنه مقصور للضرورة، والمقصور إذا لم تدخل عليه (أل) ولم يضف، ولم يوقف عليه ينون فإعرابه مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهي أحق من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف. الصبان، وقوله : لعلة تصريفية، لعله يعني أن الألف حذف لالتقائه مع تنوين الهمزة فقد كانت تفصل بينهما الألف فلما حذفت التقيا وتصادما. والله سبحانه تعالى أعلى وأعلم.

[2] قال ابن عقيل: يعمل المصدر في موضعين أحدهما أن يكون نائبا مناب الفعل نحو ضربا زيدا فزيدا منصوب بـ (ضربا) لنيابته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب.

الموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدرا بـ (أن) والفعل أو بـ(ما) والفعل فيقدر بـ(أن) إذا أريد المضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا، والتقدير: من أن تضرب زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا ويقدر بـ(ما) إذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن التقدير: مما تضرب زيدا الآن انتهى كلام ابن عقيل.

٣١٧. وَلَـيْسَ مَحْـدُودًا[١] وَلَـيْسَ مُضْـمَرَا[٢] وَلاَ مُصَـغَّرًا[١] وَلا مـؤخرا[٢]

وقال ابن هشام: وإنما يعمل بثمانية شروط :

أحدها: أن يصح أن يحل محله فعل مع (أن) أو فعل مع (ما) فالأول كقولك: أعجبني ضربك زيدا و يعجبني ضربك عمرا. فإنه يصح أن تقول مكان الأول: أعجبني أن ضربت زيدا ومكان الثاني يعجبني أن تضرب عمرا.

والثاني: نحو يعجبني ضربك زيدا الآن. فهذا لا يمكن أن يحل محله أن ضربت لأنه للماضي ولا أن تضرب لانه للمستقبل ولكن يجوز أن تقول في مكانه ما تضرب وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى: {بِمَا رَحُبَتْ } [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى : {وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ } [آل عمران: ١١٨] أي برُحْبها وعنتكم.

ولا يجوز في قولك ضربا زيدا أن تعتقد أن (زيدا) معمول لـ (ضربا) خلافا لقوم من النحويين لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون (أن)، و(ما)، تقول: اضرب زيدا، وإنما "زيدا" منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر، ولا يجوز في نحو: مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار، أن تنصب صوت الثاني بصوت الأول، لأنه لا يحل محل الأول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه، لأن المعنى يأبى ذلك، لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به. اهـ من شرح قطر الندى.

وقال في التوضيح: ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا كون (زيدا) منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط. اهـ

قال في التصريح: (لانتفاء هذا الشرط) لأنه لا يحل محله فعل مع (أن) أو (ما) وإنما هو منصوب بـ(ضربت) اتفاقا لأن المصدر المؤكِّد لا يعمل، وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل إلى جواز إعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون (أن) و(ما) انتهى فـ (زيدا) في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح. اهـ من التصريح.

[٣] تقرأ (أن) بنقل حركة همزها لعين (مع) الساكنة على لغة من يسكنها من العرب وهم ربيعة. انظر ابن عقيل.

[١] فلا تقول: أعجبني ضربتك زيدا، وشذ قوله:

يحـايي بـه الجلـد الـذي هـو حـازم بضـربة كفيـه الملا نفـس راكـب

فأعمل الضربة في (الملا)، وأما «نفس راكب» فمفعول لـ(يحايي)، ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم، وسقى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه. ابن هشام رحمه الله تعالى.

[٢] لا تقول: ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح، لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون،

٣١٨. وَلَـيْسَ قَبْـلَ عَمَـلٍ مَوْصُـوفَا[٣] وَلَـيْسَ مَفْصُـولاً[٤] وَلاَ مَحْـذُوفَا[٥]

واستدلوا بقوله:

وَمَـا الحَـرْبُ إلاَّ مَـا عَلِمْـتُمْ وَذُقْـتُمُ وَمَـا هُـوَ عَنْهَـا بِالحَـدِيثِ المُـرَجَّمِ

أي: وما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فـ(عنها) متعلق بالضمير، وهذا البيت نادر قابل للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة. اهـ ابن هشام رحمه الله تعالى.

والبيت لزهير، وبعده :

مـتى تبعثوهـا تبعثوهـا ذميمـة وتَضْـرَى إذا ضَـرَّيْتُموها فتَضْـرَمِ

فتعـركم عـرك الرحـى بثِفالها وتَلْقَـحْ كِشـافًا ثم تُنْـتِجْ فتُتْـئِمِ

فتنـتج لكـم غلمـانَ أشـأمَ كلهـم كـأحمر عـاد ثم تُرضـع فـتَفْطِمِ

فتُغْلِـلْ لكـم مـا لا تُغِـل لأهلهـا قـرى بـالعراق مـن قفيـز ودرهـمِ

(١) فلا تقول: أعجبني ضربيك زيدا، ولا يختلف النحاة في ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع، فمنع إعماله حملا له على المصغر، لأن كلا منهما مباين للفعل، وأجاز كثير منهم إعماله، واستدلوا بنحو قوله:

وعـدتَ وكـان الخلـف منـكَ سـجية مواعيـد عرقـوب أخـاه بيثـرب

ابن هشام آنفا.

وقوله : ((لأن كلا منهما مباين للفعل)) أي لأن صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل , ولأن الجمع لا يتأتى في الفعل. انتهى من حاشية السجاعي على شرح بن هشام قطرَ الندى.

(٢) فلا يجوز: أعجبني زيدا ضربك، وأجاز السهيلي تقديم الجارّ والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، وقولهم: اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا. ابن هشام رحمه الله.

(٣) فلا يقال: أعجبني ضربك الشديد زيدا، فإن أخرت (الشديد) جاز، قال الشاعر:

إن وجـدي بـك الشـديد أراني عـاذرا فيـك مـن عهـدت عـذولا

فأخر (الشديد) عن الجار والمجرور المتعلق بـ(وجدي).

(٤) عـن معمولـه، ولهـذا رد علـى مـن قـال في ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]: إنـه معمـول لـ﴿رَجْعِهِۦ﴾ [الطارق: ٨] لأنه فصل بينهما بالخبر. ابن هشام رحمه الله تعالى.

(٥) وبهذا رد على من قال في (مالك وزيدا): إن التقرير: وملابستك زيدا، وعلى من قال في (بسم الله): إن التقرير: ابتدائي

بسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قوله:

هـــل تـــذكرون إلى الـــديرين هجـــرتكم ومســـحكم صُـــلْبكم رحمـــن قربانـــا

لأنه بتقدير: وقولكم يا رحمن قربانا، فجاءت جملة النداء معمولا لقولكم محذوفا. انظر ابن هشام رحمه الله تعالى.

وقوله : ((وبهذا ردعلى من قال في (مالك وزيدا)..إيخ)) قال الأشموني عند قول ابن مالك :

والنصـــبُ إن لم يجُـــز العطـــف يجـــب .....

((("والنصب" على المعية "إن لم يجز العطف" لمانع معنوي أو لفظي "يجب" فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل، ومشيت والحائط، ومات زيد وطلوع الشمس، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه، والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيداً وما شأنك وعمراً لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، فيتعين النصب على المعية.)) انتهى بحروفه.

قال الصبان: ((وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه : "والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا، أو بمصدر (لابس) منويا بعد الواو فالتقدير ما لك وملابستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به.

فإن قلت ويلزم عليه إعمال المصدر منويا. قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه، وإذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك، فالمعنى ما ملابستك زيدا إذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح. ا. هـ. مع حذف. ومنه يعلم أن في تعين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتي قريبا. قوله: "وما شأنك وعمرا" بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو (شأن) وابقاء المضاف إليه على جره كما في قوله:

أكل امرىء تحسبين امرأ..... ونار توقد بالليل نارا .

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة ويجاب بأن تعين النصب فيه إضافي أي بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير. قوله: "ممتنع عند الجمهور" أي جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذي في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين.)) انتهى بحروفه.

٣١٩. الأَقْـيَسُ فِي الْعَمَـلِ[١] هُـوَّ الْمَصْـدَرُ مُنَوَّنًـا وَهْـوَ مُضـافًا أَكْـثَرُ

٣٢٠. هَـذَا وَبِالشُّـذُوذِ يُحْكَـمُ عَلَى الْـ ـمَصْدَرِ فِي القِيسِ والِاعمالِ مَعَ (الْ) [٢]

اسْمُ الْفاعِلِ

٣٢١. وَعَمَـلُ اسْـمِ فاعِـلٍ مِثْـلُ عَمَـلْ فِعْـلِ اسْـمِ فاعِـلٍ بِـ(أَلْ) وَدُونَ (أَلْ)

٣٢٢. فَـإِنْ يَكُـنْ بِـ(أَلْ) فَأَعْمِـلْ مُسْـجَلاَ[٣] كَـ(الْقاتِلِينَ الْمَلِـكَ الْحُلاحِـلاَ)[٤]

٣٢٣. وإِنْ يَكُـنْ بِـدُونِ (أَلْ)[٥] فَـأَعْمِلاَ حَيْـثُ يَكُـونُ حـالاً اَوْ مُسْـتَقْبلاَ

---

[١] - أي الأوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعدَ شبههما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء. الصبان رحمه الله تعالى.

[٢] بنقل حركة همز (أل) لـ(مع) ساكنة العين.

[٣] أي إن كان بـ (أل) عمل مطلقا، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، تقول: جاء الضارب زيدا أمس، أو الآن، أو غدا، وذلك لأن (أل) هذه موصولة، و(ضارب) حالٌ محل (ضرب) إن أردت المضي، أو (يضرب) إن أردت غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حل محله، وقال امرؤ القيس:

القـاتلين الملـك الحلاحـلا خـير معـد حسـبا ونـائلا

اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٤] لسان العرب: الحلاحل السيد في عشيرته الشجاع الركين في مجلسه.انتهى الغرض منه.

[٥] أي وإن كان مجردا من (أل) فإنما يعمل بشرطين: أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المضي، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا، تقول: وكلبهم يبسط ذراعيه، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨] ولم يقل: وقلبناهم.

الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف. مثال النفي قوله:

خليلي ما واف بعهدي أنتما

فأنتما: فاعل بواف، لاعتماده على النفي، ومثال الاستفهام قوله:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣].

٣٢٤. صِـــفَةً اَوْ حـــالاً أَتَى[١] أَوْ مُسْـــنَدَا لِمُبْتَـــدًا نُسِـــخَ أَمْ لاَ الْمُبْتَـــدَا[٢]

٣٢٥. أَوْ كَانَ بَعْـدَ النَّـفْيِ أَوْ مِـنْ بَعْـدِ مَـا ضـاهَى كَـ(مَا وافٍ بِعَهْـدِي أَنْتُمَـا)

٣٢٦. هَـــذَا وَ﴿باسِـــطٌ ذِراعَيْـــهِ﴾ عَلَى غَـــيْرِ الْحِكايَـــةِ الْكِسـائِي جَعَـلاَ[٣]

٣٢٧. كَـذَا (خَبِـيرٌ) عَـنْ (بَنُـولِهْـبٍ)[٤] خَـبَرْ[٥] فِيـــهِ أَبَى الأَخْفَـــشُ إلاَّ مَـــا ظَهَـــرْ[٦]

ومثال اعتماده على الموصوف قولك: "مررت برجل ضارب زيدا" وقول الشاعر:

إني حلفـــت بـــرافعين أكفهـــم بـــين الحطـــيم وبـــين حوضـــي زمـــزم

أي: بقوم رافعين.

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، وإلى ذلك أشرت بقولي: كذا خبير.. إلخ ارجع إلى شرح ابن هشام الأصل.

[١] – قال الأشموني عند قول ابن مالك : ((أو جا صفة)) : ((إما مذكور نحو مررت برجل قائد بعيرًا، – ومنه الحال نحو جاء زيد راكبًا فرسًا – أو محذوف وسيأتي.)) انتهى بحروفه.

قال الصبان: ((قوله: "ومنه الحال" أي لأنه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم.)) انتهى بحروفه.

[٢] نسخ أم لا من زياداتي وليس فائتا علي أن المبتدأ ليس منسوخا، وإنما المنسوخ حكمه، وكان بوسعي أن أقول: "نسخ أم لا الابتدا" لكنني تعلمت من البيانيين الجرأة على الألفاظ.

ومنه قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ بالِغٌ أَمْرَهُ}.

قال الأشموني عند قول ابن مالك : ((أو مسندًا)): ((لمبتدإ أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرًا وإن زيدًا مكرم عمرًا)). انتهى .

[٣] حملا. نسخة.

[٤] لهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الأزد. اهـ التصريح.

[٥] أشرت بهذا إلى قوله:

خبـير بنـو لهـب فـلا تـك ملغيـا مقالـة لهـبي إذا الطـير مـرت

[٦] أي أبى غير ما يظهر من تركيب البيت، وهو أن خبير مبتدأ وبنو فاعل أغنى والمعنى أن الأخفش ذهب إلى أن اسم الفاعل يعمل بلا شرط مستدلا بالبيت وأجاب الجمهور عن البيت بأنه محمول على التقديم والتأخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبره ورد ما ذهب إليه الجمهور بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع وأجيب بأن فعيلا قد يستعمل للجماعة لقوله تعالى ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وهذا هو معنى قولي: وظهيرهم ظهير.

٣٢٨. وَغَـــيْرُ الاَخْفَـــشِ لَدَيْهِـــمُ (خَبِـــيْ) مُقَـــدَّمًا جَـــا وَظَهِـــيرُهُمْ ﴿ظَهِـــيْ﴾[1]

أَمْثِلَةُ الْمُبالَغَةِ

٣٢٩. وَفِي الْمُبالَغَـــــةِ جَـــــا الْمِثـــــالُ فَعَّـــــالٌ[2] اَوْ فَعُـــــولٌ[3] اَوْ مِفْعـــــالُ[4]

٣٣٠. عَـــنْ فاعِـــلٍ[5] يَقْفُـــوهُ شَرْطًـــا وَيَقِـــلْ عَـــنْ فاعِـــلٍ هُنَـــا فَعِيـــلٌ[6] وَفَعِـــلْ[7]

---

[1] فيه تورية.

[2] – كقوله :

أخـــا الحـــرب لبّاســـا إليهـــا جِلالَهـــا ولـــيس بـــولاج الخوالـــف أعقـــلا

[3] كقول أبي طالب بن عبد المطلب يرثي أمية بن المغيرة المخزومي:

ضَروب بنصل السيف سوقَ سمانها إذا عـــــدموا زادًا فإنـــــك عـــــاقر

[4] – حكى سيبويه عن بعض العرب : "إنه لمنحار بوائكها". جمع بائكة وهي الناقة الحسنة. الأشموني والصبان عليهما سحائب الرحمة والغفران.

[5] – تنبيه: أفهم قوله :"عن فاعل" أن هذه الأمثلة لا تبنى من غير الثلاثي لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل, وهو كذلك إلا ما ندر. قال في التسهيل: وربما بني فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل، يشير إلى قولهم: درَّاك وسأَّر من أدرك وأسأر إذا أبقى في الكأس بقية، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان، وسميع ونذير من أسمع وأنذر، وزهوق من أزهق.انتهى. انتهى. من الأشموني والصبان.

[6] – كقوله:

فتاتـــان أمـــا منهمـــا فشـــبيهةٌ هلالًـــا والأخـــرى منهمـــا تشـــبه البـــدرا

[7] – كقول زيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها :

أتـــاني أنهـــم مزِقـــونَ عرضـــي جِحـــاش الكِـــرْمِلَينِ لهـــا فديـــدُ

قال ابن هشام في شرح القطر : ((وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأول وأقلها استعمالا الأخيران وكلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء وإعمالها قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعِلٍ وأجاز الجرمي إعمال فعِلٍ دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم)) انتهى بحروفه.

وقال في شرح الشذور : ((الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعلِ: أمثلَةُ المبالغةِ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، مُحَوَّلة عن صيغة فاعل؛ لقَصْدِ إفادة المبالغة والتكثير.

وحكمها حكم اسم الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقع صلة لألْ فتعمل مطلقاً، وإلى مجرَّدٍ عنها فتعمل بالشرطين المذكورين.

ومثالُ إعمال فَعَّال قولُهم: «أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ» .....

ومثالُ إعمال مِفْعَال قولُهم: «إنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» أي: سِمَانها.

ومثالُ إعمال فَعُول قولُ أبي طالب.... وإعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا اتفق عليه جميعُ البصريين.

ومثالُ إعمال فَعِيل قولُ بعضهم: «إنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاء مَنْ دَعَاهُ».

ومثالُ إعمال فَعِل قولُ زيد الخيل رضي الله عنه..... وإعمالُهما قليلٌ، فلهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضهم في فَعِلٍ لأنه على وزن الفعل، وخالفه في فَعِيل، لأنه على وزن الصفة المشبهة كظَرِيفٍ، وذلك لا ينصب المفعولَ.

وأما الكوفيُّون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسف.)) انتهى بحروفه بحذف كما أشرت إليه بنقاط الاسترسال.

اسْمُ الْمَفْعُولِ[1]

٣٣١. عُـــدَّ اسْـــمَ مَفْعُـــولٍ مِـــنَ الْعَوامِـــلِ مُقْتَـــدِيًا بِسَـــنَنِ اسْـــمِ الْفاعِـــلِ

[1] قال ابن هشام رحمه الله: النوع الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم المفعول، كمضروب ومكرم، وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: جاء المضروب عبده، فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله، كما تقول: جاء الذي ضرب عبده، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه، لاعتماده على الألف واللام، وتقول: زيد مضروب عبده، فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: زيد مضروب عبده، وأنت تريد الماضي، خلافا للكسائي ولا أن تقول: مضروب الزيدان لعدم الاعتماد خلافا للأخفش. اهـ.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفاعِلِ[1]

٣٣٢. والصِّفَةُ الْمُشْبِهَةُ[2] اسْمَ فاعِلٍ لِواحِدٍ عُدِّيَ[3] فِي الْعَوامِلِ[4]

---

[1] قال ابن هشام رحمه الله: النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد. وهي: الصفة المصوغة لغير تفضيل، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث. مثال ذلك: (حسن) في قولك: مررت برجل حسن الوجه، فحسن صفة لأن الصفة ما دل على حدث وصاحبه، وهذه كذلك، وهي مصوغة لغير تفضيل قطعا، لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل، وأعلم وأكثر، وهذه ليست كذلك، وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها، وهو الحسن، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث، وأعني بذلك أنها تفيد أن الحسن في المثال المذكور ثابت لوجه الرجل، وليس بحادث متجدد، وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل ضارب عمرا، فتجد (ضاربا) مفيدا لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب. اهـ الغرض منه.

[2] إنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكونها لم يقصد بها الحدوث، فهي مباينة للفعل، لكنها أشبهت اسم الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع، فتقول: (حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات) كما تقول في اسم الفاعل (ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات) وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث أي في غالب أحواله" فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل. اهـ من ابن هشام رحمه الله.

[3] قال ابن هشام رحمه الله: قولي المتعدي إلى واحد إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسما واحدا. ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ولأن مرفوعها فاعل كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل. اهـ.

وقوله: (وصاحبه) اسم الفاعل هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال، فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فإنهما لا يدلان على الحدوث وإنما يدلان على الثبوت، وخرج بذكر فاعله اسم المفعول والفعل، لأن اسم المفعول إنما يدل على المفعول له لا على الفاعل، والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإن دل عليه بالالتزام. اهـ من التوضيح ممزوجا بالتصريح.

[4] خبر قولي: والصفة.

٣٣٣. وَهِيَ كُلُّ صِـــــفَةٍ مَصُـــــوغَةٍ لِغَـــيْرِ تَفْضِـــيلٍ بِتِلْـــكَ الصِّـــفَةِ

٣٣٤. بَـــلْ لِإِفـــادَةِ الثُّبُـــوتِ[١] كَـــأَبِي بَكْـــرٍ[٢] الشَّرِيفِ الْحَسَـنِ الْمَناقِـبِ[٣]

---

[١] وهذا مما تخالف فيه اسم الفاعل، فهي تخالف اسم الفاعل في أمور:

أحدها أنها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته، وتارة تجري، فالأول: كـ(حسن وظريف) ألا ترى أنهما لا يجاريان يحسن ويظرف.

والثاني نحو: طاهر، وضامر، ألا ترى أنهما يجاريان يطهر ويضمر، والقسم الأول هو الغالب، حتى إن في كلام بعضهم أنه لازم، وليس كذلك، وهذا بخلاف اسم الفاعل: فإنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مجار ليضرب. فإن قلت هذا منتقض بـ داخل ويدخل، فإن الضمة لا تقابل الكسرة، قلت: المعتبر في المجاراة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها، فإن قلت كيف تصنع بقائم ويقوم، فإن ثاني قائم ساكن، وثاني يقوم متحرك، قلت: الحركة في ثاني يقوم منقولة من ثالثه، والأصل يَقْوُمُ كيدخل فنقلت الضمة لعلة تصريفية، الثاني: أنها تدل على الثبوت، واسم الفاعل يدل على الحدوث.

الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهي لا تكون للماضي المنقطع، ولا لما لم يقع، وإنما تكون للحال الدائم، وهذا هو الأصل في باب الصفات.

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحد، ومن الأمثلة.

الرابع: أن معمولها لا يتقدم عليها، لا تقول: زيد وجهَه حسن، بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: زيد أباه ضارب، وذلك لضعف الصفة، لكونها فرعا عن فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل.

الخامس: أن معمولها لا يكون أجنبيا بل سببيا ونعني بالسببي واحدا من أمور ثلاثة.

الأول: أن يكون متصلا بضمير الموصوف، نحو: مررت برجل حسنٍ وجهُه، الثاني أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره، نحو: مررت برجل حسن الوجه، لأن (أل) قائمة مقام الضمير المضاف إليه. الثالث: أن يكون مقدرا معه ضمير الموصوف، كـ مررت برجل حسن وجها أي وجهها منه. ولا يكون أجنبيا لا تقول: مررت برجل حسن عمرا، وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سببيا كـ مررت برجل ضارب أباه، ويكون أجنبيا كـ مررت برجل ضارب عمرا.اهـ ابن هشام بتصرف خفيف.

[٢] من باب حذف التنوين لـ(أل)على حد قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيتـــــه غـــــير مســـــتعتب ولا ذاكـــــر اللهَ إلا قلـــــيلا

[٣] ليست هفوة لسان.

٣٣٥. وَسَبْقُهَا مَعْمُولُهَا ذُو مَنْعِ لِضَعْفِهَا فَهِيَ فَرْعُ فَرْعِ[١]

٣٣٦. وَلاَ تُجِزْ خُلُوَّهُ مِنْ مُضْمَرِ مَوْصُوفِهَا وانْصِبْهُ[٢] وارْفَعْ[٣] واجْرُرِ[٤]

٣٣٧. تَمْيِيزًا[٥] اَوْ لِشَبَهِ الْمَفْعُولِ بِهْ[٦] وَذَا إذَا عُرِّفَ فالْزَمَنْهُ بِهْ[٧]

٣٣٨. وَفاعِلاً[٨] أَوْ مُبْدَلاً[٩] وَبِالإضَا فَةِ لِذَا الْوَصْفِ إلَيْهِ خُفِضَا[١٠]

اسْمُ التَّفْضِيلِ

٣٣٩. أَسْماءُ تَفْضِيلٍ صِفاتٌ دَلَّتِ عَلَى الْمُشارَكَةِ والزِّيادَةِ

٣٤٠. وَأَفْرِدَنْهُ مُطْلَقًا وَذَكِّرَهْ إنْ يَاتِ مَعْ (مِنَ)[١١] اوْيُضَفْ لِنَكِرَهْ[١٢]

---

[١] فهي فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، وهذا التعليل من زياداتي.

[٢] فإن نصبته فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك حسن وجهًا أو معرفة كقولك (الوجهَ).

[٣] كمررت برجل حسن وجهُهُ.

[٤] كمررت برجل حسن الوجهِ.

[٥] وهو الأرجح إذا كان نكرة. ابن هشام.

[٦] أي انصبه على التشبيه بالمفعول به.

[٧] أي إذا كان معرفة تعين أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به لأن التمييز لا يكون معرفة خلافا للكوفيين. ابن هشام.

[٨] ورفعه على الفاعلية متفق عليه، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لأنه لا يكون للشيء فاعلان. ابن هشام.

[٩] من الضمير المستتر في الوصف أجاز ذلك الفارسي وخرج عليه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٤٩] فقدر في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل وقدر ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل. اهـ ابن هشام.

[١٠] هذا البيت والذي قبله نشر مرتب.

[١١] أي إن يات مع (من) جارة للمفضول، كقولك: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، ولا يجوز غير ذلك. قال الله تعالى: ﴿قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقال الله تعالى:

٣٤١. وَإِنْ بِـــ(أَلْ) قُـــرِنَ فَلْتُطـــابِقِ[١] وإنْ لِمَعْـــرُوفٍ أُضِـــيفَ فـــانْتَقِ[٢]

٣٤٢. وَنَصْـــبُهُ الْمَفْعُـــولَ مُطْلَقًـــا حُظِـــرْ[٣] وَرَفْعُـــهُ الْفاعِـــلَ مُظْهَـــرًا نَـــزُرْ

٣٤٣. فِيمَـــا عَـــدَا مَسْـــأَلَةِ الْكُحْـــلِ[٤] الَّـــتِي يَرْفَـــعُ فِيهَـــا مُظْهَـــرًا بِكَـــثْرَةِ

﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ إِقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤] فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة. اهـ ابن هشام رحمه الله.

(١،٢) فتقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نسوة.

(١) فتقول زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات، أو الفُضَّل.

(٢) المطابقةَ أو عدمها فتقول: الزيدان أفضل أو أفضلا القوم، وكذا الباقي، وعدم المطابقة أفصح قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٥] لم يقل أحرصي باليـاء، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٤] فطابق ولم يقل أكبر مجرميها، وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الآية.اهـ ابن هشام رحمه الله.

(٣) قال ابن هشام: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقا، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٨] إن (من) ليست مفعولا بـ (أعلم) لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافا إليه، لأن (أفعل) بعض ما يضاف إليه، فيكون التقدير أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه (أعلم) أي يعلم من يضل.

(٤) قال في الأصل: ولا ينصب المفعول مطلقا ولا يرفع في الغالب ظاهرا إلا في مسألة الكحل انتهى، قال في شرحه: واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق تقول زيد أفضل من عمرو فيكون في أفضل ضمير مستتر عائد على زيد وهل يرفع الظاهر مطلقا أو في بعض المواضع فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفعه به مطلقا فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه فتخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وترفع الأب على الفاعلية وهي لغة قليلة وأكثرهم يوجب رفع أفضل فى ذلك على أنه خبر مقدم و أبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد عليه ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل وضابطها أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين مثال ذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في

بابُ التَّوابع[1]

عين زيد وقول الشاعر:

مـــا رأيـــت امـــرءا أحـــب إليـــه الـــــ بـــذل منـــه إليـــك يـــا بـــن ســـنان

وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كقولك هل رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد أو نهي نحو لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك. انتهى كلامه.

[1] قال ابن هشام: التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة: النعت والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، وعدها الزجاجي وغيره أربعة، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم "العطف". اهـ.

وقال في التصريح: ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا, الأول البدل, والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا، الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا، الأول النعت، والثاني عطف البيان، ولها أبواب، وإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق، قاله في التسهيل.انتهى الغرض من كلام التصريح الآن.

قال الدماميني معلقًا على كلام التسهيل: وفي كلام المصنف مناقشة من حيث إنه أطلق في التأكيد وهو منقوضٌ بقوله:

أبـــوك أبـــوك أربـــد غيـــر شـــك أحلـــك فـــي المخـــازي حيـــث حـــلا

فإن "أبوك" الثاني تأكيدٌ و"أربد" عطف بيان على الأول , فحقه أن يقول:ثم بالتأكيد المعنوي , وأما اللفظي فإنه يقدم وهذا مما لا خلاف فيه, على أن "أربد"محتملٌ لأن يكون بدلا. انتهى كلام الدماميني. وقوله:" على أن "أربد"محتملٌ لأن يكون بدلا." أي فلا نقض بالبيت لكلام ابن مالك. والبيت في ديوان الحماسة وبعده:

فمـــا أنفيـــك كـــي تـــزداد لؤمًـــا لألأم مـــــــن أبيـــــــك ولا أذلا

وقال المختار بن بونَ:

النعـــتُ والبيـــانُ توكيـــدٌ بـــدلْ ونســـقٌ ترتيبُهـــا كـــذا انجعـــلْ

. قال في الطرة: إذا اجتمعت نحو زيد العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو وأجاز بعضهم تقديم التوكيد على الصفة. انتهى.

وقال في التصريح متصلاً بكلامه المتقدم آنفًا: واختلف في عامل التابع، فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور: العامل فيها هو العامل في المتبوع، ونسب إلى سيبويه. وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه، وهو قول الخليل والأخفش.

٣٤٤. وَأَعْرَبُوا نَعْتًا وَتَوْكِيدًا بَدَلْ عَطْفًا عَلَى سَنَنِ الاَشْياءِ الأُوَلْ

٣٤٥. فالتَّابِعُ الْمُشْتَقُّ إنْ بايَنَ فِي لَفْظٍ لِمَا تَبِعَ بِالنَّعْتِ صِفِ[١]

٣٤٦. وَمَا سِوَى الْمُشْتَقِّ مِثْلُهُ إذَا مَا كانَ بِالْمُشْتَقِّ قَدْ أُوِّلَ ذَا[٢]

٣٤٧. خَصِّصْ[٣] وَأَوْضِحَنَّ[١] وامْدَحْ[٢] واذْمُمِ[٣] بِالنَّعْتِ أَكِّدَنْ بِهِ[٤] تَرَحَّمِ[٥]

وأما البدل فقيل: عامله محذوف، وهو قول الجمهور. ويدل لهم ظهوره جارًا جوازًا مع الظاهر ووجوبًا مع المضمر، نحو: بزيد به. وقال قوم منهم المبرد : عامله عامل متبوعه. وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف. وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة. وأما النسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: الحرف، وقيل: محذوف. انتهى.

قال ياسين: "قوله يبدأ بالنعت إلخ" قال الزرقاني: وجهه أن النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جارٍ مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابعٌ كلا تابع لأنه كالمستقل, وأخر النسق لتخلل الواسطة. انتهى.

(١) من يفعل الحسنات الله يشكرها والمثل بالمثل عند الله سيان

(٢) قال في القطر: النعت وهو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه.اهـ قال في شرحه: (التابع) جنس يشمل التوابع الخمسة، و(المشتق أو المؤول به) مخرج لبقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به، ألا ترى أنك تقول في التوكيد جاء القوم أجمعون، وجاء زيد زيد، وفي البيان والبدل جاء زيد أبو عبد الله، وفي عطف النسق جاء زيد وعمرو فنجدها توابع جامدة، وكذلك سائر أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي فإنه قد يجيء مشتقا كقولك جاء زيد الفاضل الفاضل، فالفاضل الأول نعت والثاني توكيد لفظي، فلهذا أخرجته بقولي: (المباين للفظ متبوعه).

فإن قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثال ذلك في البيان والبدل قولك: "قال أبو بكر الصديق وقال عمر الفاروق" وفي عطف النسق: "رأيت كاتبا شاعرا" قلت: الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو، و(شاعرا) في المثال المذكور نعت حذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك (كاتبا) ليس مفعولا في الحقيقة إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلا كاتبا ورجلا شاعرا. اهـ.

(٣) نكرةً كمررت برجل كاتب.

٣٤٨. وَهُـوَ فِي الإِعْـرابِ[٦] والتَّعْرِيـفِ والتْـ ـتَنْكِـيرِ يَقْفُـو سَـنَنَ الذِي نَعَـتْ

٣٤٩. الإِفْـرادُ والتَّـذْكِيرُ مَـعْ فَرْعَيْهِمَـا كالْفِعْـلِ جَـا شِـبْرًا بِشِـبْرٍ فِيهِمَـا

٣٥٠. وَكَـسِّر الصِّـفَةَ إِنْ رَفَعَـتِ جَمْعًـا عَلَى الأَحْسَـنِ فِي الصِّـفَةِ تِي

٣٥١. أَو افْرَدَنَّهَـا فَـالإِفْرادُ عَلَى مَجِيئِهَـا جَمْـعَ سَـلامَةٍ عَـلاَ[٧]

٣٥٢. وَلَـكَ فِي ذَا الْبـابِ قَطْـعُ صِـفَةِ مَوْصُـوفُهَا عُلِـمَ عَـنْ مَوْصُـوفِ تِي

٣٥٣. عُلِـمَ ذَا حَقِيقَـةً أَوِ ادِّعَا وَقَـدِّرَنَّ ناصِـبًا أَوْ رافِعَـا

---

[١] معرفةً كمررت بزيد الخياط.

[٢] نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

[٣] نحو: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

[٤] نحو: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢].

[٥] كقولك في الدعاء لنفسك أو غيرك: اللهم ارحم عبدك المسكين.

[٦] قال ابن هشام رحمه الله: قلت: أما قولهم هذا جحر ضب خرب فأكثر العرب ترفع خربا ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

* قد يؤخذ الجار بجرم الجار *

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من انه تابع لمنعوته في الاعراب كما أنا نقول إن المبتدأ والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصرى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ﴾ بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ولا يمنع من ذلك أيضا قولهم في الحكاية: من زيدا؟ بالنصب أو: من زيد؟ بالخفض إذا سألت من قال: رأيت زيدا أو مررت بزيد وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب وقد تبين بهذا صحة قولنا إن النعت لا بد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره.

[٧] فقد أجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع تكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول: "مررت برجال قيام آباؤهم" وبرجل قعود غلمانه، ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح. اهـ ابن هشام رحمه الله.

التَّوْكِيدُ

٣٥٤. ثُـــمَّ إِلَى لَفْظِيِّـــهِ والْمَعْنَـــوِي يَنْقَسِـــمُ التَّوْكِيـــدُ كارْعَـــوِ ارْعَـــوِ

٣٥٥. لَـــيْسَ مِـــنَ اللَّفْظِـــيِّ ﴿دَكًّا﴾ خَلْفَـــا[١] ﴿دَكًّا﴾ وَلَـــيْسَ مِنْـــهُ ﴿صَـــفًّا صَـــفّا﴾

٣٥٦. والْمَعْنَـــوِيْ بِـــالنَّفْسِ أَوْ بِـــالْعَيْنِ[٢] وَأَخِّـــرَنْ ذِي فِي اجْتِمَـــاعِ ذَيْـــنِ

٣٥٧. وإِنْ تُؤَكِّـــدْ غَـــيْرَ مُفْـــرَدٍ بِعَـــيْنْ أَوْ نَفْـــسٍ اِجْمَعَـــنْ عَلَى أَفْعُـــلَ ذَيْـــنْ[٣]

٣٥٨. والْـــكُلِّ[٤] لِلْجَمْـــعِ[٥] وَفَـــرْدٍ قابِـــلِ تَجَـــزُّءٍ بِـــالذَّاتِ[٦] أَوْ بِالْعامِـــلِ[٧]

---

[١] فيه إشارة إلى تفسير الاية فمعناها دكا بعد دك ، قال ابن هشام رحمه الله: ليس من تأكيد الاسم قوله تعالى ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢] خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيدا للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا فإن معناه صفا بعد صف.

[٢] وهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: جاء زيد، فيحتمل مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت: نفسه ارتفع الاحتمال الثاني، ولا بد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد، ولك أن تؤكد بكل منهما وحده، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس تقول: جاء زيد نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه. اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٣] يجب إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعهما على وزن أَفْعُلَ مع التثنية والجمع تقول: جاء الزيدان أنفسُهما أعينُهما، والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن.

[٤] قال ابن هشام رحمه الله في شرحه قطر الندى في باب البدل قال: إنما لم أقل: بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال ال على كل وقد استعمله الزجاجي في جمله واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس اهـ.

[٥] وهي لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، تقول جاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم ويحتمل مجيء بعضهم، وأنك عبرت بالكل عن البعض، فإذا قلت: كلهم رفعت هذا الاحتمال. اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٦] نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

[٧] نحو: اشتريت العبد كله، فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز: جاء زيد كله، لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله.

٣٥٩. وَبِـــ(كِلاَ) (كِلْتَـــا)[١] الْمُثَـــنَّى أَكِّـــدِ إِنْ وُصِـــلاَ بِمُضْـــمَرِ الْمُؤَكَّـــدِ

٣٦٠. وَكَانَ يُمْكِـــنُ مَـــجِيءُ مُفْـــرَدِ عَنْـــهُ[٢] مَـعَ اتِّحَـادِ مَعْـنَى الْمُسْـنَدِ[٣]

٣٦١. ثُـــمَّ بِـــأَجْمَعَ وَجَمْعَـــاءَ وَتِ بِـــالْجَمْعِ[٤] واسْـتَغْنِ عَـنِ الإِضَـافَةِ[٥]

٣٦٢. وَلاَ تَعـــاطَفُ الْمُؤَكِّـــداتُ كَمِثْلِمَـــا تَعَـــاطَفُ الصِّـــفَاتُ[٦]

٣٦٣. وَهِي لاَ تَتْبَـــعُ إِلاَّ مَعْرِفَـــهْ وَمِـــنْ هُنَـــا أَيْضًـــا تُخَـــالِفُ الصِّـــفَهْ

٣٦٤. فَقَـــدْ تَـــلِي نَكِـــرَةً وَسُـــمِعَا (تَحْمِلُـــنِي الذَّلْفَـــاءُ حَـــوْلاً أَكْتَعَـــا)

---

[١] وهما بمنزلة كل في المعنى، تقول جاء الزيدان فيحتمل مجيئهما معا وهو الظاهر ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أحد الزيدين، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣٠] فإن معناه على رجل من إحدى القريتين فإذا قيل: كلاهما اندفع الاحتمال. اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٢] فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما، لأنه لا يحتمل أن يراد اختصم أحد الزيدين، فلا حاجة للتأكيد. اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٣] أي ما أسندته إليهما، فلا يكون مختلفا في المعنى فلا يجوز: مات زيد وعاش عمرو كلاهما. اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٤] وهو أجمعون وجُمع.

[٥] لأنها إنما يؤكد بها غالبا بعد كل، فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد، قال ابن هشام: وقد فهم من قولي: أجمع وجمعاء وجمعهما، أنهما لا يثنيان فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان، وهذا هو مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع. اهـ

[٦] فإذا تكررت النعوت فأنت مخير بين المجيء بالعطف وتركه، فالأول نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلأَعْلَى ۝ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١ - ٤]، وقول الشاعر:

إلى الملـــك القـــرم وابـــن الهمـــام وليـــث الكتيبـــة بـــالمزدحم

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ - ١٣]. ابن هشام رحمه الله.

عَطْفُ الْبَيانِ

٣٦٥. مُوضِـحٌ اَوْ مُخَصِّـصٌ لِمَـا اقْتَفَـرْ[١] عَطْـفُ الْبَيـانِ كَـ"أَبُو حَفْـصٍ عُمَـرْ"[٢]

٣٦٦. وَلَـيْسَ بَيْنَـهُ وَبَـيْنَ الصِّـفَةِ إلاَّ جُمُـودُ الْعَطْـفِ واشْـتِقاقُ تِي

٣٦٧. فـالْعَطْفُ إنْ يُشْـتَقَّ أَوْ يُـؤَوَّلِ بِـذاكَ فِي حَـدِّ الصِّـفاتِ يَـدْخُلِ

٣٦٨. وَهُـو فِي التَّنْكِـيرِ والتَّـذْكِيرِ والْـ ـإِفْرادِ مَـعْ فُـرُوعِهِنَّ كالأَوَلْ

٣٦٩. كُلُّ بَيـانٍ صَـالِحٌ لِبَـدَلِ كُلٍّ إذَا حَـلَّ مَحَـلَّ الأَوَّلِ[٣]

---

[١] قال في اللسان: قفر الأثر يقفره قفرا واقتفره اقتفارا وتقفره، كله: اقتفاه وتتبعه إلى أن قال: وأنشد أعشى باهلة يرثي أخاه المنتشر بن وهب:

أخو رغائب يعطيها ويُسألها يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

من ليس في خيره شر يكدره على الصديق، ولا في صفوه كدر

لا يصعب الأمر إلا حيث يركبه وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر

لا يغمز الساق من أين ومن وصب ولا يزال أمام القوم يقتفر

إلى أن قال: وقال أيوب بن عباية في اقتفر الأثر تتبعه:

فتصبح تقفرها فتية كما يقفر النيب فيها الفصيل

وقال أبو الملثم صخر: * فإني عن تقفركم مكيث *. اهـ

[٢] قال في القطر: وعطف البيان وهو تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول.اهـ قال في شرحه: العطف في اللغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وفي الاصطلاح ضربان: عطف نسق وسيأتي وعطف بيان والكلام الآن فيه. وقولي: (تابع) جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي: (موضح أو مخصص) مخرج للتأكيد كـ (جاء زيد نفسه) ولعطف النسق كـ(جاء زيد وعمرو) وللبدل كقولك: (أكلت الرغيف ثلثه) وقولي: (جامد) مخرج للنعت فإنه وإن كان موضحا في نحو: (جاء زيد التاجر) ومخصصا في نحو: (جاءني رجل تاجر) لكنه مشتق، وقولي: (غير مؤول مخرج لما وقع من النعوت جامدا نحو: (مررت بزيد هذا) و(بقاع عرفج) فإنه في تأويل المشتق ألا ترى أن المعنى مررت بزيد المشار إليه وبقاع خشن.اهـ

[٣] قال ابن هشام: كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه على نية تكرار العامل.

٣٧٠. فَلَكَ إعْرابُ الْبَيانِ بَدَلاَ مَتَى يُعاقِبِ الْبَيانُ الأَوَّلاَ

عَطْفُ النَّسَقِ

٣٧١. تالٍ بِحَرْفِ الْعَطْفِ عَطْفُ النَّسَقِ[١] بِالْواوِ، والْواوُ لِجَمْعٍ مُطْلَقِ[٢]

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة وبعضهم مسألتين وبعضهم أكثر، ويجمع الجميع قولي: إن لم يمتنع إحلاله محل الأول، وقد ذكرت لذلك مثالين، أحدهما قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

والثاني قول الشاعر:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

وبيان ذلك في البيت الأول أن قوله (بشر) عطف بيان على (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر، لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام، - نحو (التارك)- إلا لما فيه الألف واللام، نحو (البكري)، ولا يقال: الضارب زيد، كما تقدم شرحه في باب الإضافة.

وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله (عبد شمس ونوفلا) عطف بيان على قوله: (أخوينا) ولا يجوز أن يكون بدلا، لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول، فكأنك قلت: "أيا عبد شمس ونوفلا" وذلك لا يجوز، لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى و(نوفلا) لو كان منادى لقيل فيه (يا نوفل) بالضم، لا (يا نوفلا) بالنصب، فلذلك كان يجب أن يقال هنا (أيا أخوينا عبد شمس ونوفل). اهـ كلام ابن هشام رحمه الله تعالى وقوله: (ونوفلا لا يجوز) بل يجوز في الضرورة قال في الخلاصة:

وارفع أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا

ولا مانع من أن يكون البيت منه والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١] فالنسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها، وجئت مع كل حرف بتفسير معناه كما فعل في الأصل.

[٢] قال ابن هشام: قال السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب. اهـ

٣٧٢. والْفَـــاءِ لِلتَّرْتِيـــبِ والتَّعْقِيـــبِ وَ(ثُـــمَّ) لِلـــتَّرَاخِ والتَّرْتِيـــبِ

٣٧٣. (حَـــتَّى) لِغايَـــةٍ وَلِلتَّـــدَرُّجِ[1] تَـــجِي وَلَـــمْ تَكُـــنْ لِتَرْتِيـــبٍ تَـــجِي

٣٧٤. وَ(أَوْ) بِـــهِ يُعْطَـــفُ وَهْـــوَ لأَحَـــدْ شَـــيْئَيْنِ أَوْ أَحَـــدِ أَشْـــياءَ وَرَدْ[2]

وأقول: إذا قيل "جاء زيد وعمرو" فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان، أحدها: أن يكونا جاءا معا، والثاني: أن يكون مجيئهما على الترتيب، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب، فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر، كما فهمت المعية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، وكما فهم الترتيب في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ١ - ٣] وكما فهم عكس الترتيب في قوله تعالى إخبارا عن منكري البعث: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٣] ولو كانت للترتيب لكان اعترافا بالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم: من النحاة وغيرهم، وليس بإجماع كما قال السيرافي، بل روي عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا، فنحيا وهو بعيد، ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب: اختصم زيد وعمرو، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بثم، لكونهما للترتيب، فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهما. اهـ وقوله: (ومن أوضح ما يرد عليهم) أوضح منه أنها لو كانت للترتيب لكان بين قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] تناقض.

[1] معنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدرج أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه، إما تحقيقا كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، أو تقديرا كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

فعطف "نعله" بحتى، وليست جزءا مما قبلها تحقيقا، لكنها جزء تقديرا، لأن معنى الكلام: ألقى ما يثقله حتى نعله. اهـ ابن هشام وغيره.

[2] قال ابن هشام: ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال سواء علي أقمت أو قعدت لأن سواء لا بد فيها من شيئين لأنك لا تقول سواء علي هذا الشيء. انتهى كلام ابن هشام وفيه بحث لا تليق إثارة نقعه بهذا المقام. وانظر له الصبان.

٣٧٥. أَبِــحْ بِــ(أَوْ) فِي طَلَــبٍ وَخَــيِّرِ واشْــكُكْ وَشَــكِّكَنْ بِــ(أَوْ) فِي خَــبَرِ[1]

٣٧٦. واعْطِــفْ بِــ(أَمْ) مَــعْ هَمْــزَةٍ مُغْنِيَــةِ عَــنَ ايٍّ اَوْ مَــعْ هَمْــزَةِ التَّسْــوِيَّةِ[2]

---

[1] فلها أربعة معان معنيان بعد الطلب وهما التخيير والإباحة ومعنيان بعد الخبر وهما الشك والتشكيك فمثالها للتخيير تزوج هندا أو أختها وللإباحة جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والإباحة لا تأباه ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعا ومثالها للشك قولك جاء زيد أو عمرو إذا لم تعلم الجائي منهما ومثالها للتشكيك قولك جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالجائي منهما ولكنك أبهمت على المخاطب وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ اَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٩١] فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة وقوله تعالى: ﴿وَلَآ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَاكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٥٩] الآية وقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً اَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى اَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

[2] قولي: "أو مع همزة التسوية" من زياداتي. قال المختار بن بونه عند قول ابن مالك:

وأم بهـــا اعطـــف إثـــر همـــز التســـويه .....

وما في معناها من ليت شعري، ولا أدري، ولا أبالي، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر معادلة لها مع ما بعدها. اهـ الغرض منه.

ودونك نص التصريح على التوضيح فيما يتعلق بـ"أم":

وأما "أم" فضربان: منقطعة؛ وستأتي؛ ومتصلة، وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية"، سواء وجدت لفظة "سواء" أو لا، "و" "المسبوقة بهمزة التسوية" "هي الداخلة على جملة" بحيث تكون الهمزة مع الجملة "في محل المصدر"، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية "هي" والجملة "المعطوفة عليها فعليتين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٥] أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، "أو اسميتين كقوله":

ولســـت أبـــالي بعـــد فقـــدي مالكـــا أمـــوتي نـــاء أم هـــو الآن واقـــع

أي: لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن. "أو مختلفتين" بأن تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية "نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ اَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]" أي: سواء عليكم

دعاؤكم إياهم أم صمتكم. أو بالعكس نحو: ما أبالي أزيد قاعد أم قام، أي: ما أبالي بقعوده أم قيامه.

"وإما" مسبوقة "بهمزة يطلب بها وبـ"أم" التعيين" لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا: نعم، لعدم التعيين.

"وتقع" "أم" المسبوقة بهمزة التعيين "بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو: ﴿ءَآنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] أو متأخر عنهما" ما لا يسأل عنه "نحو: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يسأل عن المسند، وفي الثانية بالعكس، فوسط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو "أشد خلقا" وأخر في الثانية وهو "ما توعدون" وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لـ"أم" أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي "أم" المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه.

تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أزيد قائم أم عمرو؟ وإن شئت قلت: أزيد أم عمرو قائم؟ فتوسط الخبر أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.

وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ: أقائم زيد أم قاعد؟ وإن شئت قلت: أقائم أم قاعد زيد؟ فتوسط المبتدأ أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.

"و" تقع "بين" جملتين "فعليتين" ليستا في تأويل المفردين "كقوله"؛ وهو زياد بن حمل بفتح [الحاء] المهملة والميم:

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني ... فقلت أهي سرت أم عادني حلم

"لأن الأرجح كون: هي" الواقعة بعد الهمزة "فاعلا بفعل محذوف" يفسره "سرت"، لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه، وهو الأحوال، لأنها متجددة، وأما عن الذوات فقليل، من ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو: أزيدا ضربته؟

"واسميتين كقوله"، وهو الأسود بن يعفر التميمي:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

والمعنى: لا أدري أي النسبين هو الصحيح، نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن منقر، وسهم، بفتح المهملة وسكون الهاء، ومنقر، بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف، وبالراء: قبيلتان.

واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم:

وربما أسقطت الهمزة إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن

ومختلفتين نحو: ﴿ءَآنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٦٢] لأن الأرجح كون "أنتم" فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور. قاله في المغني.

والحاصل أن "أم" المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، أو همزة يطلب بها وبـ"أم" التعيين وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

وقيل: لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، لأنهما جميعا بمعنى "أي". ورجح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها، بخلاف الأول، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها.

وعورض بأن الوجه الثاني إنما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجح الأول لشموله النوعين، وعليه اقتصر في المغني. وتسمى أيضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني، ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب، لأنه خبر.

وثالثها ورابعها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل المفردين كما مر، وليست تلك كذلك. وإلى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله:

وأم بها اعطف بعد همز التسويه أو همزة عن لفظ أي مغنيه

"و" أم "المنقطعة هي الخالية من ذلك" المذكور في المتصلة، فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبـ"أم" التعيين. وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، "فلا يفارقها معنى الإضراب" عند الجمهور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبانقطاع وبمعنى بل وفت إن تك مما قيدت به خلت

"وقد تقتضي مع ذلك" الإضراب "استفهاما حقيقيا" وهو الطلبي، "نحو" قول العرب: "إنها لإبل أم شاء" بالمد. والإبل: اسم جنس، والشاء: ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه، قاله أبو عثمان. وشاء: خبر لمبتدأ محذوف "أي: بل أهي شاء" فالهمزة داخلة على جملة. "وإنما قدرنا بعدها مبتدأ، لأنها لا تدخل على المفرد"، لأنها بمعنى "بل" الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة، ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور، خلافا لابن جني. وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد، وحمل قولهم: إنها لإبل أم شاء، على ظاهره دون تقدير مبتدأ، واستدل بأنه قد سمع أن هناك: إبلا أم شاء، بالنصب، وهذا لا يعرف إلا من جهته، وإن سلم فالتأويل ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة، أو منقطعة وانتصب "شاء" بمحذوف أي: أم أرى شاء.

٣٧٧. واعْطِفْ بِـ(لاَ) وَرُدَّ فِي الإيجَابِ بِـ(لاَ) مَنَ اخْطَأَ إلَى الصَّوابِ
٣٧٨. وارْدُدْ بِـ(بَلْ) وَ(لَكِنِ) الْخَطَأَ فِي نَفْيٍ مَتَى بِـ(بَلْ) وَ(لَكِنْ) تَعْطِفِ
٣٧٩. وَحُكْمُ مَا مِنْ قَبْلِ (بَلْ) قَدِ انْتَقَلْ بِـ(بَلْ) فِي الإِثْباتِ لِمَا مِنْ بَعْدِ (بَلْ)[1]

"أو" استفهاما "إنكاريا كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٧] "أي" بل "ألـه البنات"، إذ لو قدرت الإضراب المحض لزم المحال، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه، تعالى عن ذلك. "وقد لا تقتضيه" أي لا تقتضي "أم" المنقطعة الاستفهام "البتة"، لا حقيقيا ولا إنكاريا "نحو": ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٧] "أي: بل" هل "تستوي"، ولا يقدر: بل أهل، "إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وقول الشاعر":

فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك أم في جنة أم جهنم

أي: بل في جهنم، "إذ لا معنى للاستفهام" هنا، لأنه للتمني، ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن "أم" أبدا بمعنى "بل" والهمزة جميعا، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك. انتهى. وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين، فإن "أم" فيهما بمعنى "بل" خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة: إن المعنى: هل رأيت. اهـ بحذف خفيف.

[1] حاصل هذه الأبيات الثلاثة أن بين (لا) و(لكن) و(بل) اشتراكا وافتراقا، فأما اشتراكها فمن وجهين، أحدهما: أنها عاطفة، والثاني: أنها تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، وأما افتراقها فمن وجهين أيضا: أحدهما: أن (لا) تكون لقصر القلب وقصر الإفراد، و(بل) و(لكن) إنما يكونان لقصر القلب فقط، تقول: جاءني زيد لا عمرو ردا على من اعتقد أن عمرا جاء دون زيد أو أنهما جاءاك معا، وتقول ما جاءني زيد لكن عمر أو بل عمرو ردا على من اعتقد العكس، والثاني أن (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات، و(بل) يعطف بها بعد النفي، و(لكن) إنما يعطف بها بعد النفي ويكون معناها كما ذكرنا، ويعطف بـ (بل) بعد الإثبات ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه، من قِبَلِ أنه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك: جاءني زيد بل عمرو. اهـ ابن هشام.

ثم قال: وقد تضمن سكوتي عن (إما) أنها غير عاطفة، وهو الحق وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: عدها في حروف العطف سهو ظاهر. اهـ

الْبَدَلُ[1]

٣٨٠. إنْ وَرَدَ التَّـــابِعُ مَقْصُـــودًا بِـــلاَ ... واسِـــطَةٍ بِـــالْحُكْمِ يُـــدْعَى[2] بَـــدَلاَ

٣٨١. كُلٍّ[3] وَبَعْـــضٍ[4] واشْـــتِمالٍ[5] وَغَلَـــطْ ... نِسْـــيانٍ اَوْ بَـــدَلَ إضْرابٍ فَقَـــطْ

٣٨٢. وَمَـــيْزُ الإضْرابِ مِـــنَ النِّسْـــيانِ وَالْـــ ... ـغَلَـــطِ قَصْـــدُكَ فِي الإضْرابِ الأَوَلْ

٣٨٣. إنْ صَـــحَّ[6] وَالْغَلَـــطُ فِي اللِّســـانِ ... يَكُـــونُ وَالنِّسْـــيانُ فِي الْجَنَـــانِ

بابُ الْعَدَدِ

٣٨٤. الاَعْـــدادُ مِـــنْ ثَلاثَـــةٍ لِـــعَشْرِ[7] ... لَيْسَـــتْ عَلَى نَهْـــجِ الْقِيـــاسِ تَجْـــرِي

---

[1] وهو في اللغة العوض قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبۡدِلَنَا خَيۡرٗا مِّنۡهَآ﴾ [القلم: ٣٢] واصطلاحا تابع مقصود بالحكم بلا واسطة، فقولي: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع، وقولي: (مقصود بالحكم) مخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هي المقصودة بالحكم، و(بلا واسطة) مخرج لعطف النسق كـ (جاء زيد وعمرو) فإنه وإن كان تابعا مقصودا بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف. اهـ ابن هشام رحمه الله.

[2] وبعد ماض رفعك الجزا حسن.

[3] ضابطه أن يكون الثاني عين الأول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢].

[4] ضابطه أن يكون الثاني جزءا من الأول كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾ [آل عمران: ٩٧] فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور وقيل فاعل بالحج، أي ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، وقال الكسائي إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف، أي من استطاع فليحج، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام، والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول. اهـ ابن هشام عليه سحائب الرحمة والغفران والرضوان.

[5] وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية، كقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٥]. ونحو: أعجبني زيد علمه.

[6] أي القصد وإلا فهو بدل نسيان.

(٧) قولي: «من ثلاثة لعشر» فيه احتباك، أي من ثلاثة وثلاث لعشر وعشرة, وإلا فثلاثة غايتها عشرة, لا عشر.

٣٨٥. فَـــأَنَّثَنْ إنْ تَـــكُ لِلْمُـــذَكَّرِ بِالتَّـــا وإنْ تَـــكُ لِلأُنْـــثَى ذَكِّـــرِ

٣٨٦. وَجَـــا عَلَى الْقِيـــاسِ مَـــا فِي الزِّنَـــةِ كَفاعِـــلٍ والْعَشْرُ ـــ إنْ رُكِّبَـــتِ

٣٨٧. كَـــذاكَ واحِـــدٌ وَثِنْتـــانِ فَمَـــا شَـــذَّ عَـــنِ الْقِيـــاسِ أَيٌّ مِنْهُمَـــا

٣٨٨. وَأَفْـــرِدَنْ فـــاعِلاً اَوْ أَضِـــفْ إلَى الاِسْـــمِ الذِي[1] اشْـــتَقَقْتَ مِنْـــهُ فـــاعِلاَ

٣٨٩. أَوْ أَضِـــفِ الْفاعِـــلَ لِـــلَّذْ دُونَـــهُ إنْ شِـــئْتَ أَوْ مَـــا دُونَـــهُ انْصِـــبَنَّهُ[2]

---

[1] عدد اشتققت منه فاعلا. نسخة.

[2] حاصل هذين البيتين أن لأسماء العدد التي على وزن فاعل أربع حالات: إحداها: الإفراد تقول ثان، ثالث، رابع، خامس، ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة. الثانية: أن يضاف إلى ما هو مشتق منه، فتقول: ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة، ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة، قال الله تعالى: ﴿إِذَ أَخْرَجَهُ ٱلذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٥]، الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه، كقولك: ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة، ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة، وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]. الرابعة أن ينصب ما دونه فتقول: رابعٌ ثلاثةً، بتنوين رابع، ونصب ثلاثة، كما تقول: جاعل الثلاثة أربعة ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافا للأخفش وثعلب. اهـ من ابن هشام عليه سحائب الرحمة والغفران.

الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ

٣٩٠. يَمْنَعُ صَرْفَ الاِسْمِ زَيْدٌ[١] صِفَةُ[٢] وَزْنٌ[٣] وَتَرْكِيبٌ[٤] وَجَمْعٌ[٥] عُجْمَةُ[٦]

٣٩١. وَعَلَمِيَّةٌ وَتَأْنِيثٌ[٧] وَعَدْ لُ[١] كَدَنَانِيرَ وَلَمْ يُعْدَلْ أُدَدْ؟

---

[١] أي زيادة والمراد بها الألف والنون الزائدتان نحو سكران وعثمان.

[٢] كأحمر وأفضل وسكران وغضبان, ويشترط لاعتبارها أمران أشرت إليهما بقولي:

هَذَا وَلاَ تَمْنَعُ صَرْفًا صِفَةُ قَابِلَةٌ لِلتَّاءِ أَوْ عَارِضَةُ

[٣] المراد به وزن الفعل، وحقيقته أن يكون الاسم على وزن يخص بالفعل أو يغلب فيه، والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره إلا نادرا، وذلك كفَعَّل وفُعِل فلو سميت رجلا بحُمِد أو كلَّم منعته من الصرف والمراد بما يغلب فيه أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فالأول كإثمِد وإصبَع فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سميت رجلا بإثمِد وإصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والثاني كأحمد ويزيد، فإن كلا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التكلم والغيبة، ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن غالب في الفعل، بمعنى أنه به أولى فتقول: هذا أحمد ويزيد، ورأيت أحمد ويزيد، ومررت بأحمد ويزيد فيمنع للعلمية ووزن الفعل، فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب، هذا ضربٌ ورأيت ضرباً ومررت بضربٍ لأنه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كضرب. اهـ من ابن عقيل عليه سحائب الرحمة والغفران والرضوان.

[٤] وليس المراد به تركيب الإضافة كامرئ القيس، لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجر بالفتح ولا تركيب الإسناد كشاب قرناها وتأبط شرا، فإنه من باب المحكي، ولا التركيب المزجي المختوم بويه مثل سيبويه وعمرويه، لأنه من باب المبني، والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب، وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بويه، كبعلبك وحضرموت ومعديكرب. اهـ ابن هشام عليه سحائب الرحمة والغفران.

[٥] وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد كما يأتي إن شاء الله تعالى، وهو نوعان: مفاعلُ كمساجد ودراهم ومفاعيلُ كمصابيح وطواويس.

[٦] وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب صلى الله عليهم وسلم وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد ﷺ وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. ابن هشام رحمه الله.

[٧] وهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف كحبلى وصحرا، وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة، وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله سبحانه وتعالى.

[1] قال ابن هشام رحمه الله في شرحه: ((العلة الخامسة العدل: وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي وهو على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات فالواقع في المعارف يأتي على وزنين أحدهما فُعَل وذلك في المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزُفَر وزُحَل وجُمَح والثاني فَعالِ وذلك في المؤنث وعدله عن فاعلة نحو حذام وقطام ورقاش وذلك في لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر:

أتاركـــــــة تـــــــدللها قطـــــــام رضـــــــينا بالتحيـــــــة والســـــــلام

وقال الآخر:

إذا قالـــــــت حـــــــذام فصـــــــدقوها فـــــإن القـــــول مـــــا قالـــــت حـــــذام

فإن كان آخره راء كسفار اسم لماء وحضار لكوكب ووبار لقبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف والواقع في الصفات ضربان واقع في العدد وواقع في غيره فالواقع في العدد يأتي على صيغتين فُعال ومَفْعَل وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما تقول أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال النجاري رحمه الله: لا تتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة لأن أحاد معناه واحد واحد و ثناء معناه اثنان اثنان وكذا الباقي قال الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١] فمثنى وما بعده صفة لأجنحة والمعنى والله أعلم أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وأما قوله ﷺ: صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الثاني للتأكيد لا لإفادة التكرار لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العدد (أُخر)، وذلك نحو قولك: مررت بنسوة أخر لأنها جمع الأخرى وأخرى أنثى آخر ألا ترى أنك تقول: جاءني رجل آخر وامرأة أخرى والقاعدة أن كل فعلى مؤنثة أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى والكبر والصغر قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥] ولا يجوز أن تقول صغرى ولا كبْرى ولا كبَر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم: فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا أبا نواس في قوله:

كـــأن صـــغرى وكـــبرى مـــن فقاقعهـــا حصـــباء در علـــى أرض مـــن الـــذهب

فكان القياس أن يقال "الأخر" ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا: "أخر" كما عدل التميميون الأمس عن الأمس وكما عدل جميع العرب سحر عن السحر قال الله تعالى {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } [البقرة: ١٨٤].)) انتهى كلام ابن هشام رحمه الله تعالى.

[2] – فليس بمعدول قال بدر الدين ابن مالك في شرح الألفية : ((يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل ف

ي ثلاثة أشياء: أحدها: علم المذكر المعدول عن وزن (فاعل) إلى (فُعل). الثاني: (جُمع) المؤكد لجمع المؤنث وتوابعه. الثالث: (سحر) المراد به معين، و (أمس) في لغة بني تميم.

أما علم المذكر فنحو: (عمر وزفر وزحل) فهذا لا ينصرف لما فيه من العلمية والعدل عن: عامر وزافر وزاحل، ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفًا كـ (أدد).

وطريق العلم بعدل نحو: (عمر) سماعه غير مصروف خاليًا من سائر الموانع، فيحكم عليه بالعدل، لئلا يلزم ترتيب الحكم على غير سبب.)) انتهى الغرض منه .

وقال الأشموني : ((وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين: أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية.

والآخر: أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا، وكذا باقيها.

وذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة.

فإن ورد فُعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الإد وهو العظيم فهمزته أصلية، فإن وجد في فُعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو تُتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره. ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر. قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر اهـ، وهو مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه.)) انتهى كلام الشموني.

قال الصبان : ((قوله: "من الود" أي: مشتق من الود وقوله: من الإد أي: مأخوذ من الإد؛ لأن الإد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرًا.)) انتهى كلام الصبان.

ولا تكاد تلتفت إلى كتاب من كتب النحو المطولات إلا ووجدت فيه أن أدد غير معدول.

وفي تاج العروس: ((وأدد ، كعمر ، مصروفا) ، ولو قال كصرد لم يحتج للتطويل ببيان حكم إعرابه .)).

وقد كنت مثلت به للمعدول خطأً تبعًا للشيخ محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على قول ابن هشام المتقدم آنفًا: ((العلة الخامسة العدل: وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي وهو على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات فالواقع في المعارف يأتي على وزنين أحدهما فُعَل وذلك في

٣٩٢. أَحْمَـــدَ بَعْلَبَـــكَّ أَحْمَـــرَ عُمَـــرْ[١] أُحَـــادَ مَوْحَـــدَ لِلاَرْبَـــعِ أُخَـــرْ

٣٩٣. مَعْدُولَـــةً لاَ جَمْـــعَ أُنْـــثَى آخِـــرِ بِكَـــسْرِ خَائِـــهِ فَبالـــصَّرْف حَـــرِي[٢]

المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزُفَر وزُحَل وجُمَح)) فقد قال معلقًا عليه : ((وكذلك : مُضر وجُشم وهُبل وقُزح ودُلف وقُثم وأُدد وثُعل)) انتهى بحروفه.

ولما تبين لي خطؤه عدلت عنه إلى قولي : "ولم يُعدل أدد" لأتدارك ذلك الخطأ.

وبالله تعالى التوفيق.

[١] مثال ثان للعلم المعدول وبذلك أكون مثلت لوزني العدل الواقع في المعارف اللذين هما فُعَل في المذكر المعدول عن فاعل كعمر. فَعالِ في المؤنث المعدول عن فاعلة كحذام .

[٢] – قال الأشموني : ((وأما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضًا العدل والوصف: أما الوصف فظاهر, وأما العدل فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقرونًا بأل، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل في تجرده منهما, واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر, إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في أخر؛ لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضًا ألف التأنيث. فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف إليه، فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادًا به جمع المؤنث؛ لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل؛ لتجرده من أل, كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم: رأيتها مع نساء أكبر منها.

تنبيهان: الأول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل؛ لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: {وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى} [النجم: ٤٧]، {ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ} [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب أفعل التفضيل, والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء, ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي

٣٩٤. فاطِمَـــةٍ[١] وَطَلْحَـــةٍ عُثْمانَـــا[٢] صَـــحْراءَ سَـــلْمَى زَيْنَـــبٍ سَـــكْرانَا

المقابلة لأولى في قوله تعالى: {قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ} [الأعراف: ٣٩]، إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

ومنـــع الوصـــف وعـــدلٌ آخـــرا مقـــابلاً لآخـــرين فاحصـــرا))

انتهى كلام الأشموني .

وقال المرادي في شرح الألفية : ((وأما "أخر" المعدول وهو جمع أخرى أنثى آخَر بفتح الخاء، فالمانع له أيضا العدل والوصف.

أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونا بأل كالصغر والكبر.

والتحقيق: أنه معدول عن آخر مرادا به جمع المؤنث؛ لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فُعَل لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر في نحو: "رأيتُها مع نساء أكبر منها"..)) انتهى الغرض من كلام المرادي.

وقد درج في شرح القطر على ما عليه أكثر النحويين ولم يشر إلى مقابله كما تقدم له عند قولي : "وعدل" ودرج في شرح الشذور على مقابله ولم يشر إلى ما عليه أكثر النحويين وهذا مما اختلف فيه رأيه في الكتابين فقال: ((ومن ذلك «أُخَرُ» في نحو قوله تعالى: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (البَقَرَة: الآية ١٨٤) } فأخر: صفة لأيام وهي معدولة عن آخَرَ ـ بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف ـ لأنها جمع أخرى أنثى آخَرَ بالفتح، وقياسُ فُعْلَى أفْعَلَ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونة بلام التعريف، فأما ما لا إضافة فيه ولا لام فقياسُهُ أفعلُ كأفضل، تقول: «هندٌ أفضلُ» و «الهندات أفضل» ولا تقول فُضْلَى ولا فُضَّل، فأما أُخَرُ فصفة معدولة؛ فلهذا خفضت بالفتحة، فإن كانت أُخَرُ جمع أخرى أنثى آخِرٍ ـ بكسر الخاء ـ فهي مصروفة، تقول: «مررتُ بأوَّلٍ وأُخَرٍ» بالصرف، إذ لا عَدْلَ هنا.))

[١] صرفتها هي وما بعدها للضرورة.

[٢] رضي الله عنه، وقد اشتمل هذا النظم المبارك على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم، تحت راية المصطفى

عليـــه مـــا ينشـــرح الصـــدر بـــه مـــن صـــلوات وســـلام ربـــه

اللهم إني أتوسل إليك بحبهم والشوق إليهم وتعمير الجنان واللسان منهم، أن تجعلنا معهم في صفهم تحت رايتهم.

٣٩٥. والعَجَمِيَّـــةُ[١] كَمِثْـــلِ إسْـــمَا عِيـــلَ وَمَـــا شَـــابَهَهُ مِـــنْ أَسْـــمَا

٣٩٦. ثُـــمَّ مِـــنَ الْعِلَـــلِ مَـــا قَـــدِ اسْـــتَنَدْ لِلْـــبَعْضِ فِي الْمَنْـــعِ وَمَـــا قَـــدِ اسْـــتَبَدْ

٣٩٧. كَـــأَلِفِ التَّأْنِيـــثِ والْجَمْـــعِ إذَا لَـــمْ يَـــكُ كالْمُفْـــرَدِ فِي الزِّنَـــةِ ذَا[٢]

٣٩٨. أَمَّـــا الْبَـــوَاقِي فَبِضَـــمٍّ صِـــفَةِ أَوْ عَلَمِيَّـــةٍ لَهَـــا مَنَعَـــتِ

٣٩٩. فَـــاشْرُطْ مُقارَنَـــةَ كُلِّ عِلَّـــةِ مِـــنْهُنَّ لِلْعَلَـــمِ أَوْ لِلصِّـــفَةِ

٤٠٠. فَتَمْنَـــعُ الْعُجْمَـــةُ والتَّرْكِيـــبُ فِي الأَعْـــلامِ كالتَّانِيـــثِ لاَ بِـــالأَلِفِ

٤٠١. وَمَنَعَـــتْ فِي صِـــفَةٍ وَفِي عَلَـــمْ زِيَـــادَةٌ وَزْنٌ وَعَـــدْلٌ كَفُـــثَمْ

٤٠٢. وَلَـــيْسَ يَمْتَنِـــعُ بِالْعُجْمَـــةِ مَـــا لَـــمْ يَـــكُ عِنْـــدَ الْعَجَـــمِيِّ عَلَمَـــا

٤٠٣. وَلاَ الَّذِي لَـــمْ يَـــرْبُ عَـــنْ ثَلاَثَـــةِ وَلَـــوْ مِـــنَ الأَعْـــلامِ الأَعْجَمِيَّـــةُ[٣]

٤٠٤. هَـــذَا وَلاَ تَمْنَـــعُ صَرْفًـــا صِـــفَةُ قابِلَـــةٌ لِلتَّـــاءِ أَوْ عارِضَـــةُ[٤]

---

[١] ذلك والعجمة مثل. نسخة.

[٢] – أي بأن كان على وزن لم يسمع في المفرد كمفاعل ومفاعيل.

[٣] أما ما كحمص وجور فسيأتي الكلام عليه في الأعلام المؤنثة إن شاء الله تعالى.

[٤] قال في شرح القطر : ((العلة السادسة الوصف , كأحمر وأفضل وسكران وغضبان ويشترط لاعتباره أمران:

أحدهما: الأصالة فلو كانت الكلمة في الأصل اسما ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها وذلك كما إذا أخرجت صفوانا وأرنبا عن معناهما الأصلي وهو الحجر الأملس والحيوان المعروف واستعملتهما بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما.

الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث فلهذا تقول مررت برجل عريان ورجل أرمل بالصرف لقولهم في المؤنثة عريانة وأرملة بخلاف سكران و أحمر فإن مؤنثهما سكرى وحمراء بغير التاء.)) انتهى بحروفه.

٤٠٥. وَجْهَـــانِ فِي كَهِنْـــدَ لاَ كَسَـــقَرَا وَزَيْنَـــبٍ حِمْـــصَ[1] فَصَرْـــفُهُ[2] احْظُـــرَا[3]

٤٠٦. عِنْـــدَ تَمِـــيمٍ جـــاءَ مِثْـــلَ عُمَـــرَا بـــابُ حَـــذامِ حَيْـــثُ لَـــمْ يُخْـــتَمْ بِـــرَا[3]

---

[1] عدلت إليها عن قول الأصل: "بلخ" لكراهتها في السمع.

[2] أعدت الضمير على الكاف هربا من تأنيثه، ﴿رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٦٥] وليس من باب التشاؤم ففي صحيح مسلم: حدثنا عمرو الناقد وابن أبي عمر - واللفظ لعمرو - قالا حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن كريب عن ابن عباس قال كانت جويرية اسمها برة فحول رسول الله ﷺ اسمها جويرية وكان يكره أن يقال خرج من عند برة.

[3] قال ابن هشام: في شرحه: العلة التاسعة: التأنيث وهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف كحبلى وصحراء وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سيأتي وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي وتأثير الثالث كتأثير الثاني ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور وهي إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب وإما تحرك الوسط كسقر ولظى وإما العجمة كماه وجور وحمص وبلخ والثاني فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

لم تتلفـــــع بفضـــــل مئزرهـــــا دعـــــد ولم تســـــق دعـــــد في العلـــــب

[3] فإن كان آخره راءً كسفار اسم لماء وحضار لكوكب ووبار لقبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف ابن هشام رحمه الله تعالى.

وحاصله : أن ما كان على فَعَال، وهو علم على مؤنث: نحو: حَذَامِ وقَطَامِ وَرَقَاش وَسَجاح ـــ بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة ـــ اسم للكَذّابة التي ادَّعَتِ النبوة، وكَسَابِ: اسم لكلبة، وسَكَابِ: اسم لفرس.

أن هذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالـــــت حـــــذام فصـــــدقوها فـــــإن القـــــول مـــــا قالـــــت حـــــذام

والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر، أو غَيْرَ مختومٍ بها فَيُمْنَعَ الصرفَ، ومثالُ المختوم بالراء «سَفَارِ» بالسين المهملة والفاء اسم لماء، و «حَضَارِ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و «وَبَار» بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و «ظَفَارِ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده سيبويه:

٤٠٧. كَـأَمْسِ إنْ عُـيِّنَ فِي رَفْـعٍ وَبَعْـ ـضُـهُمْ لِـصَرْفِ ذَيْـنِ مُطْلَقًـا مَنَـعْ(١)

٤٠٨. نَحْـوُ "رَأَيْـتُ عَجَبًـا مُـذْ أَمْسَـا عَجَـائِزًا مِثْـلَ السَّـعَالِي خَمْسَـا"٢

مَتَـى تَـرِدَنْ يَوْمـاً سَـفَارِ تَجِـدْ بِهَـا أُدَيْهِـمَ يَرْمِـي المُسْـتَجِيزَ المُعَـوِّرَا

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين:

أَلَـمْ تَـرَوْا إِرَمـاً وعـاداً أَوْدى بِهَـا اللَّيْـلُ والنَّهَـارُ

ومَـرَّ دَهْـرٌ عَلَـى وَبَـارِ فَهَلَكَـتْ جَهْـرَةً وَبَـارُ

فبنى «وبار» الأول على الكسر وأعرب «وبار» الثاني.

وقيل إن «وبار» الثاني ليس باسم كوبار الذي في حَشْو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «هلكت»، وقال أولاً: «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً: «باروا» بالتذكير على معنى الحيِّ، وعلى هذا القول فتكتب «وباروا» بالواو والألف كما تكتب «ساروا». من شرح شذور الذهب لابن هشام رحمه الله تعالى.

(١) مما اختلف فيه التميميون أيضا أمس الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس فيقول مضى أمسُ بما فيه ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام فيقول اعتكفت أمسِ وما رأيته مذ أمسِ وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا. ابن هشام رحمه الله تعالى.

فتحصل : أن أكثرهم على التفصيل فيهما.

٢ - حاصله : أن «أَمْسِ» إذا أَرَدْتَ به مُعَيَّناً، وهو اليومُ الذي قَبْلَ يومك. فللعرب فيه حينئذٍ ثلاثُ لُغاتٍ.

إحداها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لُغة أهل الحجاز؛ فيقولون: «ذَهَبَ أمْسِ بِمَا فِيهِ» و «اعْتَكَفْتُ أَمْسِ» و «عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ» بالكسر فيهن؛ قال الشاعر:

مَنَـعَ الْبَقَـاءَ تَقَلُّـبُ الشَّـمْسِ وَطُلُوعُهَـا مِـنْ حَيْـثُ لاَ تُمْسِـي

ثم قال:

الْيَـوْمُ أَعْلَـمُ مـا يَجِـيءُ بِـهِ وَمَضَـى بِفَصْـلِ قَضَـائِهِ أَمْـسِ

الثانية: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغةُ بعضِ بني تميمٍ، وعليها قولُه:

لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَبـاً مُـذْ أَمْسَـا عَجَـائزاً مِثْـلَ السَّـعَالِي خَمْسَـا

يَـأْكُلْنَ مَـا فِـي رَحْلِهِـنَّ هَمْسَـا لاَ تَـرَكَ اللَّهُ لَهُـنَّ ضِرْسَـا

٤٠٩. وَمُطْلَقُ الْعَرَبِ يُعْرِبُ سَحَرْ ظَرْفًا مُعَيَّنًا كَإِعْرابِ عُمَرْ[١]

وقد وهِمَ الزُّجَّاجِيُّ، فزعم أن مِنَ العرب مَنْ يبني أمْسِ على الفتح، واستدل بهذا البيت.

الثالثة: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حَالَتَيِ النصبِ والجرِّ، وهي لغةُ جمهورِ بني تميم، يقولون: «ذَهَبَ أَمْسُ» فيضمُّونه بغير تنوين، و «اعْتَكَفْتُ أَمْسِ، وعَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ» فيكسرونه فيهما، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة: «ويمنع الصرف في الباقي» وقولي: «الباقي» أردت به «أمس» في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامِ وَقَطَامِ.

وإذا أريد بأَمْسِ يَوْمٌ ما من الأيام الماضية، أو كُسِّرَ، أو دَخَلَتهُ «أل» أو أُضيف ـ أعرب بإجماع، تقول: «فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْساً» أي في يوم ما من الأيام الماضية، وقال الشاعر:

مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ العَرُوسِ

وتقول: «مَا كَانَ أَطْيَبَ أَمْسَنَا» وذكر المبرد والفارسيُّ وابن مالك والْحَرِيريُّ أن «أمس» يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّرَ، ونَصَّ سيبويه على أنه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوعُ التكسيرِ؛ فإن التّكسير والتّصغير أَخَوَانِ، وقال الشاعر:

فإني وقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

روي هذا البيت بفتح «أمس» على أنه ظرف مُعْرَبٌ لدخول "أل" عليه، ويروى أيضاً بالكسر، وتوجِيهُهُ: إما على البناء، وتَقْدِيرِ «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنه قَدَّرَ دخولَ «في» على اليوم، ثم عطف عليه عَطْفَ التوهم.

وقال الله تعالى: {فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ (يُونس: الآية ٢٤) } الكسرةُ فيه كسرةُ إعراب لوجود "أل"، وفي الآية إيجازٌ ومَجَازٌ، وتقديرهما فجعلنا زَرْعَهَا في استئصاله كالزرع المحصود فكأن زَرْعَهَا لم يلبث بالأمس، فحذف مضافان واسم "كأن"، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فَعِيلٌ مقام مفعول، لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته «جريح» ويقال له: مجروح. انتهى. من شرح شذور الذهب لابن هشام رحمه الله تعالى.

[١] – أما سحرفجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين أحدهما أن يكون ظرفا والثاني أن يكون من يوم معين كقولك جئتك يوم الجمعة سحر لأنه حينئذ معدول عن السحر كما قدر التميميون أمس معدولا عن الأمس فإن كان سحر غير يوم معين انصرف كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

وكتب الشيخ عبد الرحمن بن البحر ابن عدود: ((قال المرابط محمد سالم ابن عدود: رحمهما الله : لم يلتبس على محمد ابن الطلبه رحمهم الله المعين وغيره فقال في المعين :

فقال انْتَحَوْا للمَوْجِ واحْتَثَّ ظُعْنَهُمْ غُدَيَّةَ حَادٍ ليس بالمُتواني

وقال في غير المعين :

مـــا راعنـــي إلا الحمـــول طوالعًـــا حَـــدب الأجَـــمِ غُديـــةً أولاهـــا))

بابُ التَّعَجُّبِ

٤١٠. وَلِلتَّعَجُّبِ لَدَيْهِمْ صِيغَتَا[١] مَا أَفْعَلَ الْفَتَى وَأَفْعِلْ بِالْفَتَى

٤١١. إعْرابُ (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) (أَحْسَنَا) مَعْنَاتُهُ صَيَّرَ زَيْدًا حَسَنَا

٤١٢. فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ لَهُ وَ(مَا) مُبْتَدَأٌ مَعْناهُ شَيْءٌ عَظُمَا

٤١٣. وَفِعْلُ (أَحْسَنَ) هُنَا قَدِ اضْمَرُوا فاعِلَهُ وَهْوَ بِـ(مَا) [٢] يُفَسَّرُ

٤١٤. وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ لِـ(مَا) أُسْنِدَتِ والصِّيغَةُ الأُخْراةُ[٣] فِي الْمَعْنَى كَتِي

٤١٥. (أَفْعِلْ بِهِ) فِي الأَصْلِ كانَ أَفْعَلاَ أَيْ صارَ ذَا كَذَا كَمِثْلِ أَبْقَلاَ[٤]

٤١٦. فَغُيِّرَ اللَّفْظُ وَزِيدَ الْبَا هُنَا فِي فاعِلٍ لأَجْلِ إصْلاَحِ الْبِنَا[٥]

٤١٧. فَلَزِمَتْ هُنَا بِعَكْسِهَا بِفَا عِلِ ﴿كَفَى﴾[٦] إذْ فَقْرُهُ لَهَا انْتَفَى[٧]

٤١٨. وابْنِهِمَا مِنْ ذِي[٨] ثَلاَثٍ قابِلِ تَفاوُتٍ مُرَكَّبٍ لِلْفاعِلِ

٤١٩. تَمَّ وَأُثْبِتَ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى أَفْعَلَ وَصْفُهُ كَأَفْعالِ الْحِلَى[٩]

---

[١] صيغتا مبتدأ خبره للتعجب.

[٢] فاعله الذي بما يفسر. نسخة.

[٣] القاموس: والأنثى أخرى وأخراة ج: أخريات وأُخر.

[٤] المكان أي صار ذا بقل.

[٥] أي بناه الصيغة وعبارة الأصل لإصلاح اللفظ، لكن لا بأس فإصلاح لفظ من الصيغة إصلاح لتلك الصيغة

[٦] أي ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٨].

[٧] فيه تورية، ووجهها أن فاعل (كفى) في ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٨] هو الله سبحانه وتعالى، وهو غني عن الباء وغيرها.

[٨] نعت فعل محذوفا، يدل عليه قولي: مركب للفاعل، وقولي: ولم يك على أفعل وصفه.. إلخ.

[٩] القاموس: الحلية بالكسر الخلقة والصورة، فالحلى جمع حلية، وقولي: أفعال الحلى، فيه حذف مضاف أي بعض أفعال الحلى، كدعج فهو أدعج ولي فهو ألمى وكحل فهو أكحل وغنج فهو أغنج وحور فهو أحور، وشهل فهو أشهل، وشكل فهو أشكل، ونجل فهو أنجل، ولعس فهو ألعس، ونحوها من أفعال

٤٢٠. واجْعَلْ كَتَيْنِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صَوْغًا بِلاَ نَقْصٍ وَلاَ تَفْضِيلِ[١]

الْوَقْفُ

٤٢١. واللُّغَةُ الْفُصْحَى عَلَى كَرَحْمَةِ تَقِفُ بِالْهَا عِوَضًا عَنْ تاءِ تِي

٤٢٢. واللُّغَةُ الَّتِي بِمُسْلِماتِ تَقِفُ بِالتَّا أَفْصَحُ اللُّغاتِ

٤٢٣. والْعَكْسُ فِي كِلاَ الْمِثالَيْنِ ثَبَتْ كَـ(اللهُ أَنْجاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ)

٤٢٤. وَقِفْ عَلَى قاضٍ وَنَحْوِهِ إِذَا رُفِعَ أَوْ جُرَّ بِحَذْفِ يَاءِ ذَا

٤٢٥. وَقِفْ بِنَحْوِ الْقَاضِ بِالإِثْباتِ فِي الرَّفْعِ والْجَرِّ وَعَكْسٌ[٢] ياتِي

٤٢٦. وَلْتَكُ بِالإِثْباتِ لِلْيَا قاضِ فِي نَصْبِ مَا كَقاضٍ اَوْ كالْقاضِي

٤٢٧. والوَقْفُ فِي (زَيْدًا) ﴿لَنَسْفَعاً﴾ (إِذَا) بِأَلِفٍ جاءَ كَمَا يُرْسَمُ ذَا[٣]

الحلى التي الوصف منها على أفعل.

[١] فلا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل ثلاثة شروط، أحدها أن يكون فعلا، فلا يبنيان من غير فعل، ولهذا خطئ من بناه من الجلف، والحمار، فقال: ما أجلفه، وما أحمره، وشذ قولهم: ما ألصه، وهو ألص من شِظاظ. الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من نحو دحرج وانطلق واستخرج، وعن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه، بشرط حذف زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل، نحو: أكرم وأحسن وأعطى، الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت، فلا يبنيان من نحو: مات وفني، لأن حقيقتهما واحدة، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره، الرابع: أن لا يكون مبنيا للمفعول، فلا يبنيان من نحو ضُرِب وقُتِل، الخامس: أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل فلا يبنيان من نحو عمي وعرج، وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو سود وحمر ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو: لمِي ودعِج ونحوهما من أفعال الحلى، التي الوصف منها على وزن أفعل لأنهم قالوا من ذلك: هو أعمى، وأعرج، وأسود، وأحمر، وألمى، وأدعج. اهـ ابن هشام رحمه الله.

[٢] وهو إثبات الياء في نحو قاض، وحذفها في نحو القاضي.

[٣] وعن الكوفيين أن نون التوكيد الخفيفة تصور نونا، وعن الفراء أن "إذًا" إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون فرقا بينها وبين (إذا) الشرطية والفجائية، وقد تلخص أن في كتابة "إذا" ثلاثة مذاهب، بالألف مطلقا، وبالنون مطلقا، والتفصيل. ابن هشام رحمه الله.

٤٢٨. الاَلِـــفُ بَعْـــدَ الْـــواوِ لِلْجَماعَـــةِ[1] ثابِتَـــةٌ فِي الْخَـــطِّ لاَ الأَصْـــلِيَّةِ

٤٢٩. وَلْتَكْتُبَنْهَـــا يـــاً إِذَا جـــاوَزَتِ ثَلاثَـــةً[2] أَوْ كانَـــتِ الْيـــا أَصْـــلَ تِي

٤٣٠. وَأَلِفـــاً فِي غَـــيْرِ ذاكَ كَقَفَـــا وَأَمْرُهَـــا فِي الْفِعْـــلِ بِالتَّـــا كُشِـــفَا

---

[1] للجماعة حال من الواو. [4] في نسخة: للوصل همز ساقط في وصل لا في ابتدا يدعى بهمز الوصل

[2] – ما لم تل ياء فإن وليتها كتبت ألفا نحو: الحيا، أحيا، الدنيا، المحيا، استحيا، وذلك في غير "يحيي" علما فيكتب بياء فرقا بينه وبين "يحيا" مضارعا، والاسم أخف من الفعل، فكان باليـاء ولا يقاس عليه علم مثله، خلافا للمبرد فنحو: أعيا عند الجمهور يكتب بالألف، والمبرد عنـده باليـاء، فلا قياس عند الجمهور بل يقتصر على السماع على يحيي فقط، خلافا للمبرد أنه يقيس عليه أعيا ونحوه ويكتبه بالياء. انتهى من تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.

وقوله : ((والاسم أخف من الفعل، فكان بالياء)) أي فكان أحمل لاحتمال المثلين وإلى ذلك أشار ابنُ بونَا في الاحمرار بقوله :

..... أو رابعًـــا فصـــاعدًا لم تـــل يـــا

في غـــير يحـــيي علمًـــا ولا تقـــسْ .....

قال شيخنا العلامة اباه حفظنا الله وإياه : قوله : "ولا تقس" أي لا يقاس عليه علم مثله خلافًا للمبرد , فإن حمل كلامه على المماثلة الخاصة لم يتناول كلامه إلا ما كان منقولاً من فعل نحو : "أعيا" وقد سمت العرب به وهو أبو بطن من أسد وهو أعيا أخو فقعس أبوهما طريف بن عمرو بن الحارث , قال :

تعـــالوا أفـــاخركمْ أأعيـــا وفقعـــسٌ إلى المجـــد أدنى أم عشـــيرة حـــاتم

فيكتب على رأي الجمهور بالألف وعلى ما نقل ابن مالك عن المبرد يكتب بالياء, وإن حمل على المماثلة في العلمية فقط اقتضى أن "زوايا" مثلاً لو سمي به كتب عند الجمهور بالألف وعند المبرد بالياء , وهذا منقول عن النحاس : زعم أن "زوايا" وأمثاله إذا كان علمًا كتب باليـاء فرقًـا بينـه وبين "زوايا" الجمع كما فُرق بين "يحيي" العلم والفعل.

والصحيح كتبه بالألف لاتحادهما في الاسمية.)) انتهى من تسجيل التكرار بحروفه.

٤٣١. مِثْـــل دَعَـــوْتُ فَرَمَيْـــتُ[١] واكْشِـــفِ فِي اسْـــمٍ بِتَثْنِيَـــةٍ اَمْـــرَ الأَلِـــفِ

فَصْلٌ

٤٣٢. لِلْوَصْـــلِ هَمْـــزٌ ســـاقِطٌ فِي الْوَصْـــلِ لاَ الاِبْتِـــدَا يُـــدْعَى بِهَمْـــزِ الْوَصْـــلِ[٢]

٤٣٣. فِي اسْـــمٍ بِكَـــسْرٍ وَبِضَـــمٍّ وابْنَـــةِ وابْـــنمٍ[٣] ابْـــنٍ وامْـــرِئٍ وامْـــرَأَةِ

٤٣٤. واسْـــتٍ وَتَثْنِيَتِهَـــا[٤] واثْنَـــيْنِ أَيْمُـــن والْغُـــلام واثْنَتَـــيْنِ

٤٣٥. والْهَمْـــزُ فِي الْغُـــلاَمِ يُفْـــتَحُ وَفِي أَيْمُـــن يُكْـــسَرُ وَفَتْحُـــهُ اصْـــطُفِي[٥]

٤٣٦. والْمَـــاضِ إنْ جـــاوَزَ دالَ أَحْـــرُفِ والاَمْـــرِ والْمَصْـــدَرِ مِنْـــهُ كاصْـــطَفِ

٤٣٧. وَهَكَـــذَا أَمْـــرُ الثُّـــلاَثِ كَاقْـــتُلاَ وَكَاغْـــزُواغْـــزِي[٦] واضْـــمُمَنْهَا[٧] فِي الثَّـــلاَ[١]

---

[١] – ويعرف انقلاب الألف عن ياء – أيضاً– باعتلال الوسط أو الأول بالواو نحو: ودى، هوى، وفى، وعى. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش.

[٣] (ابنم) تتبع نونُه ميمَه في الإعراب، كما يتبع راءُ (امرئ) همزَه. وهو (ابن) زيدت الميم فيه للتوكيد والمبالغة فتكثير الحروف يدل على زيادة المعنى فهي زائدة للتوكيد والمبالغة كما زيدت في (زُرْقُم) بالضم، وليست عوضا عن لام ابن المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت للتعويض عنه بالميم فلم يحتج لهمزة الوصل للتعويض بالميم وعدم سكون الفاء، وبيان ذلك أن (ابن) أصله بنو كقلم حذفت لامه تخفيفا وسكن أوله، وأتي بالهمزة توصلا وتعويضا. انظر الأشموني والصبان والتصريح. القاموس: الزرق محركة والزُّرقة بالضم لون م، زرقت عينه: كفرح والزرق: العمى و﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٠] أي: عميا. والزرقم: بالضم: الشديد الزرق، للمذكر والمؤنث. اهـ بحذف.

[٤] أي الأسماء المتقدمة، وإن شئت فقل: واست وتثنيتهن اثنين... إلخ.

[٥] قال ابن هشام رحمه الله: ومنها ما يحرك بالفتح في الأفصح وبالكسر في لغة ضعيفة وهو أيمن المستعمل في القسم في قولهم: أيمن الله لأفعلن وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة لا جمع يمين خلافا للفراء هـ

[٦] هكذا مثل في الأصل.

[٧] قال ابن هشام رحمه الله: ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثه ضما متأصلا نحو: "اقتل واكتب وادخل" ودخل تحت قولنا: "متأصلا" نحو قولك للمرأة: "اغْزِي يا هند" لأن أصله "اغزُوِي" بضم الزاي وكسر الواو

٤٣٨. وَاضْرِبِ امْشُوا اذْهَبْ[٢] وَهَمْزُ هَاتِي بِالْكَسْرِ مِثْلَ الْهَمْزِ فِي الْبَاقَاةِ[٣]

فأسكنت الواو للاستثقال، ثم حذفت، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزِي، ومثلت قبلها باغزُ، لأنبه على أن الأصل "اغزُوِي" بالضم بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة، وخرج عنه نحو قولك: "امشو" فإنه يبتدأ بالكسر؛ لأنه أصله "امشِيُوا" بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو، ولتسلم من القلب ياء، ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا في مثل اكتُب، وكسروا في مثل اضرِب فينبغي أن يفتحوا في مثل اذهَب ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبنوء بالهمزة في حال الوقف. انتهى كلامه رحمه الله.

(١) فيه اكتفاء.

(٢) هكذا مثل في الأصل.

(٣) أي الباقية قال ابن هشام رحمه الله: ومنها ما يكسر لا غير وهو الباقي وذلك أصل الباب. انتهى كلامه رحمه الله.

خَاتِمَةٌ

أَسْأَلُ اللهَ سُبْحانَهُ وتَعالَى حُسْنَهَا

٤٣٩. والْحَمْدُ للهِ الذِي تَمَّمَ مَا رُمْتُ بِفَضْلِهِ فَجَا مُتَمَّمَا

٤٤٠. مُهَذَّبًا مَعَ دَوَاعِي التَّقْصِ فَرُبَّمَا نَظَمْتُهُ فِي "تَكْصِ"

٤٤١. وَرُبَّمَا نَظَمْتُهُ فِي ضِيقِ[1] وَقْتٍ عَلَى قارِعَةِ الطَّرِيقِ[2]

٤٤٢. وَرُبَّمَا نَظَمْتُ فِي أَحْوالِ الاَشْغالِ فِي شُغْلٍ وَشُغْلِ بالِ

٤٤٣. فَهْيَ الْمَوَاهِبُ فَلاَ تَسْأَلْ بِكَمْ نِلْتَ لَمَ اَشْدُدْ لِلْمَوَاهِبِ زِيَمْ[3]

---

[1] قرأ ابن كثير: ﴿وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧] بالكسر وقرأ الباقون بالفتح.

[2] – قال في اللسان : ((وقارِعةُ الطريقِ أعلاه وفي الحديث نَهى عن الصلاةِ على قارعةِ الطريق هي وسطه وقيل أعلاه والمراد به ههنا نفس الطريق ووجهه)) انتهى.

[3] – بوقف ربيعة أي متفرقا قيل أصله في للحم فاستعير.

القاموس : ((الزيم كعنب : المتفرق من اللحم ومن الدواب.)).

التاج : ((يقال : لحم زيم أي : منفصل متفرق ليس بمجتمع في مكان فيبدن ، قال زهير :

قد عوليت فهي مرفوع جواشنها على قوائم عوج لحمها زِيَمُ

يقال : مررت بمنازل زيم أي : متفرقة وأنشد ابن خالويه للنابغة :

باتت ثلاثَ ليال ثم واحدةً بذي المجاز تراعي منزلا زيما

قيل : أي : متفرقَ النبات . وقيل : أراد يتفرق عنه الناس . قال السيرافي : أصله في اللحم فاستعاره)) انتهى كلام التاج.

وقوله "عوليت" أي خُلقت مرتفعة طوالا, يقال: عوليت الفرس، إذا كان خلقها معالى. ويقال ناقة عِـلْيان، أي طويلة جسيمة. ورجل عِـلْيان: طويل. قال في التاج : ((هكذا ضبطه ابن سيده والأزهري بكسر العين في الكل, وضبطه الجوهري بفتح العين فقال : ورجل عَلْيان كعطشان ، وكذلك المرأة ليستوي فيه المذكر والمؤنث ؛ وأنشد أبو علي :

ومتلف بين موماة بمهلكة جاوزته بعلاة الخلق عليان))

انتهى.

٤٤٤. فَـــاللهَ أَحْمَـــدُ مُصَـــلِّيًا عَلَى طَـــهَ الَّذِي خَلْقًـــا وَخُلْقًـــا كمَـــلاَ

٤٤٥. وَصـــحْبِهِ الْغُـــرِّ الغَطارِفَـــةِ[1] مَـــا بِـــهِ وبِالصّـــحْبِ الْجَمِيـــلُ خُتِمَـــا[2]

❁❁❁

كان الفراغ من تسويده مساء الاثنين

٢٠ صفر/ ١٤٣٢ للهجرة الكريمة.

الموافق: ٢٤ / ١/ ٢٠١١ م بإينشيري جنوب شرق رأس الذريع

على مسافة ١٢ كلم منه تقريبا غرب واد النعام.

وقوله :"جواشنها" جمع جوشن للصدر.

[1] جمع غطريف بالكسر: السيد الشريف والسخي السري. القاموس.

[2] – فيه وفي البيت قبله براعة مختم وهي عند علماء البديع أن يؤتى في الانتهاء بما يؤذن بالانتهاء حتى لا يبقى للنفس تشوف إلى ما وراءه وأبلغه ما وقع بلفظ الختم أو التمام أو نحو ذلك كقوله :

مـــا أســـألُ اللهَ إلا أن يـــدوم لنـــا لا أن تـــتم معاليـــه فقـــد كملـــت

وفي هذا المعنى يقول الإمام السيوطي في عقود الجمان :

وإن يجـــئ في الانتهـــاء مـــوذنُ بختمـــه فهـــو البليـــغ الأحســـنُ.

تقاريظ السادة العلماء وشيوخ المحاظر
مرتبة حسب ورودها

١- تقريظ العالم بن العالم، الأستاذ بمركز تكوين العلماء: محمد سالم بن محمد الحسن بن أحمدو الخديم:

بلغت في الإتقان أقصى المدى ... في نظمك الرائع قطر الندى
نظم بما من حسن لفظ ومن ... صحة معنى حاز قد فردا
فالنحو فيه جمعه سالم ... لكن أتى في حسنه مفردا
جزيت يا أحمد خير الجزا ... ودمت فينا سيدا أمجدا
تقفو هداة سادة فضلهم ... خبره صح وجا مسندا
بالمصطفى والآل مع صحبه ... صلى عليهم ربنا سرمدا

❁❁❁

٢- تقريظ القاضي الشيخ عبد الله بن محمذن(امين) بن حامدن بن محمذن بن محنض بابه بن عبيد:

بنظم قطر الندى ازدادت دفاترنا ... فقر غائبنا عينا وحاضرنا
فعاش ناظمه للعلم ينشره ... لتستفيد بمسعاه حواضرنا
والموسويون مما صنفوا اقتبست ... نورا إلى الرشد يهدينا بصائرنا
لهم بما قد أفادونا يد ولهم ... تكن ودا وتقديرا ضمائرنا
إن راقنا ما به جادت قرائحهم ... وأحسنوا حوكه اهتزت مشاعرنا
فرام إنشاد إنشاء يعبر عن ... ما يستجاد من الأنظام شاعرنا

لـو لـم ننـل مـنهم مـا مـن مفاخرنـا بـــه نفـــاخر لـــم تـــذكر مفاخرنـــا
آخـــت أوائلَهـــم قـــدما أوائلُنـــا كمـــا أواخـــرَهم آخـــت أواخرُنـــا

❁❁❁

٣- تقريظ العالم الأديب الشاعر محمدن بن المختار الحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمدٍ وآله،،،

وبعد: فإني قد طالعت نظم أخينا الفاضل السيد ابن السيد ابن السادة الشيخ: أحمد بن اجَّاه حفظه الله وحمد مسعانا ومسعاه.

فإذا هُوَ قد جاءَ بالأصل الذي هو (قطر الندى) مع زيادات مفيدة مع حُسن النظم ورصانتِه وسلاسته وبُعده عن التعقيدين اللفظي والمعنوي. وإني إذْ أسألُ الله أن يتقبَّل من مؤلفه أُنَوِّه بأنه أهلٌ أن يقرَّرَ على طلاَّب مادَّة النحو لما في معالجة النَّثرِ من الصعوبة سيما حفظه.

كتبه عبد ربه

محمدن بن المختار الحسن
أستاذ الفقه والأصول
في مركز تكوين العلماء
بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١١

❁❁❁

٤- تقريظ العالم الشيخ الأستاذ بمركز تكوين العلماء: محمد موسى بن عبد الرحمن:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

وبعد: فإني - وإن كنت لست أهلاً للتقويم- قد نظرت في نظم أخينا الفاضل السيد أحمد بن أجاه لقطر الندى فوجدته قد ضمَّ إلى سلاسةِ الأسلوبِ وضوحَ العبارةِ فإذا كان المركز يريد نظماً لقطر الندى لكي يقرره على طلابه فإني أرى أنه قد ظفر بمطلوبه بهذا النظم.

كتبه أفقر العباد إلى عفو مولاه

محمد موسى بن عبد الرحمن

❁❁❁

٥- تقريظ شيخ محظرة النعيم الشيخ الفتى يعقوب بن ابِّيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فهذا تقريظ لكتاب الحبيب الأديب الذكي النجيب القريب النسيب العجيب المهيب أحمد بن اجاه اليعقوبي الموسوي الشنقيطي أطال الله بقاءه، والكتاب المشار إليه هو نظم لقطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، وسمى نظمه بكفاف المبتدي أو (تقريب المدى بنظم قطر الندى وبل الصدى):

كفافك يا ابن اجاه هاج القرائحا ... كفاف به نال النحاة النصائحا

طويت به من نشر غيرك موضحا ... وأوضحت من نشر العَصي الملامحا

فأطربت آذانا بجودة سبككم ... فقطر الندى بالنظم قد صار راجحا

أضفت إلى صرح المحاظر درة ... جزيت بها خير من الله صالحا

شيخ محظرة النعيم الشيخ يعقوب

ابن محمد عبد الله بن ابيه.

بتاريخ يونيو ٢٠١١

❁❁❁

٦- تقريظ الأستاذ الأديب الأريب: محمد سالم بن محمد الأمين بن النِّيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

رَوضُ "المحـــاظر" بالمعـــارف أينعـــا ودنـــا جنـــاه لقاطفيـــه وأمـــرعا

مـــذ لاح تقريـــبُ المـــدى متألقـــاً وجلَـــتْ ســـعودُ اليمـــنِ فيـــه لمُعـــا

ســبكٌ بــه قطــرُ النــدى نــال الجــدى وتفيـــأت منـــه الظـــلالُ وأفـــرعا

بشرـــى بمطلعـــه ووا أهـــلا بـــه بـــين المتـــون يحُـــل طـــودا أرفعـــا

يَغـــذُو ويســـقي الطـــالبين جَـــداؤُه ثَمَـــرا وكأســـا بالمعـــارف أُتـــرعا

نظـــمٌ له ابـــن اجـــاهِ أحمـــدُ ذو العـــلى حـــلَّى وأبـــدع إذ أفـــاد ورَصـــعا

لا زال روضُ علومـــــه وفهومـــــه ريـــاه يـــنفحُ في الـــورى متضـــوعا.

محمد سالم بن محمد الأمين بن النيه

بتاريخ يونيو ٢٠١١

❁❁❁

٧- تقريظ العالم الأديب الباحث المحرر الأستاذ المدرس بمحظرة النباغية وأستاذ فقه المعاملات بجامعة شنقيط العصرية، شيخي: عرفات بن فتى:

لقد وفيتَ الحمدُ للإله ... بالقصد يا ندبُ سليلَ اجَّاهِ
قَصدتَّ فيه لكفافِ المبتدي ... فجاءَ أيضاً بمرامِ المجتدي
ضَمَّ زياداتٍ بعلمِ النحوِ ... كما لأمثلةِ نُصحٍ يَحوي
وفيه مَقصَدٌ جليلُ الشانِ ... ربطٌ لقارئيهِ بالقرْآن
أدامَ ربُّنا لكَ النفعَ بهِ ... صلَّى وسلمَ على حبيبهِ
ما تمَّ في عملِ ذي العلمِ الأملْ ... إن كان علمُه مُصاحبَ العملْ

❁❁❁

٨- تقريظ العالم الأديب اللبيب: الحمد بن أحمد بن المختار:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم الأسماء كلها لآدم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب والعجم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم من سائر الأمم.

وبعد فإني تأملت نظم قطر الندى وبل الصدى لأخينا في الله السيد أحمد بن اجاه اليعقوبي الموسوي فأعجبني شكلا ومضمونا: سلاسة أسلوب وعذوبة ألفاظ وحسن سبك، وسلامة مضمون، فلقد أجاد فيه وأفاد وإذا اسمه عين مسماه كفاف المبتدي في النحو وزاد المنتهي وحلية اللغوي وزينة الطالب وبغية العالم وحبذا لو قرر في المحاظر والمعاهد فجزى الله جامعه وناظمه أحسن الجزاء إنه سميع مجيب.

عبد ربه الحمد بن أحمد بن المختار الأخواوي المغفري نسبا والتندغي خؤولة خريج محظرة

الإمام بداه بن البوصيري وإمام جامع السبطين بسوق ول الحسن، ومؤلف الدين اليسر- الحائز على جائزة شنقيط ٢٠٠٨ ميلادية،

حرر بتاريخ ٢١/ ٦/ ٢٠١١ .

❁❁❁

٩- تقريظ العالم الأديب الأريب اللبيب النبيه الفطن القاضي : أحمد شيخنا بن محمد ابن امَّات:

الحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله وآله وصحبه.

وبعد فقد أطلعني أخي وحبيبي في الله وصفيي العالم النحرير أحمد بن اجاه بن محمد الأمين بن عبد الرحمن بن ابّوه على نظمه الذي سماه "تقريب المدى بنظم قطر الندى وبل الصدى" فإذا هو نظم أنيق محكم بنسج وثيق صحيح المعاني سليم المباني جامع بين الحسنيين حسنى تسهيل الحفظ المعهودة للأنظام وحسنى تقريب المعنى المعهودة للتآليف المنثورة فلقد جاء رصينا سلسا سهلا بأكمل إيجاز وأحسن بيان فهاهو يضع الكتاب بين أيدي الجميع وفي متناول الكل ولذلك أقترح على الجهات المعنية أن يقرر على كل من كان مقررا عليه كتاب قطر الندى من الطلاب فهو هو، إلا أنه أسهل حفظا وأقرب وأوضح معنى. فجزى الله بأحسن جزائه أخانا البر أحمد بن اجاه. وصلى الله وسلم وبارك على رسوله الكريم وآله وصحبه.

وكتبه بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٤٣٢ هـ
موافق: ٢٦/ ٦/ ٢٠١١ م:
القاضي أحمد شيخنا ابن امات.

عفوا: لقد سنح الآن في خاطري أن أكتب الأبيات التالية تكميلا لما كتبت أعلاه:

لما ظفرت بنظم تقريب المدى صديان من قطر الندى ذهب الصدى
ذهب الصدى عني وعمن همه ألا يجار على اللسان ويعتدى

يـــا طالبـــا بـــل الصـــدى ومطالعـــا قطـــر النـــدى لا تعـــد تقريـــب المـــدى
نظـــم أحـــاط بمـــا أحـــاط بجمعـــه قطـــر النـــدى وربـــا على قطـــر النـــدى
ألـــفى النفـــوس كئيبـــة مـــن حفظـــه فحـــمى وجـــوه الحفـــظ أن تتربـــدا
ألـــــفى جـــــواهر دره منثـــــورة لـــــم تحمهـــــا الأوراق أن تتبـــــددا
فحـــمى حماهـــا فاســـتقر بهـــا النـــوى في ســـلك مجتمـــع المعـــارف والهـــدى
أبـــداه نجـــل اجـــاه أحمـــد ناصـــعا لا قارفـــا إثمـــا ولـــيس مفنـــدا
نجـــل الأئمـــة الاكـــرمين ذوي الهـــدى والعلـــم مـــن بـــين الـــورى وذوي النـــدى
مـــا إن رأيـــت ولا ســـمعت بمثلـــه كاليـــوم نظمـــا بالبيـــان ممهـــدا
يضـــع الهِنـــاء مواضـــع النُّـــقْب الـــتي ظلـــت تمـــاضر تبتغيهـــا باليـــدا
ليـــت المراكـــز والمعاهـــد قـــررت أن لا يفـــارق مركـــزا أو معهـــدا.

كاتب أعلاه أحمد شيخنا

❁❁❁

١٠- تقريظ العالم الأديب الأريب: عبد الله بن العلامة الشيخ محمد سالم ابن عدود:

قـــد نظـــم ابـــن اجـــاه قطـــر النـــدى نظمـــا بـــديعا رائقـــا جيـــدا
يـــدنو الكفـــاف منـــه للمبتـــدي والمنـــتهي ينـــال منـــه الجـــدا
حـــاز بحســـن النظـــم مـــع جـــودة الـــ ـألفـــاظ والأمثـــال ســـبق المـــدى
فـــالله يجـــزي خلنـــا المرتضى خـــير الجـــزا ولا يَـــزَلْ أحمـــدا
ويـــرحم الأســـلاف مـــن فضـــله آل أبينـــا حلفـــه الأتـــلدا

عبد الله بن محمد سالم ابن عدود لثلاث بقين من رجب سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف

هـ الموافق لـ ٢٠١١/٨/٢٨م

❁❁❁

١١- تقريظ شيخ محظرة أهل عدود العالم بن العالم بن العالم : محمد عال (عدود) ابن محمد يحيا بن محمد عال بن عدود:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

ما عبر عنه أخونا وابن شيخنا هو الصواب عندنا، فالله يجزي المؤلف على اعتنائه بالعلم والتعلم.

محمد عال بن محمد يحيا ابن عبد الودود

بنفس التاريخ فوق

❁❁❁

١٢- تقريظ العالم المحقق المدقق بن العلماء المحققين المدققين: عبد الرحمن (الخال) بن لبحر بن محمد عال بن عدود:

الحمد لله

يفيد عبد الرحمن بن عدود مساعد شيخ محظرة أهل عدود أنه أمرَّ نظره على هذا الكتاب المسمى "تقريب المدى بنظم قطر الندى" لناظمه ابن المشايخ أحمد بن اجاه حفظه الله تعالى فإذا هو جاء على ما أراد له، نفع الله به وبعلمه، وكتب لثلاث إن بقين من رجب سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف هجرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

توصية

الحمد لله أما بعد فإني أوصي المراكز العلمية باعتماد هذا النظم المبارك المسمى " تقريب المدى

بنظم قطر الندى" لناظمه أحمد بن اجاه، وكتب عبد الرحمن بن عدود مساعد شيخ محظرة آل عدود.

❁❁❁

١٣- تقريظ العالم الأديب اللبيب النجيب الأستاذ المدرس بمحظرة النباغية وأستاذ النحو وأصول الفقه بجامعة شنقيط العصرية، شيخي: محمد بن بتار:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

وبعد: فقد اطلعت على نظم أخينا المحقق أحمد بن اجاه الذي قرب فيه المدى إلى قطر الندى، وأحكم بتعليقه عليه اللحمة والسَّدَى، فقلت فيما يشبه التقريظ:

جزى الله عنا طالب العلم أحمدا ... ففي نظمه قطر الندى قرب المدى

وأحسن في بسط العبارة موجزا ... وأنق في ختم لعمري وفي ابتدا

وما الدر في الأصداف ينقص قدره ... ولكنه يزداد حسنا منضدا

سيحمده طلاب علم بنظمه ... على أنه ما صاغ نظما ليحمدا

محمد بن بتار

النباغية ٩ شعبان ١٤٣٢هـ

❁❁❁

١٤- تقريظ العلامة الفهامة الدراكة النظامة القاضي بالعدل: شيخي المصطفى (ابين) ابن بيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

قطـــر النـــدى مؤلـــف فريـــد ... أعجوبـــــة في فنـــــه مفيـــد
ولكـــــن الهمـــــم للقصـــــور ... تقـــاصرت عـــن نَـــوره المهصـــور
فصـــــار في بلدنـــــا مهجـــــورا ... لكونـــــه مؤلفـــــا منثـــــورا
فهـــو ينـــادي بلســـان الحـــال ... هـــل مـــن يَـــرِق لضـــياع حـــالي
مـــن الصـــغار أو مـــن الكبـــار ... يـــنفُض عـــني أثـــر الغبـــار
يصـــوغ نظمـــا حاويـــا مـــا أحـــوي ... يبـــدي المعـــاني كشـــمس الصـــحو
يجيـــد فيـــه غايـــة الإجـــاده ... يزيـــد فيـــه أحســـن الزيـــاده
فلـــم يُلَـــبِّ نـــاظم نِـــداهُ ... ولـــم يَبُـــلَّ أحـــد صـــداه
إلا فريـــد العصر مـــن نبـــاهي ... بـــه الهمـــام أحمـــد بـــن اجـــاه
فهـــش للطلـــب واســـتجابا ... له وأبـــدى العجـــب العجابـــا
نظمـــه في عِقـــده الفريـــد ... نظمـــا بـــديعا بُغيـــة المريـــد
أبياتـــه كقطـــع الـــمَرجان ... قطوفهـــا دانيـــة للجـــاني
فـــلا يقـــول مـــن رآهـــا إن ســـئل ... أوردهـــا ســـعد وســـعد مشـــتمل
فليعتمـــد مقـــدمو الدروس ... عليـــه فهـــو حليـــة الطـــروس
يـــا ربنـــا هـــب أحمـــد بـــن اجـــاه ... فـــوق المـــنى مـــن شرف وجـــاه
وهـــب له التوفيـــق والقبـــولا ... واجعـــل جميـــع ســـعيه مقبـــولا
وهـــب له يـــا رب طـــول العمـــر ... في صـــحة أنـــت ولي الأمـــر
فـــلا يـــزال رافـــلا في حلـــل ... نصر وعـــز ظـــافرا بالأمـــل
مقتنصـــا شـــوارد العلـــوم ... بـــدره المنثـــور والمنظـــوم
معلمـــا ومرشـــدا وعلمـــا ... مقـــدما بـــين كبـــار العلمـــا

ثـــم الســـلامان مـــن الســـلام على الهـــــدى وآله الأعـــــلام

القاضي: المصطفى ابن ببان

٢٩/ ٦/ ٢٠١١.

١٥- تقريظ (خليل) زمانه، شيخ محظرة (لكْعَيْسَه)، العالم الورع التقي النقي النزيه شيخي الشيخ: محمد الأمين بن اباه:

نظـــم الأديـــب ذي العـــلى والجـــاه قطـــرَ النـــدى أحمـــد نجـــل اجـــاه

بلـــغ في التقريـــب والتهـــذيب مـــداهما والحســـن والترتيـــب

زاد بـــه مكتبـــة الإســـلام وزاد فيـــه درر الهشـــامي

لا غـــرو إذ أسرتـــه الكريمـــه على التـــقى والعلـــم مســـتقيمه

الموســـويين الهـــداة العلمـــا حمـــاة شرعنـــا الحنيـــف الحكمـــا

فـــالله يجزيـــه على ذا العمـــل خـــير الجـــزاء وبلـــوغ الأمـــل

بجـــاه خـــير العـــالمين الكامـــل وآله وصـــحبه الأفاضـــل

مـــني علـــيهم صـــلاة وســـلام يضـــوع مـــن رياهمـــا مســـك الختـــام

كتبه من ليس أهلا للتقريظ ولا للتسليم:

العبد الفقير إلى مولاه:

محمد الأمين بن اباه

بتاريخ: ٢٨/ رجب ١٤٣٢ هجرية.

١٦- تقريظ المفتي وإمام الجامع الكبير العلامة الشيخ: أحمدو بن المرابط بن حبيب الرحمن:

مـــن نحـــا بـــالنحو فـــوزا بالمـــدى فـــاز مهـــمى يـــنح تقريـــب المـــدى

نظـــم تـــأليف الهشـــامي الذي شـــاع في النـــاس اســـمه قطـــر النـــدى

صـــاغه أحمـــد نجـــل اجـــاه مـــن قـــد عـــلا في كل مجـــد محتـــدا
كيـــف لا وهـــو بمجـــد موســـوي قـــد تحـــلى يـــا له فاســـتمجدا
صـــاغه نظمـــا بـــديعا صـــوغه فـــاق في الحســـن المصـــوغ العســـجدا
شـــكر الله مســـاعي ذا الفـــتى وله المـــولى أتـــاح المقصـــدا
وعلى المختـــار صـــلى ربنـــا مـــع تســـليم عليـــه سرمـــدا

❁❁❁

١٧- تقريظ العلامة الحبر البحر، شيخي: محمد فال (ابَّاه) بن عبد الله بن محمد فال (ابَّاه) بن بابه بن أحمد بيبه:

إن كنـت تسـتكثر مـن قطـر النـدى بُعـد المـدى فهـاك تقريـب المـدى
قـرب مـا نـأى وأبـدى مـا خـفي فـلان مـا قـد كان منـه كالصُّـفي
وفـاق في جمـع وتهـذيب وفي مـا شـئت مـن حسـن وتحقيـق وفي
وزاد مـا قـد يصـطفيه المصـطفي وأحـرز المربـاع منـه والصـفي
فهـو كفـاف النحـو منـه يشـتفي معطـاه (والمعطـى كفافـا يكـتفي)

محمد فال (ابَّاه) بن عبد الله

❁❁❁

١٨- تقريظ الأخ الأديب الزميل في الدراسة، العالم بالقوة محمد عبد الله بن سيد محمد بن محمد عبد الله بن عبد الكريم بن عبد الرحمن بن ابوه:

أهـدى لنـا ابـن اجـاه قطـر النـدى نظمـا عزيـزا فيـه حـاز المـدى

ألفـــاه نـــثرا حفظـــه ضـــائع فصـــار نظمـــا رائعـــا جيـــدا
قـــرب للطـــلاب فيـــه المـــدى فجـــاء نظمـــا زينـــة المنتـــدى
لا زلـــت فينـــا عالمـــا عامـــلا مجـــددا مدرســـا مرشـــدا
تاتيـــك أهـــل العلـــم تـــبغي الهـــدى تنهـــل مـــن معينـــك الصرـــخدا
والله يكفيـــك شرور العـــدى بجـــاه طـــه المصـــطفى أحمـــدا
عليـــه مـــع آل وصـــحب صـــلا ة الله مـــع ســـلامه سرمـــدا

محمد عبد الله بن سيد محمد بن محمد
عبد الله بن عبد الكريم
ابن عبد الرحمن بن ابوه
بتاريخ ٢٠١١/٧/٥

❁❁❁

١٩- تقريظ العالم الأديب - بما في الكلمة من معنى- الشيخ: أحمدو بن التَّاه بن حمينَّ اليدالي، وقد كتب لنفسه فاتر القريحة والصواب أن التاء همزة سقط ما بين رأسها وكراعها فهي: (فائر) القريحة:

قطـر النـدى بَعـدَ تقريـب المـدى وجـدا فيـه المـدرس والقـاري نَـدًى وَجَـدا
مـــداه كان عـــن الحفـــاظ مبتعـــدا فصـــار فيـــه بهـــذا النظـــم قـــربُ مـــدى
أنـــدى صـــخور فهـــوم القـــارئين إلى أن كاد ينشـــق مـــن أعمـــاقهن نـــدى
نـــادى هلـــم فهـــذي الآن مأدبـــة الـــ ـأنـــداب فـــانتهبوا ممـــا حوتـــه نُـــدا
لـــم يحـــظ قطعـــا بهـــذا المســـتوى أحـــد إلا امْـــرُؤ عـــن طـــلاب العلـــم مـــا هجـــدا

فـدم كمـا أنـت يـا ابـن اجـاه متبعـا سـبْلَ الجـدود حُبِيـت الأمـن والرَّشَـدا

فاتر القريحة أحمد بن اتاه بن حمينَّ

بتاريخ: ٢٠١١/٧/٢٥م

❁❁❁

٢٠- تقريظ العالم الأديب الباحث: عبد الرحمن بن حمدي بن أحمد يعقوب بن عبد الرحمن:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أزعجـوا أرضـا إليهـا أخـلدوا بـاللهو فـابن قضـاتنا مـا أخـلدا

أولـيس هـوَّ سـلالة اجـاه الذي حفظـت له الأعـلام مجـدا أخـلدا

يـا طالبـا قطـر النـدى منـه المـدى جافـاه قـف أبشر بتقريـب المـدى

أبشر فهـذا أحمـد وافى لنـا يهـدي كفـاف المبتـدي والمبتـدا

فلـو انـه نظـر ابـن خـلدونٍ إلى صـفحاته للنحـو زاد "مجـددا"

مـاذا أقـول فـإن خلـفي أعصرا ألحـبر منهـا لـم يـزل متعهـدا

ودا عميقـا ضـاربا أطنابـه في مـوطن التـاريخ ينشـئ معهـدا

ودا تعاطتـه القـرون معطـرا وبريـع (تنْعَلُّـولَ) يـبقى مشـهدا

يـا ربنـا وفـق وعمـر أحمـدا فينـا طـويلا بالكتـاب مؤيـدا

وأدم صـلاتك والسـلام على الذي ديـن العـليِّ الفـرد صـان وشـيدا

عبد الرحمن بن حمد بن أحمد يعقوب بن عبد الرحمن

٤ شعبان ١٤٣٢ من هجرة الحبيب المصطفى غ

❁❁❁

٢١- تقريظ سيبويه زمانه شيخي: السفير بن محمد سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإني طالعت كتاب الأخ أحمد بن اجاه مطالعة متأنية فألفيته على أعلى مستوى من الكتب التي ألفت في هذا الفن، وقد حوى من القواعد والجمل ما لم يحوه الكثير، ولا غرو في ذلك فهو عقد لكتاب فريد في نوعه لمؤلف فريد في نوعه، وقد حرص الأخ على أن ياتي فيه بجميع ما في الأصل فأتى بذلك وزاد، أضف إلى ذلك أنه رصعه بتعليقات جليلة نفيسة، لو جمعت مستقلة لكانت تأليفا مستقلا، وقد بينتْ متعلقات في أصل النص وقيدت مجمله، إلى غير ذلك، وإني أرى وأقترح أن يجعل مقررا في كل المعاهد العلمية وخصوصا تلك المعتنية بحفظ المتون كمعهد أسامة، فإنه بتقريره للطلاب يتحصلون على مادة غزيرة لا يستهان بها بالإضافة إلى عدم كلفة في حفظه لسلاسة السبك.

وكتبه السفير بن محمد سعيد

تقرير اللجنة العلمية بمركز تكوين العلماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز تكوين العلماء

اللجنة العلمية

اجتمعت اللجنة العلمية بغياب الشيخ محفوظ بن إبراهيم فال يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٥/٨/١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١٤م للنظر في صلاحية كتاب تقريب المدى بنظم قطر الندى، وقد رأت اللجنة أن الكتاب صالح للدراسة في المركز بدل قطر الندى وأن الوقت المناسب له هو ٥٦ ساعة أي حصتان في الأسبوع كما كان مقررا لقطر الندى بمعدل ١٧ بيتا في الأسبوع لأن النظم ٤٤١ بيتا.

وقد انطلقت اللجنة في قرارها من جودة نظم الكتاب وثناء جمع كبير من العلماء عليه كما في التقرير المرفق عن الكتاب.

المقرِّر.

رئيس اللجنة العلمية بمركز تكوين العلماء محمد الامين بن الشيخ بن مزيد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورضي الله عن الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد

فقد طُلب من (لجنة الشؤون العلمية والإشراف على الامتحانات) إعدادُ تقرير عن نظم قطر الندى للأستاذ أحمد ولد اجاه واقتراحٌ بخصوص صلاحيته للاعتماد في المركز، والفترة الزمنية اللازمة لتدريسه

ومساهمة مني في ذلك أقول وبالله التوفيق

إن نظم(تقريب المدى بنظم قطر الندى وبل الصدى) نظم أبدع فيه صاحبه فجمع بين روعة النظم ووضوح المضمون ،وقد ارتبط صاحبه بالقرآن فحرص على اختيار الأمثلة من القرآن انظر إلى قوله:

ميز بتا التأنيث حيث سكنت ماض كـ﴿كورت﴾ إلى ﴿ما أحضرت﴾

وقوله:

وبنوا الحروف طرا والكلام لفظ مفيد كـ﴿لهم دار السلام﴾

وقولي:

وللتناسب يضم وهوا مع واو جمع كـ﴿أسروا النجوى﴾

وقوله:

وقد يجي الخبر فيها يتلو فعلا كـ﴿ليس البرّ أن تولوا﴾

وقوله:

وربما من بعد مفعول ذكر كـ﴿ولقد جا آل فرعون النذر﴾

وقوله :

هـــذا ولا يحســـب ممـــا قـــد ذكـــر ﴿وكل شيء فعلـــــوه في الزبـــــر﴾

وقوله :

لَـــيْسَ مِـــنَ اللَّفْظِـــيِّ ﴿دَكًّا﴾ خَلْفَـــا ﴿دَكًّا﴾ وَلَـــيْسَ مِنْـــهُ ﴿صَـــفًّا صَـــفّا﴾

وقوله:

وَابْـــدَأْ مُضَـــارِعًا بِنَـــأْتِي وَبِـــ(لَمْ) مَـــيِّزْهُ كَـــ﴿الصَّمَدُ لَـــمْ يَـــلِدْ وَلَـــمْ﴾

وقوله :

وَعائِـــدُ الْمَوْصُـــولِ فِي ﴿أَيُّهُـــمُ أَشَـــدُّ﴾ مَـــعْ ﴿مَـــا عَمِلَـــتْ أَيْـــدِيهُمُ﴾

﴿يَشْرَبُ مِمَّـــا تَشْرَبُونَ﴾ و"اقْـــضِ ﴿مَـــا أَنْـــتَ قـــاضٍ﴾ فِيـــهِ حَـــذْفٌ مَـــرْضِي

وقد صدق الناظم في قوله:

خَـــالٍ مِـــنَ التَّتْمِـــيمِ كَـــ(افْهَمْ) وَ(اسْـــمَعِ) وَ(دُونَ مَـــيْنٍ) وَ(ادْرِ) وَ(اسْـــتَمِعْ) وَ(ع)

وقد حظي هذا النظم بتقدير أهل العلم وشهدوا له بـــــــ"حسن النظم ورصانته وسلاسته وبعده عن التعقيدين اللفظي والمعنوي ." وقالوا عنه إنه " نظم أنيق محكم بنسج وثيق صحيح المعاني سليم المباني جامع بين الحسنيين حسنى تسهيل الحفظ المعهودة للأنظام وحسنى تقريب المعنى المعهودة للتآليف المنثورة "

وقالوا عنه :

أبياتـــــه كقطـــــع الـــــمَرجان قطوفهـــــا دانيـــــة للجـــــاني

فـــلا يقـــول مـــن رآهـــا إن ســـئل أوردهـــا ســـعد وســـعد مشـــتمل

فليعتمـــــد مقـــــدمو الدروس عليـــــه فهـــــو حليـــــة الطـــــروس

وقالوا عنه :

قـــرّب مـــا نـــأى وأبـــدى مـــا خـــفي فـــلان مـــا قـــد كان منـــه كالصُّـــفي

وفـــــاق في جمـــــع وتهـــــذيب وفي مـــا شـــئت مـــن حســـن وتحقيـــق وفي

وممن قرظه محمد فال (اباه) ولد عبد الله والشيخ محمد يحظيه (اباه)بن الشيخ محمد عال (ابوه)بن نعم العبد شيخ محظرة الفريوه والشيخ أحمد بن التاه بن حمين والقاضي المصطفى (ابين)بن ببان والأستاذ المدرس بمحظرة النباغية محمد بن بتار والأستاذ عبد الرحمن بن لبحر بن محمد عال بن عدود والقاضي أحمد شيخنا ولد أمات والأستاذ محمدن بن المختار الحسن والأستاذ محمد موسى ولد عبد الرحمن والأستاذ محمد سالم بن محمد الحسن بن أحمد الخديم

وقد شرح المؤلف هذا النظم شرحا مفيدا معينا للطلاب والأساتذة

والخلاصة أنه لا مجال للخلاف حول صلاحية النظم للاعتماد في المركز

أما الفترة الزمنية اللازمة لتدريسه فيمكن تحديدها بناء على المعطيات الآتية : فنظرا لأن عدد أبيات النظم أربعمائة بيت وواحد وأربعون بيتا ، ونظرا لأن قطر الندى مقرر في السنة الإعدادية الثانية ،ونظرا لأن السنة الدراسية تقريبا ثمانية وعشرون أسبوعا فإن الفترة اللازمة لتدريسه هي سنة دراسية بمعدل سبعة عشر بيتا أسبوعيا .

والله الموفق.

محمد الامين بن الشيخ بن مزيد.

رئيس اللجنة العلمية بمركز تكوين العلماء.

٢٥ / ٨ / ١٤٣٦هـ = ١٤/٦/٢٠١٥م.

ملحق التزكيات:

تزكية شيخنا العلامة محمدفال (اباه) بن عبد الله بن محمدفال (اباه) بن بابه ابن أحمد بَيْبَه العلوي – النباغية لأربع خلون من ربيع الأول عام ١٤٣٤ من الهجرة الشريفة الكريمة، الموافق ٢٠١٣/١/١٥م:

الحمد لله، فإني صحبت السيد أحمد بن اجاه وألِفْته فوجدت فيه صلاحا للعلم يتمثل في صحة تصور المسائل تصورا صحيحا وتنبها للدقائق وملكة في ربط بعضها ببعض وما يرد عليها وما تشتمل عليه من فروق وجموع هذا كله في فهم جيد واستحضار لما تحتاج إليه والله يبارك فيه ويمتع به في عافية في دينه ودنياه.

كتبه: محمد فال بن عبد الله.

تزكية شيخنا العلامة الشيخ محمد الحسن ابن أحمدُّ الخديم اليعقوبي الجوادي – التيسير لست خلون من ربيع الأول عام ١٤٣٤ من الهجرة الشريفة الكريمة، الموافق٢٠١٣/١/١٨م:

الحمد الله، ما وقع من صحبة الشيخ اباه بن عبد الله الأخ أحمد بن اجاه وقع لي أيضا ووجدت فيه كما وجد ولقد عرفت صحة قول النحويين "إن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة" وهذا الأخ أذكرني ما كنت أسمع عن جده العلامة اباه (محمد عبد الله بن النُّونُّ) من نجابة، وصحة فهم، ودراية، وخبرة بأحكام النوازل، فأنا أتفرس فيه أنه خليفته، وما

ذلك على الله بعزيز. فالله يحفظه آمين.

محمد الحسن بن أحمدو الخديم.

تزكية أخرى لشيخنا العلامة محمد الحسن بن أحمدو الخديم – التيسير – لتسع خلون من صفر عام ١٤٣٥هالموافق ١٣-١٢-٢٠١٣م:

الحمد لله

الذي أُراه أن أخانا في الله – أعني أحمد بن اجاه – هو الذي يمثل اليوم الأسرة اليعقوبية الموسوية علْمًا وفهمًا، ولله الحمد:

فالله يبقيه لنا سالما ..... برداه تبجيل وتعظيم

محمد الحسن بن أحمدُّ الخديم.

تزكية أخرى لشيخنا العلامة محمد الحسن بن أحمدو الخديم:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فإن الأخ أحمد بن اجاه المرجوة إمامته في العلم – حقق الله تعالى ذلك – أملى عليَّ نظمه "اللؤلؤ المنثور في الجمع بين القطر والشذور" فاستحسنته غايةً وقد قلت له إنه إن لم يكن في الطبقة العليا في حسن النظم وجودته فإنه يعد بالخنصر من أول الثانية وإني أحمد الله على كون هذا الأخ أحمد ظهر في زمني بارك الله تعالى فيه ووقاه وأبقاه وأرقاه, وإن لسان حاله ينشد:

فلو أن أهل الدار فيها كعهدنا وجدت مقيلاً عندهم ومُعرَّسا

فلا تنكروني إنني أنا ذاكم ليالي حل الحي غولاً فألعسا.

ويظهر لي أن أهل سمة لام الألف (لَمَالِيفْ): (لا) مِن أصْلحهم لحمل العلم أخونا هذا أحمد بن اجاه.

محمد الحسن بن أحمدو الخديم.

تزكية شيخنا العلامة القاضي الشيخ المصطفى (ابَّيْنْ) ابن ببانَ عضو مجلس الفتوى والمظالم – انواكشوط -٤-٨-٢٠١٤م:

الحمد لله والصلاة ولسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

وبعدُ فإنّ الشيخ أحمد بن اجَّاه اليعقوبي الموسوي هو الجواد المضمر للرهان فنطلب منه الرَّد على المستطيلين على عقيدتنا وعلى المقدسات الإسلامية وعلى كل من أتى بما هو منكرٌ يريد أن يجعله غير منكر.

القاضي المصطفى ابن ببانَ .يوم: ٤-٨-٢٠١٤م

أصول التزكيات:

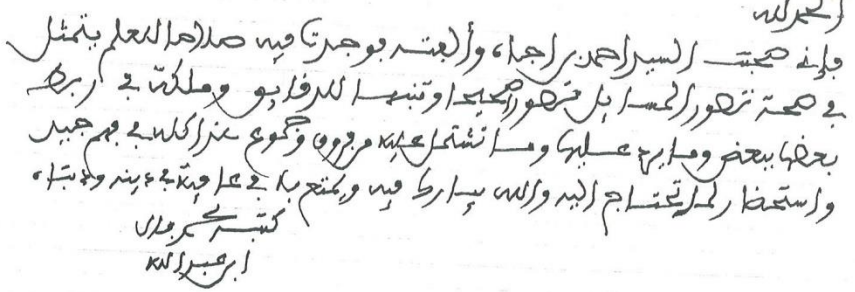

الحمد لله
فإنه صحبت السيد أحمد راجا، وألفته بوجه فيه صلاح للعلم يتمثل
في صحة تصور المسائل تصورا صحيحا وتنبيها للدقائق وملكة في إدراك
بعضها بعض ومارسة عليها وما تشتمل عليه من رموز ونحوه عن اكتساب فهم جيد
واستحضار لما يحتاج إليه والله يبارك فيه وينفع به في عاجلته وآجلته
كتبه بكر بن
أبو عبد الله